معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٣٠٩)

النمو السكانى والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧

سبتمبر ٢٠١٩

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٣٠٩)

"النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧"

سبتمبر ٢٠١٩

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي منه، ويحظر نشره في أي جهة أخرى قبل اخذ موافقة المعهد كتابة
"الاراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

الموجـــز

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في رصد النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، لتحديد مستويات وأنماط واتجاهات الأوضاع السكانية والاجتماعية والاقتصادية والإسكانية، خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧. وتبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والأسلوب الكارتوجرافي. وتتكون الدراسة من أربعة فصول تناولت الأوضاع السكانية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، على الترتيب. واعتمدت الدراسة على بيانات التعدادات السكانية وآخرها في ٢٠١٧، بالإضافة إلى مصادر البيانات الأخرى حسب الحاجة.

أهم النتائج: ارتفع عدد سكان مصر بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ من ٧٢.٧ إلى ٩٤.٨ مليون نسمة. زاد معدل نمو السكان سنويا من ٢.٠٤% للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ إلى ٢.٥٦% للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧. لا يزال السكان يتركزون في الوادي والدلتا، ولا تزال المأهولة بالسكان حوالي ٧.٧% فقط. تستحوذ القاهرة على النصيب الأكبر من السكان في ٢٠١٧ (١٠.١%). انخفضت نسبة الأمية على المستوى القومي خلال فترة الدراسة من حوالي ٣٠% إلى حوالي ٢٦%. زادت كثافة فصول التعليم الحكومي الابتدائي من ٤٤ طالب/فصل إلى ٤٨ طالب/فصل. وزادت كثافة فصول التعليم الحكومي الإعدادي من ٣٩ طالب/فصل إلى ٤٤ طالب/فصل. وانخفضت نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من GDP من ٢.٨% إلى ٢.٥%. وتراجع معدل الأسرّة من ٢١ سرير لكل ١٠ آلاف مواطن إلى نحو ١٣.٤ سرير لكل ١٠ آلاف مواطن. وارتفع معدل الأطباء البشريين من ٧.٣ لكل ١٠ آلاف مواطن إلى ١٣.٢ لكل ١٠ آلاف مواطن. ارتفعت نسبة الفقر من ١٩.٦% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٧.٨% في عام ٢٠١٥. وارتفعت نسبة الفقر المدقع من ٣.٦% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٥.٣% في عام ٢٠١٥. ارتفع عدد المتعطلين من ٢.١٨ مليون متعطل إلى ٣.٤٦ مليون متعطل. ارتفع معدل البطالة من ٩.١% إلى ١١.٨%. ارتفع معدل بطالة الذكور من ٥.٩% إلى ٨.٢%، ومعدل بطالة الإناث من ١٩.٤% إلى ٢٣.١%. ارتفع معدل بطالة الحضر من ١٢.٢% إلى ١٤.٥%، ومعدل بطالة الريف من ٦.٩% إلى ٩.٨%. تناقصت نسبة الأميين في القوى العاملة من ٢٨.٩% إلى ١٨.٢%. زادت نسبة الحاصلين على شهادة متوسطة أو مؤهل متوسط فنى من ٣٢.٩% مقابل ٣٤.٧%. زادت نسبة الحاصلين على مؤهل فوق متوسط وأقل من جامعي من ٨% إلى ١٣.٥%. زادت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق جامعي من ١٦.٩% إلى ١٩.٢%. انخفض نصيب قطاع الزراعة والصيد وتربية الحيوانات من جملة المشتغلين من ٣٢% إلى ٢٥%. زاد نصيب نشاط الصناعات الاستخراجية والتحويلية من جملة المشتغلين قليلا من ١١% إلى ١٢%. زاد نصيب الأنشطة الخدمية المختلفة من جملة المشتغلين من ٥٧% إلى ٦٣%. زادت نسبة اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي ما بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٧ من ٤٦.٦% إلى ٥٥.٩%. تعانى المناطق الريفية خاصة في محافظات الحدود من انخفاض نسب اتصال الأسر بشبكة المياه.

أهم التوصيات: تبني قضية إعادة توزيع السكان والعمران والأنشطة الاقتصادية، بعيدا عن القاهرة الكبرى بصفة عامة، والعاصمة القاهرة بصفة خاصة. إحياء خطط وبرامج ومشروعات تنمية الصعيد بصفة عامة، وجنوب الصعيد بصفة خاصة. تبني مشروعات وطنية للتشغيل كثيفة العمالة، تركز على إشباع الاحتياجات الأساسية وإحلال الواردات، خارج حدود الوادي والدلتا الحالية. إعادة إحياء مشروع قرى ومدن الظهير الصحراوي، خاصة في الصعيد، وعلى الطريق الصحراوي الغربي، لاتساع الأرضي، وسهولة تضاريسها، وعدم حاجتها إلى كباري على النيل. ضبط النمو العمراني واتجاهاته بما يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ورفع الكفاءة الوظيفية للتجمعات العمرانية. وضع سياسة عمرانية متكاملة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة من خلال إعادة توزيع السكان والارتقاء بالبيئة العمرانية القائمة، الاحتياج إلى تطوير مخططات التنمية العمرانية والحيز العمراني للقرى والمدن المصرية.

الكلمات الدالة: النمو السكاني، السكان والتنمية، التوجهات السكانية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التباينات الإقليمية، التنمية العمرانية.

Abstract

The main objective of the study is to monitor population growth and socio-economic and urban changes to determine the levels, patterns and trends of population, social, economic and housing conditions during the period 2006-2017. The study adopted the descriptive analytical method and the cartographic method. The study consists of four chapters dealing with population, social, economic and urban conditions, respectively. The study relied on census data, the latest of which was in 2017, in addition to other data sources as needed.

Conclusions: Egypt's population increased from 72.7 to 94.8 million between 2006 and 2017. The annual population growth rate increased from 2.04% for the period 1996-2006 to 2.56% for the period 2006-2017. The population is still concentrated in the valley and the Delta, and the inhabited area is still only 7.7%. Cairo accounted for the largest share of the population in 2017 (10.1%). The illiteracy rate at the national level decreased during the study period from about 30% to about 26%. The intensity of public primary education classes increased from 44 students to 48 students. The intensity of preparatory public education classes increased from 39 students to 44 students. Public spending on pre-university education dcreased from 2.8% to 2.5% of GDP. The rate of beds fell from 21 beds per 10,000 citizens to about 13.4 beds per 10,000 citizens. The rate of medical doctors rose from 7.3 per 10,000 citizens to 13.2 per 10,000 citizens. The poverty rate increased from 19.6% in 2004/05 to 27.8% in 2015. Extreme poverty increased from 3.6% in 2004/05 to 5.3% in 2015. The number of unemployed rose from 2.18 million to 3.46 million. The unemployment rate rose from 9.1% to 11.8%. The male unemployment rate increased from 5.9% to 8.2%, and the female unemployment rate from 19.4% to 23.1%. The urban unemployment rate rose from 12.2% to 14.5% and the rural unemployment rate from 6.9% to 9.8%.

The illiteracy rate of the labor force decreased from 28.9% to 18.2%. The percentage of those holding an intermediate or technical qualification increased from 32.9% to 34.7%. The percentage of those with an intermediate and undergraduate qualification increased from 8% to 13.5%. The percentage of those with university and higher university qualifications increased from 16.9% to 19.2%. The share of the agriculture, hunting and animal husbandry sector among the employed decreased from 32% to 25%. The share of the extractive and manufacturing industries in the total employment increased slightly from 11% to 12%. The share of different service activities among the total number of employees increased from 57% to 63%. Between 2006 and 2017, households' access to the sewage network increased from 46.6% to 55.9%. Rural areas, especially in the border governorates, suffer from low rates of household connection to the water and sewage networks.

Recommendations: A sound policy to redistribute population to desert areas outside the Nile Valley and Delta is to be adopted. Also recommended is to revitalize the project of Villages of the Desert Hinterlands". National labor-intensive employment programs are highly recommended. Urgently recommended is to control random urban growth; develop integrated and sustainable urban planning policies; develop urban planning projects for cities, towns and villages; and raise efficiency of urban communities. Develop an integrated urban policy to achieve sustainable urban development through the redistribution of the population and the improvement of the existing urban environment. The need to develop urban development plans and urban areas for Egyptian villages and cities.

Key Words: Population Growth, Population & Development, Population Policies, Socio-Economic Development, Regional Differentials, Urban Development

فريق البحث

الهيئة العلمية من داخل المعهد:

الأستاذ الدكتور/ عزت زيان (الباحث الرئيس)	
الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد العزيز البقلي	
الاستاذ الدكتور/ حامد هطل	
الدكتورة/ عزة يحي حسن	
الدكتور/ أحمد سليمان	
الهيئة العلمية من خارج المعهد:	
الدكتورة / أمل زكريا	
الدكتورة / ابتهال أحمد عبد المعطي	
الهيئة العلمية المعاونة:	
م. عادل شحاتة (باحث مساعد)	
أ. رضوى عطية (باحث مساعد)	
الهيئة الإدارية من داخل المعهد:	
أ. زينب أحمد عبد العظيم (لوجيستيات)	

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
١. أهمية البحث والمستفيدون	١
٢. أهداف البحث	٢
٣. منهجية وأساليب البحث	٢
٤. خطة الدراسة	٣
٥. مصادر البيانات ومحدداتها	٤
٦. الدراسات السابقة	٤
الفصل الأول: النمو السكاني والتغير في خصائص السكان، مصر، ٢٠٠٦-٢٠١٧	١٠-٢٧
مقدمة	١٠
١-١ تطور عدد سكان مصر	١٠
١-٢ التغير في توزيع السكان على المحافظات	١١
١-٣ التغير في الخصائص السكانية	١٣
١-٣-١ التغير في الهيكل العمري	١٤
١-٣-٢ التغير في الهيكل النوعي	١٥
١-٣-٣ التغير في مؤشرات الحالة التعليمية	١٦
١-٣-٤ التغير في مؤشرات الحالة الصحية	٢٠
١-٤ التوجهات السكانية في مصر	٢٣
خاتمة	٢٦
الفصل الثاني: النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية، مصر، ٢٠٠٦-٢٠١٧	٢٨-٥٤
مقدمة	٢٨
٢-١ الحالة التعليمية في المحافظات المصرية	٢٨
٢-١-١ الحالة التعليمية للسكان	٢٩
٢-١-٢ الخدمات التعليمية	٣٣
٢-١-٣ الإنفاق العام على التعليم	٤٠
٢-٢ الحالة الصحية في المحافظات المصرية	٤١
٢-٢-١ الحالة الصحية للسكان	٤١
٢-٢-٢ الخدمات الصحية	٤٣
٢-٢-٣ الإنفاق العام على الصحة	٤٥
٢-٣ مستوى المعيشة في المحافظات المصرية (الفقر)	٤٦
٢-٣-١ مؤشرات الفقر في مصر	٤٧
خاتمة	٥٣

الفصل الثالث: النمو السكاني والتغيرات الاقتصادية، مصر، ٢٠٠٦-٢٠١٧	٥٥-٨٠
مقدمة	٥٥
٣-١ القيمة المضافة على مستوى المحافظات	٥٥
٣-٢ القوى العاملة على مستوى المحافظات	٥٨
٣-٢-١ التغير في حجم وتوزيع القوى العاملة والمشتغلين والمتعطلين	٥٨
٣-٢-٢ خصائص القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي	٦٢
٣-٢-٣ متوسطات الأجور على مستوى الأنشطة والمحافظات	٦٧
٣-٣ متوسط الدخل والإنفاق السنوي للأسرة	٦٩
٣-٤ معدل اتصال الأسر بالمرافق العامة حسب المحافظة، والريف والحضر.	٧٦
خاتمة	٧٨
الفصل الرابع: النمو السكاني والتنمية العمرانية، مصر، ٢٠٠٦-٢٠١٧	٨١-١٠١
٤-١ التنمية العمرانية على المستوى القومي	٨١
٤-١-١ تطور تمركز الاستقرار السكاني في العمران المصري	٨١
٤-١-٢ معدلات النمو السكاني للمدن	٨٢
٤-١-٣ معدلات التغير السكاني للمدن	٨٣
٤-٢ الأنشطة الاقتصادية بحضر الجمهورية	٨٥
٤-٣ البعد المكاني لحضر الجمهورية	٨٧
٤-٣-١ الكثافة السكانية (نسمة/كم٢ من المساحة المأهولة)	٨٧
٤-٣-٢ نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية بالمحافظات	٨٨
٤-٣-٣ الفئات الحجمية للتجمعات الحضرية	٨٨
٤-٣-٤ تصنيف مراكز المدن طبقا لميزات الهجرة	٨٩
٤-٤ مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي	٩٠
٤-٥ تحديات إدارة التنمية العمرانية	٩٣
٤-٦ فرص التنمية العمرانية على المستوى القومي لتحقيق الاستدامة	١٠٢
خاتمة	١٠٤
النتائج والتوصيات	١٠٥
الملخص	١٠٧
المراجع	١١٢
الملاحق	١١٥

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول (١-١) توزيع السكان حسب المحافظات ٢٠٠٦، ٢٠١٧	١٢
جدول (١-٢) التغير في الهيكل العمري للسكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧	١٤
جدول (١-٣) التغير في الهيكل النوعي للسكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧	١٥
جدول (١-٤) التغير في أعداد ونسب الأميين للسكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧	١٧
جدول (١-٥) التغير في أعداد الحاصلين على شهادات عليا من السكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧	١٩
جدول (١-٦) التغير في الحالة الصحية للسكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧	٢٢
جدول (٢-١) التوزيع النسبي للسكان (١٠ سنوات فأكثر) وفقا للحالة التعليمية بين تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ على مستوى المحافظات	٣٢
جدول (٢-٢) أعداد المدارس والفصول في التعليم قبل الجامعي بين عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و٢٠١٦/٢٠١٧ على مستوى المحافظات	٣٤
جدول (٢-٣) أعداد التلاميذ في التعليم قبل الجامعي بين عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و٢٠١٦/٢٠١٧ على مستوى المحافظات	٣٦
جدول (٢-٤) متوسط كثافة الفصل في التعليم الحكومي بين عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧ على مستوى المحافظات	٣٩
جدول (٢-٥) الإنفاق العام على التعليم (وفقا للحساب الختامي للموازنة العامة)	٤١
جدول (٢-٦) معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال أقل من خمس سنوات	٤٣
جدول (٢-٧) أهم مؤشرات مؤسسات الخدمات الصحية في مصر بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦	٤٥
جدول (٢-٨) الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الإنفاق العام وفقا لختامي موازنة عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧	٤٦
جدول (٢-٩) اتجاهات النمو السكاني ونسبة الفقر في محافظات مصر	٥٠
جدول (٢-١٠) اتجاهات النمو السكاني ونسبة الفقر المدقع في محافظات مصر	٥٢
جدول (٣-١) التوزيع النسبي للقيمة المضافة والأجور وفائض التشغيل على مستوى المحافظات وفقاً للحسابات الإقليمية ٢٠١٢/٢٠١٣	٥٦
جدول (٣-٢) قوة العمل وفقاً للنوع وتوزيعها على مستوى المحافظات عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٧	٥٩
جدول (٣-٣) معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدل التشغيل على مستوى المحافظات عامي ٢٠٠٧/٠٦ و ٢٠١٧	٦٠
جدول (٣-٤) معدل البطالة وفقاً للنوع على مستوى المحافظات عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٧	٦٢
جدول (٣-٥) التوزيع النسبي لقوة العمل (١٥ – ٦٤ سنة) وفقاً للحالة التعليمية في المحافظات عام ٢٠٠٧	٦٤
جدول (٣-6) التوزيع النسبي للمشتغلين طبقاً للنشاط الاقتصادي بالمحافظات عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٧	٦٦
جدول (٣-٧) توزيع الدخل وفقاً لمصادره في ريف وحضر الجمهورية عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠١٤/٢٠١٥ (بالجنيه)	٦٩
جدول (٣-٨) متوسط الدخل والإنفاق السنوي بالجنيه للأسرة على مستوى المحافظات ٢٠١٤/٢٠١٥	٧١
جدول (٣-٩) التوزيع النسبي لمتوسط إنفاق الأسرة السنوي بالحضر والريف على أقسام الإنفاق الرئيسية عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠١٤/٢٠١٥	٧٢
جدول (٣-١٠) نسبة الاستهلاك/الإنفاق على أقسام الإنفاق الأساسية إلى إجمالي الإنفاق الكلي للأسرة وفقا للمحافظات عام ٢٠١٤/٢٠١٥	٧٣
جدول (٣-١١) التوزيع النسبي للأسر وفقاً لنوع حيازة المسكن على مستوى المحافظات وفقاً لتعداد ٢٠١٧ (%)	٧٥
جدول (٣-١٢) نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة (الكهرباء/المياه/الصرف الصحي) بمحافظات الجمهورية في تعدادي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧	٧٧
جدول (٤-١) معدلات تغير سكان المدن في الفترة بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٧	٨٥
جدول (٤-٢) الفئات الحجمية للمدن عام ٢٠١٧	٨٩
جدول (٤-٣) مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي	٩١
جدول (٤-٤) تحديات التنمية العمرانية بجمهورية مصر العربية	٩٤

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
شكل (١-١) تطور عدد السكان في مصر خلال الفترة من ١٨٠٠ إلى ٢٠١٧	١١
شكل (١-٢) التوزيع النسبي للسكان على المحافظات عام ٢٠١٧	١٢
شكل (١-٣) التغير في الهيكل العمري للسكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧	١٤
شكل (١-٤) التغير في الهيكل النوعي للسكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧	١٥
شكل (١-٥) التغير في نسبة الأمية للسكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧	١٧
شكل (١-٦) نسبة التغير في عدد الحاصلين على شهادات عليا ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧	١٩
شكل (١-٧) التغير فى معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي) على مستوى المحافظات عام ٢٠١٧	٢١
شكل (١-٨) التغير فى معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) على مستوى المحافظات عام ٢٠١٧	٢١
شكل (٢-١): التوزيع النسبي للسكان (١٠ سنوات فأكثر) وفقا للحالة التعليمية بين تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧	٣٠
شكل (٢-٢): تطور أعداد المدارس والفصول بين عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧	٣٣
شكل (٢-٣): تطور أعداد التلاميذ بين عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و٢٠١٦/٢٠١٧	٣٥
شكل (٢-٤): تطور كثافة الفصول بين عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧	٣٨
شكل (٢-٥): توقع البقاء على قيد الحياة وفقا للنوع في عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧	٤٢
شكل (٢-٦): نسبة الفقر في مصر ٢٠٠٤/٢٠٠٥- ٢٠١٥	٤٧
شكل (٢-٧): نسبة الفقر المدقع في مصر ١٩٩٩/٢٠٠٠- ٢٠١٥	٤٨
شكل (٢-٨): نسبة الفقر في مصر وفقا للمناطق الجغرافية ٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٥	٤٩
شكل (٢-٩): التوزيع النسبي للسكان والفقراء في محافظات مصر	٥١
شكل (٣-١): التوزيع النسبي للقيمة المضافة والسكان على مستوى المحافظات وفقاً للحسابات الإقليمية ٢٠١٢/٢٠١٣	٥٧
شكل (٣-٢): التوزيع النسبي للقوى العاملة بين المحافظات في عام ٢٠١٧	٥٨
شكل (٣-٣): توزيع القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية على مستوى الجمهورية ٢٠٠٧ و ٢٠١٧	٦٣
شكل (٣-٤): توزيع المشتغلين وفقاً للنشاط الاقتصادي على مستوى الجمهورية ٢٠٠٧ و ٢٠١٧	٦٥
شكل (٣-٥): متوسط الأجر الأسبوعي وفقاً للنشاط الاقتصادي والمحافظة في عام ٢٠٠٧	٦٧
شكل (٣-٦): متوسط الأجر الأسبوعي وفقاً للنشاط الاقتصادي والمحافظة في عام ٢٠١٧	٦٨
شكل (٣-٧): التوزيع النسبي للدخل وفقاً لمصادره في ريف وحضر الجمهورية(%) ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠١٤/٢٠١٥	٧٠
شكل (٣-٨): التوزيع النسبي للأسر وفقاً لنوع حيازة المسكن على مستوى الجمهورية وفقاً لتعداد ٢٠١٧	٧٤
شكل (٣-٩): معدل اتصال الأسر بشبكة مياه الشرب وفقاً لنتائج تعداد ٢٠١٧	٧٦
شكل (٣-١٠): معدل اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي وفقاً لنتائج تعداد ٢٠١٧	٧٨
شكل (٤-١): تطور نسب التحضر في محافظات مصر خلال الفترة ١٩٢٧-٢٠١٧	٩٤

قائمة الملاحق	صفحة
ملحق (١) المدن التي حققت معدلات نمو سكاني (٣ % فأكثر) بين الفترات التعدادية ١٩٧٦-٢٠١٧	١١٥
ملحق (٢) تنوع الأنشطة الاقتصادية بالمحافظات المصرية عام ٢٠٠٦	١١٥
ملحق (٣) حجم السكان بالنسبة للمساحة المأهولة ٢٠١٧	١١٦
ملحق (٤) نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية	١١٧
ملحق (٥) الفئات الحجمية للتجمعات العمرانية الحضرية	١١٧
ملحق (٦) تصنيف فئات الحراك السكاني اعتمادا على الهجرة للمراكز في الفترة بين ١٩٩٦ و٢٠٠٦	١١٨
ملحق (٧) التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف على مستوى محافظات الجمهورية (٢٠١٧)	١١٨
ملحق (٨) معدل البطالة بالمحافظات عام ٢٠١٧	١١٩
ملحق (٩) تداعى الأداء الاقتصادي	١١٩
ملحق (١٠) نسبة الوحدات الشاغرة على مستوى الجمهورية طبقاً للفئات الحجمية للمدن	١٢٠
ملحق (١١) توزيع وحدات المباني العادية للسكن طبقا للاستخدام الحالي لريف المراكز بالجمهورية عام ٢٠١٧	١٢٠
ملحق (١٢) توزيع وحدات المباني العادية للسكن طبقا للاستخدام الحالي لمدن الجمهورية عام ٢٠١٧	١٢٠
ملحق (١٣) نسبة أطوال الطرق المرصوفة لإجمالي الطرق بالمحافظات عام ٢٠١٧.	١٢١
ملحق (١٤) نصيب الفرد من كمية مياه الشرب المستهلكة (لتر. يوم/فرد) عام ٢٠١٧	١٢١
ملحق (١٥) نصيب الفرد من طاقة الصرف الصحي (لتر. يوم/فرد) عام ٢٠١٧	١٢١
ملحق (١٦) نصيب الفرد من الكهرباء المستخدمة في الانارة (ك.و.س سنويا/للفرد) عام ٢٠١٧	١٢٢
ملحق (١٧) بعض نماذج التجمعات الريفية والعزب الملاصقة والمحيطة بالمدن	١٢٢
ملحق (١٨) توزيع نسبة عدد سكان المناطق (غير الآمنة) طبقا لدرجات الخطورة إلى إجمالي المناطق بكل مدينة	١٢٣
ملحق (١٩) توزيع نسبة عدد المناطق ومساحة وعدد سكان المناطق(غير الآمنة) على مستوى الجمهورية	١٢٣
ملحق (٢٠) توزيع المناطق العشوائية غير الآمنة وغير المخططة ٢٠١٧	١٢٣
ملحق (٢١) نسبة مساحة المناطق غير المخططة طبقا لتصنيف المدن	١٢٤
ملحق (٢٢) توزيع المناطق (غير المخططة) طبقا للمساحة (فدان) على مستوى المحافظات	١٢٤
ملحق (٢٣) نسبة الأسواق العشوائية حسب المحافظة	١٢٥
ملحق (٢٤) ريف المراكز التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء عن متوسط ريف الجمهورية	١٢٥
ملحق (٢٥) المدن التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء عن متوسط حضر الجمهورية	١٢٥
ملحق (٢٦) ريف المراكز التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط ريف	١٢٦
ملحق (٢٧) المدن التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط حضر الجمهورية	١٢٦
ملحق (٢٨) كمية مياه الشرب المنتجة والمستهلكة على مستوى المحافظات (ألف م٣/يوم)	١٢٧
ملحق (٢٩) القدرة الفعلية لمحطات الصرف الصحي وكمية المياه المعالجة للصرف على مستوى المحافظات ٢٠١٧ (ألف م٣/يوم)	١٢٧
ملحق (٣٠) كمية الكهرباء المستخدمة للإنارة (مليون ك.و.س) على مستوى المحافظات ٢٠١٧ (ألف م٣/يوم)	١٢٧
ملحق (٣١) تكلفة الوحدة السكنية (الإسكان المتوسط) بالألف جنيه حتى مايو٢٠١٧	١٢٨
ملحق (٣٢) تكلفة الوحدة السكنية (الإسكان الاجتماعي) بالألف جنيه حتى مايو٢٠١٧	١٢٨
ملحق (٣٣) نطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي	١٢٩

مقدمة

إن ارتفاع معدل النمو السكاني من ناحية، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية خلال السنوات العشر الأخيرة، وارتفاع وزيادة معدلات الهجرة وزيادة الكثافات السكانية في المناطق الحضرية من ناحية أخرى، أدت إلى ظهور العديد من القضايا والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، كالنمو العشوائي للمدن وضعف الخدمات والمرافق الأساسية والزيادة في نسب الجرائم وسوء الأوضاع المعيشية لسكان هذه المراكز الحضرية والريفية.

إن السكان هم هدف التنمية وغايتها، وتعتمد رفاهية السكان على طبيعة التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتعتبر الدراسات السكانية وتوزيع وخصائص السكان ذات أهمية كبرى في تحقيق هذا التوازن، وتحديد الاحتياجات المستقبلية من التنمية العمرانية وتحديد السياسات السكانية والتوجهات الاستراتيجية لتعزيز فرص الاستثمار ودعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتمثل مشكلة البحث الرئيسة في "محاولة تحقيق فهم أفضل للمسألة الجدلية القديمة الجديدة والمتجددة، المتعلقة بطبيعة العلاقات المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية"، وذلك من خلال استعراض ما توصلت إليه الأدبيات السابقة من ناحية، والاعتماد على آخر البيانات المتاحة من ناحية أخرى. وما إذا كان يمكن أن تساير استراتيجيات وسياسات وبرامج ومشروعات التنمية المستدامة هذا الحجم الكبير والنمو المرتفع والسريع للسكان، على اعتبار أن أربعة فئات عمرية خمسية على الأقل قد ولودوا بالفعل! ولا يمكن التعامل معهم إلا كمعطاة طوال العشرين سنة القادمة على الأقل، وهو ما يغطي أربع خطط خمسية قادمة على الأقل!

١. أهمية البحث والمستفيدون

تعتبر الدراسات الخاصة بنمو السكان وتوزيعهم وخصائصهم من الأمور المهمة المتعلقة بالتخطيط الإقليمي بصفة خاصة، وذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة، إذ أنه من خلال هذه الدراسات يمكن توقع النمو السكاني خلال السنوات المقبلة، ويعتبر أحد المؤشرات المهمة في تحديد احتياجات السكان من متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية من استعمالات الأراضي المختلفة وتحسين جودة الحياه للسكان.

مثل تلك الدراسات هي مدخلات مهمة لعمل كثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتأتي على رأس القائمة: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والمنوط بها إعداد الاستراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبر نتائج الدراسة من المصادر المهمة لمتابعة وتقييم الخطط السكانية على المستويين القومي ومستوى المحافظات، والتي ترتبط بمهام كل من: وزارة الصحة والسكان،

وزارة التنمية المحلية، وزارة الإسكان والمرافق والمحتمعات العمرانية، وزارة القوة العاملة والهجرة، المجلس القومي للسكان، ودواوين عموم المحافظات المختلفة.

كما تعتبر مثل هذه الدراسات مدخلات مهمة للباحثين في مجالات التنمية المختلفة، وكذلك وحدات القطاع الخاص التي تحتاج إلى معرفة مناطق التركز السكانى الحالية والمتوقعة لتوطن أنشطتها.

٢. أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تسليط الضوء على مستويات وأنماط واتجاهات النمو السكاني، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، بهدف التعرف على تغيرات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، ومؤشرات مستويات المعيشة. إضافة إلى بيان المؤشرات العمرانية ودورها في قياس الفوارق الإقليمية على مستوى المحافظات، أو الريف والحضر وانعكاساتها على المجتمع، ثم تحديد تأثير النمو السكاني المتوقع على التنمية العمرانية. وينبثق من هذا الهدف الرئيس عدد من الأهداف الفرعية كما يلي:

١- تحديد مستويات وأنماط واتجاهات ومكونات النمو السكاني على المستويين القومي والإقليمي.
٢- تحليل تطور الأوضاع الاجتماعية للسكان على المستويين القومي والإقليمي، خاصة المستويات التعليمية والصحية والمعيشية.
٣- دراسة التغيرات الاقتصادية على مستوى المحافظات من حيث توزيع القيمة المضافة، ومشاركة القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية، ومستويات وتوزيع الدخل والإنفاق.
٤- استعراض الأوضاع الراهنة والاحتياجات المتوقعة في مجال النمو والتنمية العمرانية على مستوى المحافظات والريف والحضر والمدن.
٥- تقديم نتائج يمكن أن تبنى عليها توصيات عملية تطبيقية تساعد الجهات المستفيدة في صياغة استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها ومشروعاتها لحل المشكلات المتعلقة بالسكان والتنمية، على المستويين القومي والإقليمي.

٣. منهجية وأساليب البحث

نظرا لطبيعة أهداف البحث، سوف يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** وذلك من أجل تحقيق هدف وصف وتحليل مستويات وأنماط واتجاهات ومصادر النمو السكانى ، وتغيرات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للسكان حسب المحافظات. حيث يبدأ بالوصف والتحليل على المستوى القومي بين التعدادين، ثم النزول إلى مستوى الريف والحضر في حالة توفر البيانات، وانتهاء بمستوى المحافظات حسب ترتيبها المتبع في الدراسات السكانية، بداية من المحافظات الحضرية، ثم محافظات الدلتا،

فمحافظات الصعيد مرتبة من الشمال إلى الجنوب، شاملة الأقاليم الداخلية (شمال، وسط، جنوب)، ثم انتهاء بالمحافظات الصحراوية.

٤. خطة الدراسة

وتنقسم الدراسة إلى أربعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة على النحو التالي:

يستعرض **الفصل الأول** النمو السكاني والتغير في خصائص السكان في مصر بالتركيز على الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧، حيث يستعرض تطور عدد سكان مصر؛ والتغير في الهيكل العمري والنوعي للسكان؛ والتغير في توزيع السكان على المحافظات وعلى مستوى الحضر والريف؛ والتغير في العوامل المؤثرة على النمو السكاني، وهي معدلات المواليد ومعدلات الوفيات، وصافي اتجاهات الهجرة.

ويتناول **الفصل الثاني** النمو السكاني والتغيرات في الخصائص الاجتماعية للسكان في مصر، مع التركيز على الحالة التعليمية، والخدمات التعليمية المتاحة، والإنفاق العام على التعليم؛ ثم ينتقل إلى الحالة الصحية للسكان، والخدمات الصحية الصحية المتاحة، وحجم الإنفاق العام على الصحة؛ ويختتم بتناول مستوى المعيشة في المحافظات المصرية من خلال مؤشرات الفقر في مصر.

ويتعرض **الفصل الثالث** للنمو السكانى والتغيرات الاقتصادية على مستوى المحافظات، إذ يتناول القيمة المضافة؛ ومؤشرات القوى العاملة، من حيث التغير في حجم وتوزيع القوى العاملة والمشتغلين والمتعطلين، وخصائص القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي، ومتوسطات الأجور على مستوى الأنشطة، ومتوسط الدخل والإنفاق السنوي للأسرة.

ويختتم **الفصل الرابع** بدراسة النمو السكاني والتنمية العمرانية من حيث تطور تمركز الاستقرار السكاني في العمران المصري، والحراك الحضري للمدن، وتنوع الأنشطة الاقتصادية بالحضر، والبعد المكاني للحضر، والكثافة السكانية في المساحة المأهولة؛ ونمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية بالمحافظات، من حيث الفئات الحجمية للتجمعات الحضرية، وتصنيف مراكز المدن طبقا لميزات الهجرة؛ وقضايا وتحديات إدارة البيئة الحضرية والتنمية العمرانية، من حيث مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي، ومؤشرات البيئة السكنية للعمران العمرانية، ومؤشرات كفاءة البيئة العمرانية، والتدهور العمراني وتدنى جودة الحياة في المدن القائمة، ومؤشرات الحرمان والحصول على الخدمات العامة الأساسية، ومعدلات استهلاك الكهرباء والمياه وطاقة الصرف الصحي؛ وتكاليف الحصول على وحدة سكنية، ويختتم بعرض فرص التنمية العمرانية على المستوى القومي لتحقيق الاستدامة.

٥. مصادر البيانات ومحدداتها

تركز الدراسة في الأساس على الفترة الزمنية ٢٠٠٦-٢٠١٧، وهي الفترة التي يغطيها آخر تعدادين للسكان، ومن ثم فإن المصدر الرئيس للبيانات هو "التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت"، وتستعين الدراسة بمصادر رسمية أخرى مثل كتاب الإحصاء السنوي والمسوح السكانية المختلفة حسب الحاجة. وبناء على ذلك، لم تتوافر بيانات عن الهجرة الداخلية من التعداد الأخير، مما يؤثر على تفسير التغيرات على مستوى المحافظات. هذا بالإضافة إلى عدم توافر بيانات بعض المؤشرات على مستوى الريف والحضر أحيانا، مما يحول دون التحليل على هذا المستوى أيضا.

٦. الدراسات السابقة

في ضوء استمرار الجدل حول العلاقة التبادلية بين السكان والتنمية – بتعريفاتها المختلفة من التنمية الاقتصادية حتى التنمية المستدامة – وما إذا كان "السكان يلتهمون ثمار التنمية"، أم أن السكان – أو جزءا منهم وهم الاقتصاديين والمخططين والمنظمين – هم من يخططون ويحققون هذه التنمية ويوزعون ثمارها بعدالة أو بدونها، تحاول الدراسة الاستفادة من عدد من أشهر الأعمال السابقة في مجال العلاقة بين السكان والتنمية، والتي تتناول الجوانب النظرية للمشكلة بصفة عامة، وتركز على الحالة المصرية بصفة خاصة. ونظرا لأن الحالة المصرية تعتبر فريدة من جوانب عديدة، من حيث النمو السكاني والخصائص الاجتماعية الاقتصادية والعمراينة، بصفة عامة، والتوزيع الجغرافي الإقليمي بصفة خاصة، فقد اقتصرت الدراسات السابقة على عدد قليل من الدراسات العربية ذات الصلة المباشرة.

– زكي، رمزي (١٩٨٤) "المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة"، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، (سلسلة عالم المعرفة، ٨٤).

نشر هذا العمل الموسوعي الفردي في أوائل ثمانينات القرن العشرين في واحدة من أشهر السلاسل المعرفية العربية، ركز فيه الباحث على الجوانب النظرية والفكرية والفلسفية لموضوع العلاقة التشابكية بين السكان والتنمية، من المنظورين التاريخي والجغرافي.

– وكانت أهم النتائج كما يلي:

- تتمثل المشكلة في أنها سباق بين النمو السكاني المرتفع وجمود وتخلف التشكيلات الاجتماعية المهيمنة بالبلاد المتخلفة التي عجزت عن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها.

- لا تتمثل المشكلة في سباق غير متكافئ بين نمو السكان من ناحية والموارد المحدودة من ناحية أخرى.
- فشلت التشكيلات الاجتماعية السائدة في توفير الغذاء والكساء والتعليم والخدمات الصحية وفرص العمل.
- الحقائق السكانية للمشكلة ليست إلا "ترمومتر أصم" يشير إلى ارتفاع درجة حرارة "المريض"، دون أن يشخص حقيقة "المرض".
- استطاعت الدول المتقدمة اجتياز مرحلة "الانفجار السكاني" من خلال تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيش فيها الأسرة.

- العيسوي، إبراهيم (١٩٨٥) "انفجار سكاني أم أزمة تنمية؟: دراسة في قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر"، القاهرة: دار المستقبل العربي.

نشر هذا العمل ضمن مشروع "مشروع ايدكاس ٢٠٠٠" برعاية ""جهاز تنظيم الأسرة والسكان" في أوائل الثمانينيات، حيث تناول التشابكات السكانية التنموية، ودور السكان في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ومستقبل السكان والتنمية، وقدم فيه تصورات مستقبلية للسكان والتنمية في مصر.

- وكانت أهم النتائج كما يلي:

- ليس من المستساغ في ضوء المعرفة الحالية القول بأن النمو السكاني السريع هو سبب التخلف، أو حتى أحد أسبابه الرئيسة. فالزيادة السكانية ظاهرة لاحقة للتخلف وليست سابقة عليه وما يقترن به من فقر.
- إن الأثر الصافي (للآثار السلبية والإيجابية) للنمو السكاني على التنمية ما زال محل جدل غير محسوم.
- من الخطأ الاعتقاد بأن خفض معدلات النمو السكاني يمكن أن يضع نهاية لكل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ويرفع عن كاهل المجتمع ما يمكن اعتباره أعباء مترتبة على النمو السكاني بمعدلات مرتفعة.
- أدى ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى ظهور هيكل سكاني شاب يؤدي إلى الاحتفاظ بمعدل المواليد مرتفعا لفترة غير قصيرة، حتى إذا انخفضت الخصوبة في الحال.
- إن تطور الوضع السكاني في مصر لا يبرر الصورة المستقبلية القاتمة التي يرسمها من يتحدثون عن الانفجارات والقنابل السكانية.
- إن توقع اتجاه معدل المواليد إلى الانخفاض مستقبلا يجب ألا يكون مدعاة للاستكانة والتقاعس عن بذل أقصى الجهود. لأن آثار هذا الانخفاض على عدد السكان وقوة العمل لن تبدأ بالظهور إلا في أواخر العقد الثاني من القرن ٢١.

- عمار، حامد (١٩٩٢) " التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم - المؤشرات - الأوضاع"، القاهرة: سيناء للنشر؛ قبرص: الصقر العربي للإبداع.

قدم هذا العمل في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وذلك قبيل ظهور تقارير التنمية البشرية القطرية، حيث ساهم في إرساء المفاهيم وتقديم المؤشرات وتقييم الأوضاع. مع ما هو معروف من أن هذا المصطلح يدخل البعد السكاني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- وكانت أهم النتائج كما يلي:

إن التخطيط للتنمية ينبغي أن يتجه إلى التنمية البشرية باعتبارها هدفا ووسيلة. والتنمية البشرية لا تتم إلا من خلال إشباع متنام للحاجات الإنسانية بتكاملها وتشابكاتها. وتبدأ استراتيجية التنمية المتجهة إلى الوفاء بالاحتياجات الإنسانية بتحسين مستوى معيشة الفئات الفقيرة والهامشية لتتمكن من الاندماج والمشاركة في مسيرة التنمية. ويعني هذا توفير المزيد من السلع والخدمات وتحسن كفاءتها وعدالة توزيعها. وذلك بوتيرة متنامية تتطلبها الزيادة في معدل النمو السكاني.

- هطل، حامد (٢٠٠٠) النمو السكاني وعلاقته بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في إمارة دبي، المؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية، الانفجار السكاني فى المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين، الكويت ٢٤-٢٦ ابريل ٢٠٠٠.

شهدت إمارة دبي زيادة مضطردة في حجم السكان خلال السنوات الأخيرة أدت إلى تضاعف عدد السكان أكثر من ٤ مرات خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام 1998. وكانت الهجرة الخارجية من ناحية وعودة الكثير من أبناء الإمارة المقيمين خارجها من ناحية أخرى هي السبب الرئيس للمعدلات العالية التي تميزت بها الزيادة السكانية وذلك بالإضافة إلى النمو الطبيعي الذي يمثل نسبة أقل بكثير من معدلات زيادة السكان. كما يلاحظ تغير النسبة بين السكان المواطنين وغير المواطنين نتيجة للزيادة الهائلة في عدد السكان التي صاحبت الطفرة الاقتصادية بالدولة تلك التي اجتذبت أفواجا ضخمة من القوى العاملة وما صاحبها من السكان خلال هذه الفترة.

ويتضح من الدراسات التخطيطية المتاحة التي قام بها الباحث أن نسبة السكان المواطنين بالإمارة انخفضت تدريجيا من إجمالي السكان، وكانت نسبة الانخفاض أكثر حدة بين الذكور عنها بين الإناث. وهذا الاختلاف في التغير بين نسبة الذكور المواطنين وغير المواطنين يرجع إلى طبيعة عملية الهجرة إلى داخل الإمارة حيث يغلب عليها هجرة الذكور من الأفراد غير المصاحبين لأسرهم. ولذا هدف البحث إلى إلقاء الضوء على الهيكل السكاني (تصنيف السكان حسب الجنس وفئات العمر وحسب معدلات الاعالة وتصنيف السكان حسب الحالة الاجتماعية) والخصائص الديموغرافية (حجم الاسرة ومستوى التعليم) واتجاهات الهجرة والوضع الإسكاني، وقياس مستويات المعيشة على مستوى المناطق التخطيطية، ثم عرض المؤشرات

الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ذات العلاقة بالنمو السكاني، يليه حساب أثر النمو السكاني المتوقع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية أعوام ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٥ من حيث تقديرات عدد السكان وعدد الأسر وعدد الطلاب بالمدارس الحكومية والمدارس الخاصة وعدد المدارس لجميع المراحل التعليمية وتقديرات القوى العاملة والاحتياجات من مختلف استعمالات الأراضي للتوسعات المستقبلية.

- هطل، حامد (٢٠٠٣)، "تجربة إمارة دبي في التخطيط الشامل وإدارة التنمية العمرانية"، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مجلد (١١)، عدد (٢)، ص ص ١١٦-١٦٢.

على الرغم من افتقار دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جهة مسؤولة عن التخطيط القومي الشامل، فقد تمكنت إمارة دبي على مدى الأربعة عقود الماضية من اجتياز مراحل مهمة في مجال التخطيط الشامل وإدارة التنمية العمرانية، لإرساء قواعد التنمية المتكاملة، اشتملت على جميع جوانب الحياة من بنية أساسية، وخدمات بيئية متكاملة، مما جعل دبي تتبوأ مركزا مميزا في التجارة والسياحة. وفي عام ١٩٨٥ كانت البداية الحقيقية لوضع أسس ومبادئ التخطيط الشامل. وفى أوائل التسعينيات بدأت تظهر نتائج الاستثمارات التي تمت فى السنوات الماضية من بناء المرافق الرئيسية مثل شبكات الطرق والصرف الصحي والري ... الخ من المشاريع الحيوية.

ولمواكبة التقدم العالمي في مجالات الحياة المختلفة وتوفير الرفاهية للسكان، تم وضع خطط مستقبلية طويلة المدى للعشرين سنة القادمة ابتداء من عام ١٩٩٣ لمواكبة نمو الإمارة السريع فى مختلف المجالات وتحقيق التنمية المستدامة، اشتملت على رؤية مستقبلية للتنمية العمرانية في مجال التخطيط لاستعمالات الأراضي وإنشاء المباني وتوفير البنية الأساسية.

وتم تبنى استراتيجية تنفيذ المخطط الهيكلي والذي يعتبر المخطط الاستراتيجى الشامل طويل المدى الذي يهدف إلى توجيه التنمية الحضرية ويحتوى على خطة تنموية شاملة ومرنة للنمو المستقبلي ويعتمد على الترابط والتنسيق بين مختلف القضايا والسياسات لعناصر التخطيط الشامل. وهدفت الدراسة إلى استعراض منهج التنمية العمرانية، بالإضافة الى تقييم تجربة التنمية العمرانية الشاملة بإمارة دبي. وذلك على اعتبار إنها أول محاولة لرصد وتقييم تجربة التخطيط الشامل.

وتناولت الدراسة التخطيط الشامل من حيث مفهومه وأهمية الأخذ به وأهدافه، ثم استعراض تطوره على المستوى الاتحادي، والتطور التاريخي للنمو العمراني ثم عرض استراتيجية التنمية العمرانية المستقبلية من حيث هدفها والاعتبارات الرئيسية عند إعدادها والصعوبات التي واجهتها سواء من الناحية الإدارية أو الفنية. إضافة الى أسلوب التنمية الشاملة وآلية إدارة التنمية العمرانية، والنتائج الناجمة عن استراتيجية التنمية العمرانية مع التركيز على تقييم أهداف المخطط الشامل وانعكاسه على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

- معهد التخطيط القومي (٢٠٠٨) "الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢١٠)، القاهرة: معهد التخطيط القومي.

أهداف الدراسة: التعرف على التغيرات الأساسية التي طرأت على أنساق القيم الاجتماعية جراء الزيادة السكانية، التعرف على أسباب وبدايات تدهور القيم الاجتماعية في المجتمع المصري، رصد معدلات الزيادة السكانية وتدني الخصائص السكانية، التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدني الخصائص السكانية، والتعرف على القيم السائدة بين الشباب وفي الريف والعشوائيات.

تبت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جزأين: نظري وتطبيقي في شكل استطلاع ميداني محدود، شمل منطقتين متجاورتين: إحداهما مخططة (مدينة نصر)، والأخرى عشوائية (منشية ناصر). وغطت الدراسة (١٠) مجالات: القيم الاجتماعية والثقافية، السكان والتنمية، المشاركة المجتمعية، التشغيل والبطالة، تمكين المرأة، التعليم، الرعاية الصحية، التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، التنمية الإقليمية.

- وكانت أهم النتائج كما يلي:

يوجد اهتمام مشترك في المجتمع بشقيه المخطط والعشوائي بالتعليم كقيمة اجتماعية لكل من الذكور والإناث؛ ويوجد اتجاه عام يرتبط بأفضلية تكوين الأسرة الصغيرة لمواجهة الأعباء الاقتصادية؛ ضرورة توفير المزيد من فرص العمل المناسبة للشباب بكافة مؤهلاتهم بما يكفل تغطية الحد الأدنى من تكلفة المعيشة؛ توجد قيم مادية تتمثل في قيم الغنى والاقتدار نظرا للتأثيرات الاقتصادية؛ يوجد تفاوت في القدرة على الابتكار والاستعداد لتقبل النقد من الآخرين بين المجتمعين العشوائي المخطط؛ توجد قيم سلبية في المجتمع نتيجة الضغوط الاقتصادية، منها: الطمع، عدم الصراحة، الفهلوة، الأنانية، البلطجة، ولدتها الضغوط الاقتصادية.

- معهد التخطيط القومى (٢٠١٠) التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات المصرية وآثارها على التنمية، قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢١٩.

مر المجتمع المصرى المعاصر ولا يزال بموجات من التغيرات الجوهرية، جعلت المجتمع فى حالة حراك اقتصادى اجتماعى، يتضمن إصلاحات كثيرة يمكن أن تتحقق للمواطن المصرى عند إتمامها واكتمالها بالشكل الجيد، وكثير من هذه التغيرات السلبية تؤثر بشكل كبير ليس فقط على التنمية ومستوى المعيشة بل أيضاً على أمن وأمان المواطن والوطن. وتركز هذه الدراسة على تحليل هذه التغيرات على صعيد المحافظات المصرية وبيان آثارها على التنمية فى المستقبل وذلك من منظور أن النمو الاقتصادي لا يؤدى بالضرورة إلى إحداث التنمية، وإنما قد يصاحبه أو ينتج عنه فى كثير من الأحيان سوء فى توزيع الدخل يزيد من الفجوة بين الفقراء والأغنياء، الأمر الذى قد يؤدى إلى عواقب اجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها. وتشير الدراسة إلى حدوث الكثير من التغيرات الايجابية والسلبية على صعيد المحافظات المصرية، إلا أن العمل التنموى فى مصر وخاصة على المستوى المحلى يتطلب الشفافية والمسؤولية وتداول السلطة على

كافة المستويات، كما أن المجتمع يحتاج لثورة فكر أساسها التعليم الجيد والإنتاج المطابق للمواصفات والسعر العادل والأجر المجزى للعامل وعدالة التوزيع.

الدروس المستفادة من الدراسات السابقة:

يمكن أن نستخلص من مجموعة الدراسات السابقة أن هناك صعوبة في تحديد حجم واتجاه السبب والأثر في العلاقة بين النمو السكاني والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بشكل محدد وواضح، باستخدام الأساليب والنماذج الاحصائية، ويعتبر هذا من محددات أية دراسة تتناول العلاقات المتبادلة بين النمو السكاني وهذه المؤشرات، بحيث لا يمكن الجزم بأن النمو السكاني هو السبب الوحيد في تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

وتعتبر تجربة إمارة دبي في التخطي والتنمية ذات أهمية خاصة في حالة التخطيط والتنمية الإقليمية واستهداف إعادة التوزيع الجغرافي للسكان من خلال إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة، أو التوسع في مجتمعات عمرانية قائمة، أو تحويل مجتمعات صحراوية أو ريفية إلى مجتمعات حضرية.

ومن ناحية أخرى، يمكن استخدام استمرار معدلات النمو السكاني المرتفعة كدليل على مدى نجاح تحقيق أهداف الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمشروعات السكانية التي تبتها مؤسسات مختلفة طوال العقود الماضية. فلا يقتصر الأمر على عدم النجاح في تحقيق أهداف تلك الجهود من حيث الكم فحسب، بل إنه يمتد إلى عدم النجاح في تحسين الخصائص السكانية (التعليمية والصحية) التي تعتبر في نفس الوقت من المؤشرات الاجتماعية. وينطبق نفس الشيء من حيث عدم النجاح حتى في تحقيق التوزيع الجغرافي الإقليمي العادل للسكان على الأقاليم التخطيطية والمحافظات – بنفس الحجم الكبير والنمو السريع والخصائص المتدنية – واستمرار التكدس فيما لا يصل إلى ١٠% من مساحة البلاد بأي تعريف وبأية مقاييس. وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالجوانب السكانية، فهو لا يختلف كثيرا في بقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

الفصل الأول

النمو السكاني والتغير في خصائص السكان خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧

مقدمة:

بدأ الاهتمام بمشكلة السكان بشكل مكثف على كافة المستويات منذ القرن الماضي نتيجة الربط بين مشاكل التنمية وتأثير الزيادة السكانية السريعة عليها. حيث ترتبط الزيادة السكانية بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ارتباطاً وثيقا بحث تؤثر بصورة مباشرة على الجهود المبذولة في مجالات التنمية المختلفة. وكما أظهرت النتائج النهائية لتعداد السكان ٢٠١٧ أن معدل النمو السنوي للسكان وصل إلى ٢.٥٦% بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧، كما أن كثيرا من المعنيين لا يدركون معنى وتأثير تفجر معدلات النمو السكانية السائدة ولا يدرك البعض أن عدد السكان المصريين قد يتضاعف ثلاث مرات خلال قرن بكل ما يضعه ذلك من ضغوط على الموارد الاقتصادية والخدمات العامة والتوظف، إلى جانب مشكلات تتعلق بالتوسع العمراني، وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يقدم هذا الفصل قراءة للنمو السكاني في مصر وتفاوتاته الإقليمية (على مستوى المحافظات) خلال الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٧، كما يقدم تحليلا للعوامل الديموجرافية المؤثرة عليه والتغيرات التي حدثت خلال فترة الدراسة.

١-١ تطور عدد سكان مصر

قُدر عدد سكان القطر المصري في عام ١٨٠٠م بحوالي ٢,٤٦ مليون نسمة، وصل فى عام ١٨٥٠ إلى ٤,٥ مليون نسمة، وفي تعداد ١٨٩٧ وصل عدد السكان إلى ٩,٧٣ مليون نسمة، وتتوالى الزيادات ليصل عدد السكان إلى ١١,٣٩ مليون نسمة في عام ١٩٠٧،[١] وفي عام ١٩٤٧ وصل عدد السكان إلى ١٨,٩، وفي تعداد ١٩٦٦ وصل عدد سكان مصر إلى ٢٩,٩ مليون نسمة، ثم قفز إلى ٣٦,٦ مليون نسمة في عام ١٩٧٦، وإلى ٤٨,٣ مليون نسمة في عام ١٩٨٦، وفي عام ١٩٩٦ وصل عدد السكان إلى ٦١,٥ مليون نسمة. وبلغ عدد سكان مصر عام ٢٠٠٦ حوالي ٧٢,٦ مليون نسمة،[٢] كما بلغ عدد السكان وفق تعداد ٢٠١٧ نحو ٩٤.٨ مليون نسمة.[٣]

---

[١] نظارة المالية، إدارة عموم الإحصاء الاميرية، الإحصاء السنوي العام للقطر المصري عام ١٩١٠ (السنة الثانية)، المطبعة الأميرية بمصر ١٩١١.

[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، إصدار ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٢٦-٢٧.

[٣] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام، ٢٠١٨
http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

شكل (١-١) تطور عدد السكان في مصر خلال الفترة من ١٨٠٠ إلى ٢٠١٧

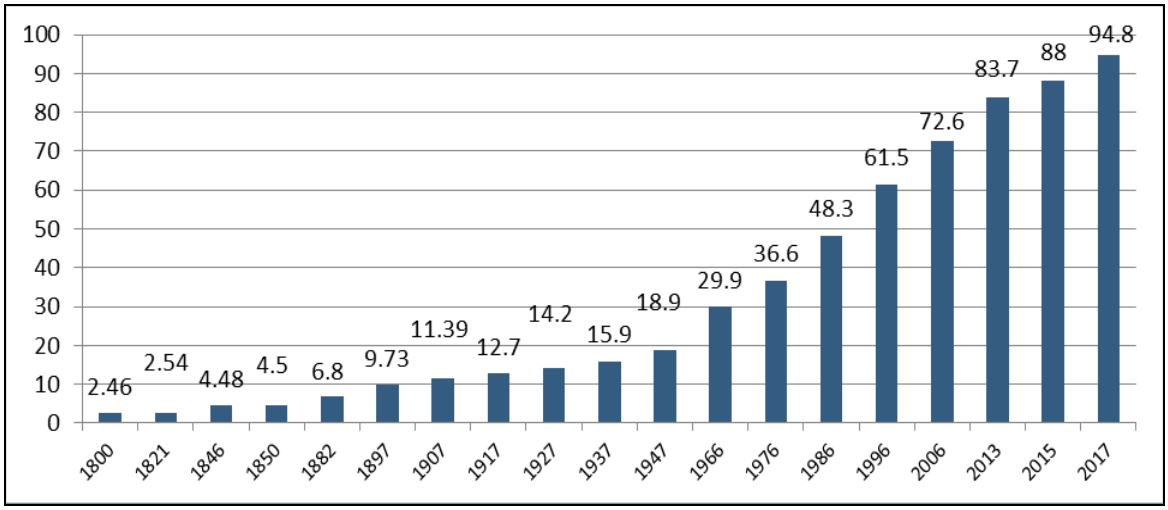

المصدر: نظارة المالية، إدارة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوي العام للقطر المصري عام ١٩١٠ (السنة الثانية)، المطبعة الأميرية بمصر ١٩١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، إصدار ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٢٦-٢٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام. http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

ومن خلال الشكل رقم (١-١) يتضح توافر بيانات حجم السكان منذ ١٨٠٠، عندما كان عدد السكان أقل من ٢.٥ مليون نسمة، ويلاحظ ارتفاع متوسط الزيادة السنوية في عدد السكان خلال المائة سنة الماضية من حوالي ٣٥١ ألف نسمة في السنة خلال الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٦٦، إلى أكثر من ١.٢ مليون نسمة سنويا خلال الفترة من ١٩٦٦ إلى عام ٢٠١٥، إلى حوالي ٢ مليون نسمة بين آخر تعدادين (٢٠٠٦-٢٠١٧). كما يلاحظ تضاعف عدد السكان خلال خمسين عاما (١٨٩٧-١٩٤٧)، في حين تضاعف عدد السكان مرة أخرى في أقل من ثلاثين عاما خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٧٦)، وتضاعف مرة أخرى خلال الثلاثين عاماً التالية حتى عام ٢٠٠٦. كما يلاحظ أن عدد السكان زاد بحوالي ٠.٣ مرة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧).

١-٢ التغير في توزيع السكان على المحافظات

على بالرغم من اتساع المساحة الكلية لمصر إلى نحو مليون كيلو متر مربع إلا أن سكانها يتركزون في شريط ضيق نسبياً يمثل أغلبه الوادى والدلتا، بالإضافة إلى بعض الواحات في وسط الصحراء. وقد ترتب على ذلك إنخفاض المساحة المأهولة بالسكان (حوالي ٧,٧%)، وارتفاع الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة، حيث تصل متوسط الكثافة السكانية العامة في مصر إلى حوالي ٩٥ نسمة/كم^{٢} عام ٢٠١٧، ويعكس ذلك توزيعاً غير متوازن للسكان بما يحمله من آثار سلبية، متمثلة فى العشوائيات والفقر والبطالة، وغيرها من المشاكل المرتبطة بتدنى الخصائص السكانية.

شكل (١-٢) التوزيع النسبي للسكان على المحافظات عام ٢٠٠٦ و ٢٠١٧

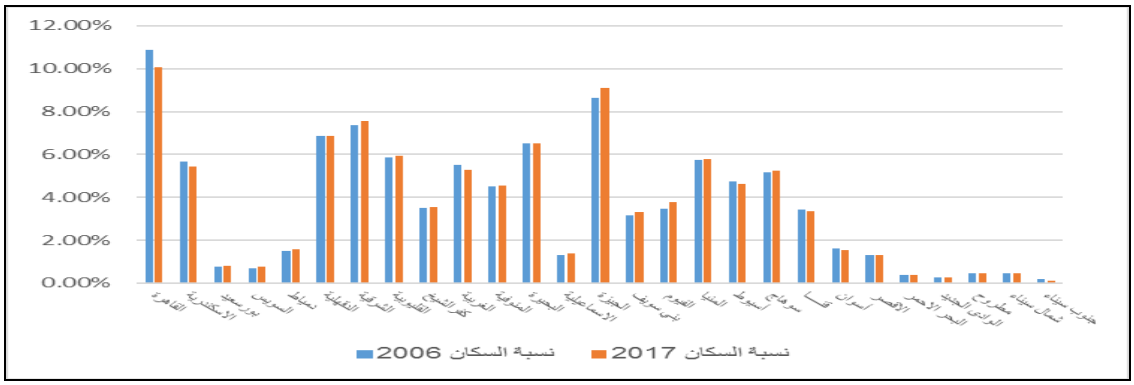

المصدر: من بيانات الجدول رقم (١-١).

جدول (١-١) توزيع السكان حسب المحافظات ٢٠٠٦، ٢٠١٧

المحافظة	عدد السكان ٢٠٠٦	التوزيع النسبي	عدد السكان ٢٠١٧	التوزيع النسبي
الجمهورية	72737405	١٠٠	94798827	١٠٠
القاهرة	7902085	10.86%	9539673	10.06%
الاسكندرية	4123869	5.67%	5163750	5.45%
بورسعيد	570603	0.78%	749371	0.79%
السويس	512135	0.70%	728180	0.77%
دمياط	1097339	1.51%	1496765	1.58%
الدقهلية	4989997	6.86%	6492381	6.85%
الشرقية	5354041	7.36%	7163824	7.56%
القليوبية	4251672	5.85%	5627420	5.94%
كفرالشيخ	2559582	3.52%	3362185	3.55%
الغربية	4011320	5.51%	4999633	5.27%
المنوفية	3270431	4.50%	4301601	4.54%
البحيرة	4747283	6.53%	6171613	6.51%
الاسماعيلية	953006	1.31%	1303993	1.38%
الجيزة	6294319	8.65%	8632021	9.11%
بني سويف	2291618	3.15%	3154100	3.33%
الفيوم	2511027	3.45%	3596954	3.79%
المنيا	4166299	5.73%	5497095	5.80%
أسيوط	3444967	4.74%	4383289	4.62%
سوهاج	3747289	5.15%	4967409	5.24%
قنــا	2499964	3.44%	3164281	3.34%
أسوان	1186482	1.63%	1473975	1.55%
الاقصر	959003	1.32%	1250209	1.32%
البحر الاحمر	288661	0.40%	359888	0.38%
الوادى الجديد	187263	0.26%	241247	0.25%
مطروح	323381	0.44%	425624	0.45%
شمال سيناء	343681	0.47%	450328	0.48%
جنوب سيناء	150088	0.21%	102018	0.11%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكانية ٢٠٠٦، تعداد ٢٠١٧.

يعكس الشكل رقم (٢-١) التوزيع غير المتوازن للسكان على المحافظات في عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧، حيث نجد أن محافظة القاهرة تستحوذ على النصيب الأكبر من السكان في العامين المذكورين، في حين كان يمثل عدد السكان في محافظة جنوب سيناء حوالي ٠.٢%، وانخفض إلى حوالي ٠.١% من إجمالي السكان في نفس العامين. ولا يمكن تفسير ذلك من خلال دراسة التقسيمات الإدارية ومساحاتها، حيث تؤكد التباينات في الكثافة السكانية بالمحافظات نظرية التوزيع غير المتوازن للسكان.[١] حيث بلغت أعلى كثافة سكانية بمحافظة القاهرة (٤٧٢٨٥ نسمة/كم٢)، يليها محافظة الجيزة (٦١٢٢ نسمة/كم٢).[٢] كما سجلت أقل نسبة كثافة سكانية بمحافظة جنوب سيناء (٩.٧ نسمة/كم٢) بالمناطق المأهولة فقط، تليها محافظة السويس (٦٧ نسمة /كم٢).[٣]

كما تزداد الكثافة السكانية بصورة كبيرة بالمدن وخاصة المدن الكبرى.[٤] وقد أدى ارتفاع الكثافة السكانية إلى وجود عبء وضغط سكاني على المدن القائمة في عدد من المجالات، منها: اختناق البنية الأساسية (مياه، كهرباء، وصرف صحي)، كما أدى إلى الضغط على الخدمات الاجتماعية (مرافق تعليمية وصحية)، بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بتلوث البيئة، زيادة الطلب على الإسكان، ونظرا لضيق المساحات المعروضة أدى ذلك إلى ظاهرة زحف المباني على الأراضي الزراعية المحدودة نسبياً بالمدن، وسيتم تناول تلك المشكلات بشكل أكثر تفصيلا في الفصول التالية.

١-٣ التغير في الخصائص السكانية

يتناول هذا الجزء التغير في بعض الخصائص السكانية والتي قد يكون لها تأثيرات على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لمجتمع المصري، حيث يتناول التغير في الهيكل العمري للسكان لما له من تأثير على معدلات تغطية الخدمات الاجتماعية، كما قد يؤثر على معدلات الإعالة الاقتصادية، كا يتناول التغير في الهيكل النوعي للسكان حيث قد يكون لها تأثير على بعض الجوانب مثل معدلات المشاركة الاقتصادية إلى جانب التأثير على معدلات الخدمات المقدمة للمرأة.

---

[١] معهد التخطيط القومي، "تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية ٢٠١٧"، تقرير فني تحت النشر. الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك إلى مصر، الصفحة الرئيسية، السكان، نوفمبر ٢٠١٥.
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=19K

[٢] المرجع السابق.

[٣] المرجع السابق.

[٤] المرجع السابق.

١-٣-١ التغير في الهيكل العمري

أدت الزيادة السريعة للسكان نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفاة إلى وجود قاعدة عريضة من السكان دون سن العمل (شكل ١-٣). وزيادة عدد السكان ونسبتهم في هذه الفئة يمثل عبئا على المجتمع، حيث أنها فئة مستهلكة تحتاج دائماً إلى الخدمات حتى تصبح منتجة. قد تمثل تلك الفئة حملاً على الاقتصاد وموارده المحدودة نسبياً، فهي تستهلك جزءاً كبيرا من الموارد لتوفير ما يلزمها من المأكل والمشرب وخدمات التعليم والصحة، وهي تكلفة كان من الممكن الاستفادة بها في دفع عجلة التنمية مع المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. على العكس من ذلك، تمثل تلك الفئة مستقبل أي دولة إذا أُحسن استثمارها بشكل جيد في التعليم والتدريب والتأهيل لصناعة المستقبل. وبإضافة فئة كبار السن، وهي فئة غير منتجة أيضا وتحتاج إلى مزيد من الخدمات ذات الطبيعة الخاصة، الأمر الذي يؤثر على معدلات الإعالة الكلية، حيث يتضح من الشكل أن نسبة كبار السن قد ارتفعت خاصة في آخر ثلاث فئات.

شكل (١-٣) التغير في الهيكل العمري للسكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧

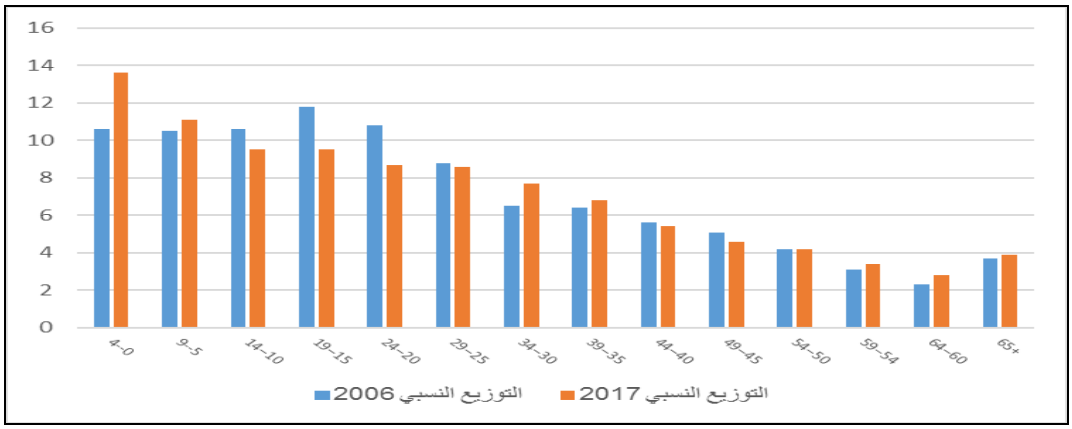

المصدر: من بيانات الجدول رقم (٢-١).

جدول (١-٢) التغير في الهيكل العمري للسكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧

الفئة العمرية	التوزيع النسبي للسكان ٢٠٠٦	التوزيع النسبي للسكان ٢٠١٧
٤-٠	10.6	13.6
٩-٥	10.5	11.1
١٤-١٠	10.6	9.5
١٩-١٥	11.8	9.5
٢٤-٢٠	10.8	8.7
٢٩-٢٥	8.8	8.6
٣٤-٣٠	6.5	7.7
٣٩-٣٥	6.4	6.8
٤٤-٤٠	5.6	5.4
٤٩-٤٥	5.1	4.6
٥٤-٥٠	4.2	4.2

الفئة العمرية	التوزيع النسبي للسكان ٢٠٠٦	التوزيع النسبي للسكان ٢٠١٧
٥٥-٥٩	3.1	3.4
٦٠-٦٤	2.3	2.8
٦٥+	3.7	3.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكانية ٢٠٠٦، تعداد ٢٠١٧.

١-٣-٢ التغير في الهيكل النوعي

يوضح الشكل (١-٤) التغير في الهيكل النوعي للسكان بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧، ومنه يلاحظ أن التركيب النوعي للسكان لا يظهر تغيرا ملحوظا في أغلب المحافظات فيما عدا محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، وقد يرجع هذا التغير إلى هجرة الذكور للعمل في المشروعات السياحية والعمرانية الجديدة في هاتين المحافظتين الحدويتين.

شكل (١-٤) التغير في الهيكل النوعي للسكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧

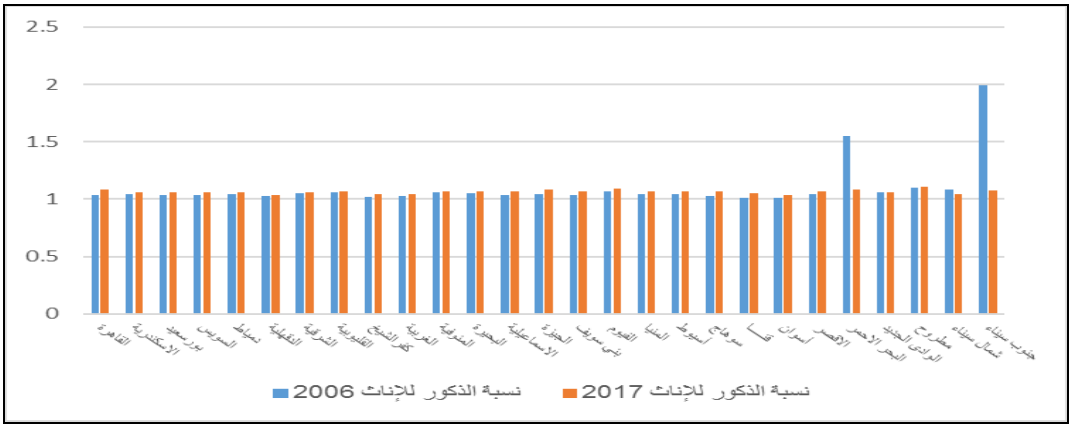

المصدر: من بيانات الجدول رقم (٣-١).

جدول (١-٣) التغير في الهيكل النوعي للسكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧

المحافظة	عدد السكان الذكور ٢٠٠٦	عدد السكان الاناث ٢٠٠٦	عدد السكان الذكور ٢٠١٧	عدد السكان الاناث ٢٠١٧
الجمهورية	٣٧٢١٩٠٠٥٦	٣٥٥٧٨٩٧٥	٤٨٨٩١٥١٨	٤٥٩٠٧٣٠٩
القاهرة	٣٤٣٣١٩٨	٣٣٢٥٣٨٣	٤٩٦٠٦٢٥	٤٥٧٩٠٤٨
الاسكندرية	٢١٠٦٣٥٠	٢٠١٧٥١٩	٢٦٥٤٨٢٤	٢٥٠٨٩٢٦
بورسعيد	٢٩٠٥٨٠	٢٨٠٠٢٣	٣٨٥١٢٩	٣٦٤٢٤٢
السويس	٢٦٠٨٨٧	٢٥١٢٤٨	٣٧٤٣٩٩	٣٥٣٧٨١
دمياط	٥٦١١٠٠	٥٣٦٢٣٩	٧٦٩٥٠٥	٧٢٧٢٦٠
الدقهلية	٢٥٣٤١١٨	٢٤٥٥٨٧٩	٣٣٠٢٨٤٧	٣١٨٩٥٣٤
الشرقية	٢٧٤٦٢٥٤	٢٦٠٧٧٨٧	٣٦٨٨٧٦١	٣٤٧٥٠٦٣

المحافظة	عدد السكان الذكور ٢٠٠٦	عدد السكان الاناث ٢٠٠٦	عدد السكان الذكور ٢٠١٧	عدد السكان الاناث ٢٠١٧
القليوبية	٢١٨٧٢٨٨	٢٠٦٤٣٨٣	٢٩٠٨٦٧٠	٢٧١٨٧٥٠
كفرالشيخ	١٣٢٤٢١١	١٢٩٥٩٩٧	١٧٢٠٢١٤	١٦٤١٩٧١
الغربية	٢٠٣٣٩٩٦	١٩٧٧٣٢٤	٢٥٥٥٤٢٧	٢٤٤٤٢٠٦
المنوفية	١٦٨٥١٠١	١٥٨٥٣٣٠	٢٢١٩٧٩٨	٢٠٨١٨٠٣
البحيرة	٢٤٣٣٨١٤	٢٣١٣٤٦٩	٣١٨١٨١٢	٢٩٨٩٨٠١
الاسماعيلية	٤٨٤٩١٩	٤٦٨٠٨٧	٦٧٣٤٣١	٦٣٠٥٦٢
الجيزة	١٦٠٣٥٢٤	١٥٣٩٩٦٢	٤٤٨٧٦٤٠	٤١٤٤٣٨١
بني سويف	١١٦٦٣٦٣	١١٢٥٢٥٥	١٦٢٦٥٦٧	١٥٢٧٥٣٣
الفيوم	١٢٩٧٩٦٩	١٢١٣٠٥٨	١٨٧٥٥٩٢	١٧٢١٣٦٢
المنيا	٢١٢٦٩١٩	٢٠٣٩٣٨٣	٢٨٣٤٩٤٨	٢٦٦٢١٤٧
أسيوط	١٧٥٨٩٣٥	١٦٨٦٠٣٢	٢٢٦٦٦٨٤	٢١١٦٦٠٥
سوهاج	١٨٩٦٣٣٧	١٨٥٠٩٥٢	٢٥٦٩٠٣٢	٢٣٩٨٣٧٧
قنـــا	١٥٠٩٤٣٢	١٤٩٢٢٤٩	١٦٢٣٣٥٢	١٥٤٠٩٢٩
أسوان	٥٩٧٢٨٥	٥٨٩١٩٧	٧٤٩٤٠٠	٧٢٤٥٧٥
الاقصر	٢٣٣٦٨١	٢٢٣٦٠٥	٦٤٥٣٢٩	٦٠٤٨٨٠
البحر الاحمر	١٧٥٣٤٩	١١٣٣١٢	١٨٧٤٧٩	١٧٢٤٠٩
الوادى الجديد	٩٦٢٢٤	٩١٠٣٩	١٢٤٠٥٧	١١٧١٩٠
مطروح	١٦٩٥٠٢	١٥٣٨٧٩	٢٢٣٤٥٩	٢٠٢١٦٥
شمال سيناء	١٧٨٥٢٦	١٦٥١٥٥	٢٢٩٦١٧	٢٢٠٧١١
جنوب سيناء	٩٩٩٨٩	٥٠٠٩٩	٥٢٩٢٠	٤٩٠٩٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكانية ٢٠٠٦، تعداد ٢٠١٧.

١-٣-٣ التغير في مؤشرات الحالة التعليمية

يعتبر وجود مستوى تعليمي مرتفع من العوامل الضرورية للتطور والتنمية على مستويات الفرد والمجتمع، كما يساهم التعليم والتعلم في تشكيل اتجاهات وسلوك الأفراد نحو قضايا كثيرة خاصة القضايا البيئية. لذا تأخذ نسبة الأمية كمؤشر للحالة التعليمية للسكان كثيرا من الأهمية عند المعنيين من الباحثين والمفكرين في الشأن التنموي. تنقسم مؤشرات التعليم إلى نوعين من المؤشرات، مجموعة تستخدم في قياس جودة التعليم من وجهة نظر مخرجات منظومة التعليم، ومجموعة أخرى تستخدم في قياس جودة العمليات التعليمية ذاتها. من أهم مؤشرات مخرجات المنظومة التعليمية هو مؤشر نسبة الأمية والذي يؤشر إلى عدد من الجوانب منها مدى رعاية الدولة للجوانب التعليمية بشكل شامل من حيث توفير الإمكانات البشرية والمادية الضرورية للعملية التعليمية وكذلك توفير البيئة المادية والتشريعية المحفزة للسكان للانضمام لتلك المنظومة والاستفادة منها بما يحقق أهداف التنمية على كافة المستويات. أيضا يعتبر مؤشر الأمية من

مؤشرات القوة الدافعة والضغط على واضعي السياسات لاتخاذ قرار في شأن تخفيض تلك النسبة لما لها من آثار سلبية ليس على الأفراد فقط ولكن على المجتمع ككل.

بمتابعة تطور نسبة الأمية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧)، نلاحظ أنه على الرغم من انخفاض نسبة الأمية خلال تلك الفترة بشكل ملحوظ، إلا أنها ما زالت مرتفعة بالقياس لأي معايير محلية أو عالمية، حيث بلغت نسبة الأمية حوالي ٢٩% من جملة السكان في تعداد ٢٠٠٦، انخفضت إلى حوالي ٢٦% في تعداد ٢٠١٧ (جدول رقم ١-٤) مما يشير إلى أن هناك جهودا تبذل لرفع المستوى التعليمي والقضاء على الأمية، ويجب تكثيف تلك الجهود في المستقبل.

كذلك يمكن استخدام هذا المؤشر في قياس التغير الحادث خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧ بالمحافظات المختلفة، ويشير الشكل رقم (١-٥) إلى أن هناك تفاوتا واضحا بين محافظات الجمهورية في التغير في نسبة الأمية (للسكان ١٠ سنوات فأكثر)، حيث يتراوح التغير في تلك النسبة ما بين حوالي -٥ نقطة كما في محافظة جنوب سيناء إلى ٧ نقاط كما في محافظة الفيوم. كما يوضح الشكل أن أغلب محافظات تعدت نقاط التغير المتوسط العام للجمهورية في حين أن هناك محافظات أخرى ينخفض بها التغير عن المتوسط العام للجمهورية، الأمر الذي قد يعني أن الجهود المبذولة لخفض نسبة الأمية أما أنها تختلف بين المحافظات أو أن هناك محافظات تتأثر وتستجيب لتلك الجهود أكثر من غيرها، مما يوجب دراسة الأمر بشكل أكثر عمقاً.

شكل (١-٥) التغير في نسبة الأمية للسكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧

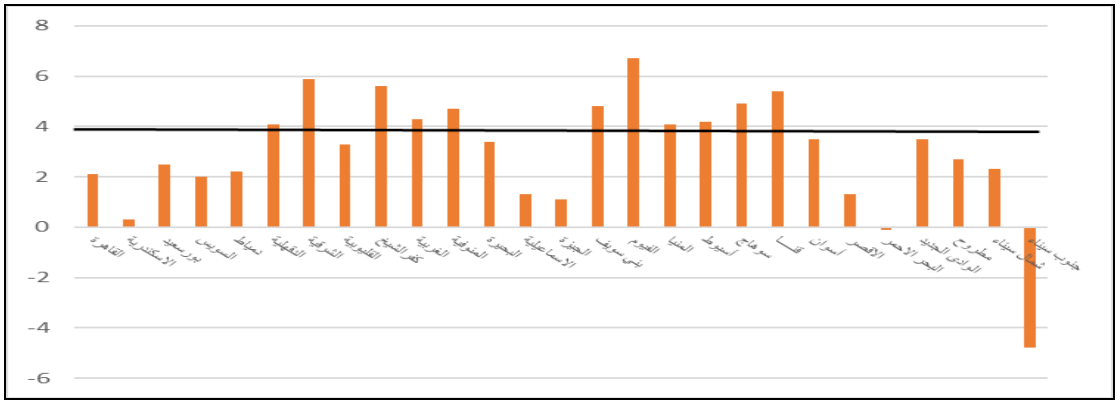

المصدر: من بيانات الجدول رقم (١-٤).

جدول (١-٤) التغير في أعداد ونسب الأميين ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧

المحافظة	عدد الأميين من السكان (١٠ سنوات فأكثر) ٢٠٠٦	نسبة الأمية ٢٠٠٦	عدد الأميين من السكان (١٠ سنوات فأكثر) ٢٠١٧	نسبة الأمية ٢٠١٧	نسبة التغير
الجمهورية	16021991	٢٩.٣	١٨٤٣٣٦٩٦	٢٥.٨	3.5
القاهرة	١٠٨٥٧٤٥	١٨.٣	١٢٥٩٦١٥	١٦.٢	2.1

المحافظة	عدد الأميين من السكان (١٠ سنوات فأكثر) ٢٠٠٦	نسبة الأمية ٢٠٠٦	عدد الأميين من السكان (١٠ سنوات فأكثر) ٢٠١٧	نسبة الأمية ٢٠١٧	نسبة التغير
الاسكندرية	٦٦٤٩١٤	١٩.٣	٧٧١٢٥٩	١٩.٠	0.3
بورسعيد	٧٦٩٤٠	١٦.٦	٨٥٢٦٠	١٤.١	2.5
السويس	٦٩٤٤٤	١٧.٣	٨٥١٢٩	١٥.٣	٢.٠
دمياط	١٩٤٨٠٩	٢٢.٤	٢٢٩٣٣٤	٢٠.٢	2.2
الدقهلية	١١٠٦٧٧٥	٢٧.٧	١١٥٧٠٠٩	٢٣.٦	4.1
الشرقية	١٣٤٢٤٨٨	٣١.٨	١٣٧٨٨٨٤	٢٥.٩	5.9
القليوبية	٩١٣٢٥٢	٢٧.٠	١٠٠٩٨٦٢	٢٣.٧	3.3
كفرالشيخ	٧١٧٨٣٢	٣٤.١	٧١٩٥٤٧	٢٨.٥	5.6
الغربية	٨٣٣٩٨٣	٢٥.٧	٨٢٢٧٨١	٢١.٤	4.3
المنوفية	٧٠٨١٠٣	٢٧.٢	٧٢٤٣٨٠	٢٢.٥	4.7
البحيرة	١٣٨٨٥٠٤	٣٦.٣	١٥١١٣٠٥	٣٢.٩	3.4
الاسماعيلية	١٧٠٣٥٨	٢٢.٧	٢٠٥٧٥٣	٢١.٤	1.3
الجيزة	٥٠٥٢٧٣	٢٦.٠	١٥٩٧٥٢٠	٢٤.٩	1.1
بني سويف	٧٠٧٠٥٠	٤٠.٧	٨١٢٢٦٢	٣٥.٩	4.8
الفيوم	٧٨٠٩٩٦	٤٠.٧	٨٥٨٧٥٢	٣٤.٠	6.7
المنيا	١٣٠٤٦٧٥	٤١.٣	١٤٩٧٧٩٥	٣٧.٢	4.1
أسيوط	١٠١٣٠٥٣	٣٨.٨	١١١٨٩٤٣	٣٤.٦	4.2
سوهاج	١٠٩١٦٧٦	٣٨.٥	١٢٠٦٧٠١	٣٣.٦	4.9
قنـــا	٨٠٨٨٠٨	٣٤.٥	٦٨٢٣٥٨	٢٩.١	5.4
أسوان	٢١٧٢٤٠	٢٢.٦	٢١٣١٥٢	١٩.١	3.5
الاقصر	١٠٢٣٥٤	٢٧.٢	٢٤٨٦٧١	٢٥.٩	1.3
البحر الاحمر	٢٩٨٨٣	١١.٩	٣١٦٩٢	١٢.٠	-0.1
الوادى الجديد	٢٦٣٧١	١٨.٢	٢٧١٨٠	١٤.٧	3.5
مطروح	٨٤٨٧٧	٣٤.٦	٩٤٠٥٣	٣١.٩	2.7
شمال سيناء	٦١٤١٤	٢٤.٥	٧٢٣٢٤	٢٢.٢	2.3
جنوب سيناء	١٥١٧٤	١١.٨	١٢١٧٥	١٦.٦	-4.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكانية ٢٠٠٦، تعداد ٢٠١٧.

كذلك من المؤشرات المهمة أيضا والتي تقيس مستوى مخرجات العملية التعليمية أعداد الحاصلين على شهادات عليا، ونلاحظ من الشكل رقم (١-٦) والجدول رقم (١-٥) أن عدد الحاصلين على شهادات عليا قد ارتفع بنسبة تصل إلى ٦٤% في المتوسط على مستوى الجمهورية، غير أن ذلك لا يفسر حالة التفاوت الشديدة بين المحافظات المختلفة، حيث تتروح نسبة التغير خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧) ما بين -٣٨% في محافظة جنوب سيناء إلى أكثر من ٢٠٠% في محافظة الأقصر.

كما يوضح الجدول والشكل أن أغلب محافظات الجمهورية تقع تحت المتوسط العام للجمهورية، باستثناء محافظة الأقصر والتي تعتبر نسبة متطرفة من الناحية الإحصائية. إذ أن محافظة الأقصر نشأت

حديثا مقتطعة من محافظة قنا، حيث تتكون أساسا من مناطق حضرية يرتفع فيها مستوى التعليم، بالإضافة إلى أن الهيكل التعليمي للعاملين في الجهاز الإداري للمحافظة الجديدة يعتمد على المؤهلات العليا والمتوسطة أساسا. وقد يرجع ذلك التفاوت بين المحافظات، كما هو الحال لمؤشر نسبة الأمية، إلى أن الجهود المبذولة في مجال التعليم إما أنها تختلف بين المحافظات أو أن هناك محافظات تتأثر وتستجيب لتلك الجهود أكثر من غيرها.

شكل (١-٦) نسبة التغير في عدد الحاصلين على شهادات عليا ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧

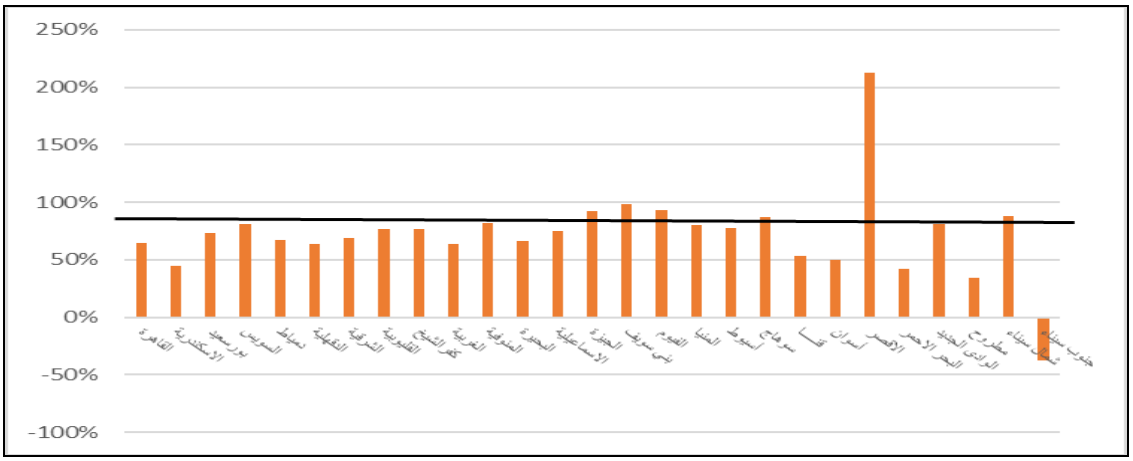

المصدر: من بيانات الجدول رقم (٥-١).

جدول (١-٥) التغير في أعداد الحاصلين على شهادات عليا من السكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧

المحافظة	عدد الحاصلين على شهادات عليا من السكان (١٠ سنوات فأكثر) ٢٠٠٦	عدد الحاصلين على شهادات عليا من السكان (١٠ سنوات فأكثر) ٢٠١٧	نسبة التغير
الجمهورية	5371464	8828801	64%
القاهرة	1167278	1923178	65%
الاسكندرية	502324	730293	45%
بورسعيد	69049	119511	73%
السويس	41928	76057	81%
دمياط	79317	132111	67%
الدقهلية	354426	582957	64%
الشرقية	361438	611600	69%
القليوبية	277367	491807	77%
كفرالشيخ	146050	258093	77%
الغربية	327300	535626	64%
المنوفية	222142	404721	82%
البحيرة	198832	330264	66%
الاسماعيلية	66634	116742	75%

المحافظة	عدد الحاصلين على شهادات عليا من السكان (١٠ سنوات فأكثر) ٢٠٠٦	عدد الحاصلين على شهادات عليا من السكان (١٠ سنوات فأكثر) ٢٠١٧	نسبة التغير
الجيزة	477667	917193	92%
بني سويف	85296	169173	98%
الفيوم	79835	154376	93%
المنيا	149516	268777	80%
أسيوط	145465	258947	78%
سوهاج	138038	258514	87%
قنـــا	115286	176469	53%
أسوان	59319	89104	50%
الاقصر	28035	87646	213%
البحر الاحمر	31281	44482	42%
الوادى الجديد	15320	27727	81%
مطروح	10987	14725	34%
شمال سيناء	20153	37791	88%
جنوب سيناء	17658	10917	-38%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٨.

١-٣-٤ التغير في مؤشرات الحالة الصحية

يعتبر وجود مستوى صحي مرتفع من العوامل الضرورية والمكملة للحالة التعليمية من أجل التطور والتنمية على كافة المستويات. لذا يتناول هذا الجزء من الدراسة التغير الحادث في المستوى الصحي وتبايناته بين المحافظات المختلفة، وذلك من خلال تحليل مؤشرين من أهم مؤشرات قياس المستوى الصحى وهما مؤشر نسبة وفيات الأطفال الرضع ومؤشر نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة.

بمتابعة تطور نسبة وفيات الأطفال الرضع خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧)، نلاحظ أنه على الرغم من انخفاض تلك النسبة بشكل ملحوظ، إلا أنها ما زالت مرتفعة مقارنة بدول أخرى، حيث بلغت نسبة وفيات الأطفال الرضع حوالي ١٨% في عام ٢٠٠٦، انخفضت إلى حوالي ١٥% في عام ٢٠١٧ (جدول رقم ١-٦)، الأمر الذي يشير إلى أهمية بذل مزيد من الجهود لخفض تلك النسبة على مستوى الجمهورية.

وبالنظر إلى التباين بين المحافظات، يشير الشكل رقم (١-٧) إلى أن هناك تفاوتاً شديداً واضحا بين محافظات الجمهورية في التغير في نسبة وفيات الأطفال الرضع، ويتراوح التغير في تلك النسبة ما بين حوالي ٦٥% انخفاضا في محافظة الوادي الجديد إلى ارتفاع بنسبة ٣٨% في محافظة الاسكندرية. كما يوضح الشكل أن تلك النسبة انخفضت في محافظات الوجه القبلي في حين أرتفعت في أغلب محافظات

الوجه البحري، ومع افتراض تساوي الجهود المبذولة لخفض تلك النسبة في جميع المحافظات، لذا من الضروري الكشف عن العوامل التي أدت إلى التباين في التغير والذي قد يرجع لعوامل اجتماعية أو اقتصادية، مما يوجب دراسة الأمر بشكل أكثر عمقاً.

كذلك من المؤشرات المهمة أيضا والتي تقيس المستوى الصحي هو نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ونلاحظ من الشكل رقم (١-٨) أن التغير في تلك النسبة يتسم بتباين بين المحافظات أقل حدة من المؤشر السابق، في حين من الملاحظ أن هناك ثلاث محافظات ارتفعت فيها نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة بشكل واضح هي جنوب سيناء (بنسبة ٤٣%)، دمياط (بنسبة ٢١%)، وكفر الشيخ (بنسبة ١٤).

شكل (١-٧) التغير فى معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي) على مستوى المحافظات عام ٢٠١٧

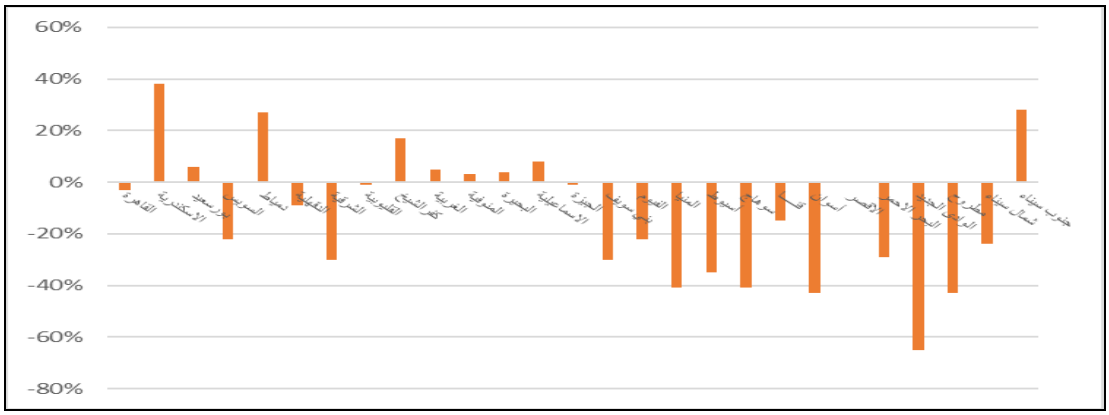

المصدر: من بيانات الجدول رقم (٦-١).

شكل (١-٨) التغير فى معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) على مستوى المحافظات عام ٢٠١٧

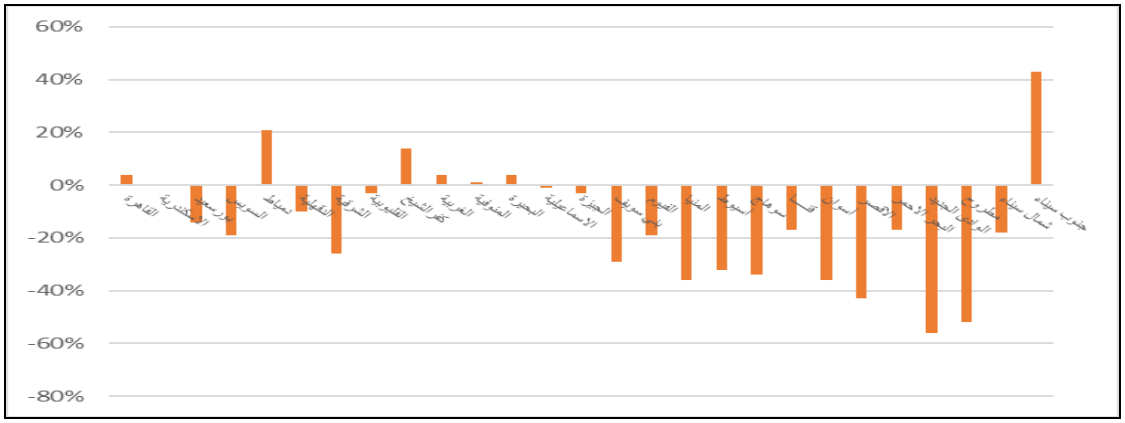

المصدر: من بيانات الجدول رقم (٦-١).

جدول (١-٦) التغير في الحالة الصحية للسكان ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٧

المحافظة	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي) ٢٠٠٧	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي) ٢٠١٧	نسبة التغير	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) ٢٠٠٧	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) ٢٠١٧	نسبة التغير
الجمهورية	17.8	15.1	-15%	22.7	19.6	-14%
القاهرة	26.0	25.1	-3%	30.4	31.7	4%
الاسكندرية	17.5	24.2	38%	28.2	28.3	0.003%
بورسعيد	13.1	13.9	6%	18.4	15.9	-14%
السويس	16.0	12.5	-22%	19.1	15.4	-19%
دمياط	9.3	11.8	27%	12.0	14.5	21%
الدقهلية	12.7	11.5	-9%	17.1	15.4	-10%
الشرقية	14.1	9.8	-30%	18.9	14.0	-26%
القليوبية	12.9	12.8	-1%	16.8	16.3	-3%
كفرالشيخ	8.9	10.4	17%	12.3	14.0	14%
الغربية	12.2	12.8	5%	15.8	16.5	4%
المنوفية	12.6	13.0	3%	16.4	16.6	1%
البحيرة	10.2	10.6	4%	14.0	14.6	4%
الاسماعيلية	12.7	13.7	8%	18.3	18.1	-1%
الجيزة	12.5	12.4	-1%	16.7	16.2	-3%
بني سويف	25.1	17.5	-30%	30.9	22.0	-29%
الفيوم	17.2	13.5	-22%	22.7	18.3	-19%
المنيا	26.6	15.8	-41%	31.8	20.5	-36%
أسيوط	36.5	23.7	-35%	44.1	30.1	-32%
سوهاج	24.3	14.3	-41%	29.5	19.5	-34%
قنـــا	18.1	15.3	-15%	23.6	19.7	-17%
أسوان	16.5	9.4	-43%	21.7	13.9	-36%
الاقصر	26.7	14.4	-46%	33.6	19.2	-43%
البحر الاحمر	12.6	9.0	-29%	16.2	13.4	-17%
الوادى الجديد	25.2	8.9	-65%	31.1	13.6	-56%
مطروح	21.4	12.1	-43%	32.4	15.6	-52%
شمال سيناء	24.9	18.9	-24%	30.2	24.7	-18%
جنوب سيناء	13.2	16.9	28%	16.8	24.0	43%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لاحصائيات المواليد والوفيات لعام ٢٠١٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في ارقام ٢٠١٨.

١-٤ التوجهات السكانية في مصر

تعبر المشكلة السكانية في كثير من الأحيان عن عدم التوازن بين النمو السكاني والموارد والخدمات المتاحة، وبمعنى أدق زيادة عدد السكان دون تزايد مقابل في فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي، بما يؤدى لفجوة بين معدلات الزيادة السكانية المرتفعة وبين معدلات التنمية بما يقود إلى انخفاض مستوى المعيشة. لذا هناك حاجة دائمة إلى وضع توجهات سكانية تهدف إلى ضبط معدلات النمو السكاني إلى جانب تحسين خصائص السكان بما يؤدي إلى إحداث تنمية حقيقية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتناول هذا الجزء من الدراسة عرض التوجهات السكانية المتبعة في مصر من خلال استعراض ما ورد في الوثائق التخطيطية المختلفة، وذلك للوقوف على ما إذا كانت تلك التوجهات تسير في الاتجاه المرغوب، وخاصة فيما يتعلق بتطور الخصائص السكانية وما له من تأثير على كثير من المجالات التي يتناولها البحث الحالي.

وتهتم التوجهات السكانية بثلاثة أبعاد أساسية في المجال السكاني وهي: قضية النمو السكاني، التوزيع المكاني للسكان، وخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية. ومن العرض السابق يتضح لنا أن الأبعاد الثلاثة تمثل إشكالية قديمة جديدة وقد تكون جدلية في الحالة المصرية. حيث ما زالت المشكلة السكانية تتركز في النمو السكاني المفرط، إلى جانب خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية المتدنية، وعدم توازن توزيعهم مكانياً.

وبالحديث عن **التوجهات السكانية**، نستطيع القول إنه من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من المورد البشري لابد من الاستثمار فيه من خلال تحسين الخصائص التعليمية والتدريبية للسكان من أجل المنافسة في المجتمع الاقتصادي الدولي وتوفير متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة من خلال مقابلة مخرجات العملية التعليمية والتدريبية لمتطلبات أسواق العمل. هذا إلى جانب تحقيق أقصى استفادة من التحول الديموجرافي الحادث وتغير الهيكل العُمري للسكان في صالح فئة السكان داخل قوة العمل.

ومن النظرة الأولى **لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠**، نرى أن عنصر الانسان يأتي ضمن رؤية مصر، حيث ورد بالرؤية أن مصر "... تستثمر عبقرية المكان **والإنسان** لتحقق التنمية المستدامة **وترتقي بجودة حياة المصريين**... كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل 30 دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات...، **والتنمية البشرية**،...، **وجودة الحياة**". ويأتي هذا انطلاقاً من الاعتراف بتواضع **موارد التنمية البشرية من سكان وصحة وتعليم**، في محاولة لتحويلها إلى محفزات للتنمية بدلاً من كونها تأتي ضمن التحديات الرئيسة للتنمية، كما ورد في مقدمة وثيقة الاستراتيجية.

وعلى الرغم من عدم تخصيص **استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠** محوراً خاصاً أو منفرداً للقضية السكانية إلا أن الاستراتيجية أخذت في الاعتبار كافة التحديات والقضايا السكانية السابق التعرض لها في أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن خلال محاورها التنموية العشرة وبرامجها. وفى هذا الخصوص، يمكن رصد أهم التوجهات لمواجهة المشكلة السكانية في وثيقة الاستراتيجية:

- **تحقيق المساواة في الحقوق والفرص** وتعزيز الاندماج الاجتماعي للسكان، بالتركيز على الحد من فجوة النوع، تمكين المرأة، ريادة الأعمال للشباب، مواجهة البطالة.
- **تحسين خصائص السكان**، بالتركيز على التعليم خاصة الأساسي، الحد من الفجوات الجغرافية في خدمات التعليم والصحة والعمل اللائق، تعزيز شبكة ومنظومات الحماية الاجتماعية والدعم والتأمين الصحي، رعاية الموهوبين والمتفوقين، وتطوير نظم التعليم الفنى والتدريب، وخلق فرص العمل.
- **الاهتمام بالفئات المهمشة والأولى بالرعاية**، خاصة الفقراء، المرأة المعيلة، المسنين، قاطنوا العشوائيات، الأطفال بلا مأوى، ذوى الإعاقة، وغيرهم.
- **إعادة التوزيع المكاني للسكان**، من خلال منظور استراتيجي ومخطط عمراني قومي جديد، وتحفيز التوطين السكاني في مناطق التنمية الجديدة، مواجهة ظاهرة العشوائيات، والاهتمام بالبيئة.

كما ترصد **الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية (٢٠١٥-٢٠٣٠)** أبرز التحديات السكانية في تصاعد معدلات الإنجاب، زيادة نسبة الأسر تحت خط الفقر، تراجع مكانة المرأة بوجه عام وانخفاض معدلات تشغيل الإناث، انعكاسات النمو السكاني السلبية على نصيب الفرد من الخدمات العامة، وعلى الأوضاع البيئية وجودة الحياة، وعلى أوضاع التفاوتات الإقليمية. كما تنطلق الاستراتيجية في تناولها للتحديات السكانية من مجموعة من المبادئ والمرتكزات، ومن أبرزها:[١]

- **السكان أحد عناصر القوة الشاملة للدولة**، على ألا تؤثر معدلات زيادة السكان سلبياً على التنمية.
- **حق الأسرة في تحديد عدد الأبناء**، مع مسئولية الدولة في التوعية بأخطار معدلات الإنجاب المرتفعة.
- **إدماج المكون السكاني في خطط التنمية**، والتركيز على تمكين الفقراء وتخفيف الفقر.
- **تطبيق اللامركزية**، في إدارة البرامج والمشروعات السكانية، وتعزيز دور المحليات في هذا الخصوص.

[١] وزارة الدولة للسكان ، الإستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠، المجلس القومى للسكان ، ٢٠١٥، القاهرة.

- **توسيع المشاركة في التعامل مع القضية السكانية**، خاصة أدوار المجتمع المدني والقطاع الخاص.

كما تتبنى الاستراتيجية السكانية أهدافاً إستراتيجية قومية محددة حتى عام ٢٠٣٠، هى:

- الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري من خلال **خفض معدلات الزيادة السكانية**.
- استعادة ريادة مصر من خلال **تحسين الخصائص السكانية** للمواطنين المعرفية والمهاراتية والسلوكية.
- إعادة رسم الخريطة السكانية لمصر من خلال **إعادة توزيع السكان** عبر الوطن.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي، من خلال تقليص الفجوات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية المختلفة للدولة.

أما خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٦- ٢٠١٧،[١] فتتبنى استمرار تنفيذ الاستراتيجية القومية للسكان بهدف خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني، حيث خصصت الخطة استثمارات في حدود ٥٠ مليون جنيه لتدعيم أنشطة الأجهزة المعنية بتنفيذ برامج ومشروعات الاستراتيجية.[٢] وعلى الرغم من ذلك، يتضح أن الخطة لم تخصص ميزانية لتنفيذ برامج ومشروعات الاستراتيجية القومية للسكان.

كما ورد في برنامج عمل الحكومة للعام المالي ٢٠١٨\٢٠١٩ بعض التوجهات لضبط النمو السكاني من خلال تطبيق سياسات تحفيزية للحد من الزيادة السكانية، زيادة نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وإتاحتها خاصة بالمناطق النائية والمحرومة، التوعية ورفع الوعي المجتمعي بخطورة الزيادة السكانية من خلال مشروعات مثل "اثنين كفاية" والذي يستهدف ١.١ مليون أسرة من مستفيدي برنامج كرامة.[٣]

مما سبق يمكن القول إن الوثائق التنموية المختلفة تتناول **المشكلة السكانية** فى مصر من خلال تناول **أبعادها الثلاثة** والتي تتمثل في **النمو، التوزيع المكاني، والخصائص السكانية**، دون التركيز على بعد دون الآخر، وهو أمر جيد.

الأمر الذي يثير تساؤلاً مهماً حول تركيز الكثير من المهتمين بالشأن التنموي على أهمية خفض معدلات النمو السكاني وتأثيره السلبي على معدلات التنمية الاقتصادية على الرغم من أن الوثيقتين

---

[١] وزارة التخطيط، خطة التنمية المستدامة " للعام ٢٠١٦ /٢٠١٧. www.mop gov eg

[٢] يقوم المجلس القومي للسكان والبرنامج السكاني وتنظيم الأسرة بوزارة الصحة بتنفيذ برامج ومشروعات الاستراتيجية القومية للسكان، بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات الانجابية وتنظيم الأسرة، وتغير الاتجاهات لتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة ودعم الترابط بين التوجهات السكانية والتنمية الشاملة.

[٣] وزارة التخطيط، خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠١٦ /٢٠١٧. www.mop gov eg

توضحان أن الدولة تتبنى القضية السكانية بأبعادها الثلاثة سالفة الذكر، كما أن وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة تعتبر تحسين الخصائص السكانية من أولويات العمل التنموي مقدماً على ضرورة خفض معدلات النمو السكاني، إلى جانب أن وثيقة الاستراتيجية السكانية تعتبر السكان أحد عناصر القوة الشاملة للدولة، بالطبع إذا ما أحسن تعليمها وتدريبها.

لذا، نرى أن النمو السكاني إذا ما أحسن استخدامه من خلال تحسين الخصائص التعليمية والتدريبية والصحية، يمكن أن يكون هو القوة الدافعة والضاربة ومحركا للتنمية الاقتصادية المرغوبة، أما إذا أهملنا محور الخصائص السكانية فبالطبع سيصبح النمو السكاني، مهما كان ضئيلاً، عقبة ومعوقا للتنمية.

خاتمة

يتناول الفصل الأول النمو السكاني والتغير في خصائص السكان خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧، حيث بدأ الفصل بمقدمة تناولت بداية الاهتمام بمشكلة السكان على كافة المستويات نتيجة الربط بين مشاكل التنمية وتأثير الزيادة السكانية السريعة عليها. ويقدم الفصل قراءة للنمو السكاني في مصر وتفاوتاته الإقليمية خلال الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٧، كما يقدم تحليلا للعوامل الديموجرافية المؤثرة عليه والتغيرات التي حدثت خلال فترة الدراسة.

وتوضح البيانات أن عدد سكان مصر تطور من حوالي ٢.٥ مليون عام ١٨٠٠م، وصل فى عام ٢٠١٧ إلى حوالي ٩٤ مليون نسمة وفق النتائج النهائية للتعداد. كما تظهر البيانات ارتفاع متوسط الزيادة السنوية في عدد السكان، حيث ارتفع من حوالي ٣٥١ ألف نسمة في السنة خلال الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٦٦، إلى أكثر من ٢ مليون نسمة في السنة خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٧. كما يلاحظ أن سنوات تضاعف السكان انخفضت من خمسين عاما إلى أقل من ٣٠ عاما.

وعلى بالرغم من اتساع المساحة الكلية لمصر إلا أن سكانها يتركزون في شريط ضيق يمثل أغلبه الوادى والدلتا، وترتب على ذلك انخفاض المساحة المأهولة بالسكان إلى حوالي ٧,٧%، وارتفاع الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة، حيث تصل متوسط الكثافة السكانية العامة في مصر إلى حوالي ٩٥ نسمة/كم^{٢} عام ٢٠١٧، مما يعكس توزيعاً غير متوازن للسكان بما يحمله من آثار سلبية. حيث نجد أن محافظة القاهرة تستحوذ على النصيب الأكبر من السكان، وتوجد التباينات في الكثافة السكانية بالمحافظات نظرية التوزيع غير المتوازن للسكان.

ويتناول هذا الفصل أيضا التغير في بعض الاتجاهات السكانية، حيث أظهرت النتائج أن الزيادة السريعة للسكان نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفاة نتج عنها وجود قاعدة عريضة من السكان دون سن العمل. مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإعالة الكلية، خاصة بعد إضافة فئات السن الكبيرة

والتي ارتفعت نسبتها أيضا. وإلى جانب التغير في الهيكل العمري، تناول الفصل التغير في الهيكل النوعي، حيث تظهر النتائج أن التغير في الهيكل النوعي للسكان بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ لا يمثل تغيرا ملحوظا في أغلب المحافظات فيما عدا محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، لكونهما محافظتين حدوديتين سياحيتين تجتذبان الأفراد الذكور بدون أسر غالبا للعمل في المشروعات السياحية.

وفيما يتعلق بالتغير في مؤشرات الحالة التعليمية، تظهر النتائج أن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة على الرغم من انخفاضها خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧)، إلى جانب أن هناك تفاوتا واضحا بين محافظات الجمهورية في التغير في نسبة الأمية، حيث يتراوح التغير في تلك النسبة ما بين حوالي -٥ نقطة كما في محافظة جنوب سيناء إلى ٧ نقاط كما في محافظة الفيوم. كما يتضح أن أغلب المحافظات تعدت نقاط التغير المتوسط العام للجمهورية. كذلك تظهر البيانات أن أعداد الحاصلين على شهادات عليا قد ارتفعت بنسبة تصل إلى ٦٤% في المتوسط على مستوى الجمهورية، غير أن ذلك لا يفسر حالة التفاوت الشديدة بين المحافظات المختلفة.

وتناول الفصل أيضا التغير في مؤشرات الحالة الصحية للسكان من خلال مؤشرين هما مؤشر نسبة وفيات الرضع، ومؤشر نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة. وأظهرت النتائج انخفاض قيم المؤشر الأول بشكل ملحوظ، إلا أنها ما زالت مرتفعة مقارنة بدول أخرى. كما تظهر البيانات أن هناك تفاوتاً شديداً بين محافظات الجمهورية في التغير في نسبة وفيات الرضع، يتراوح هذا التغير ما بين حوالي ٦٥% انخفاضا في محافظة الوادي الجديد إلى ارتفاع بنسبة ٣٨% في محافظة الاسكندرية. كما يتضح أن تلك النسبة انخفضت في محافظات الوجه القبلي في حين ارتفعت في أغلب محافظات الوجه البحري، لذا من الضروري الكشف عن العوامل التي أدت إلى التباين في التغير. كما أظهرت النتائج أن التغير في مؤشر نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتسم بتباين أقل حدة بين المحافظات.

ويتناول هذا الفصل أيضا بالتحليل التوجهات السكانية المتبعة في مصر من خلال استعراض ما ورد في الوثائق التخطيطية المختلفة وهي بالتحديد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية (٢٠١٥-٢٠٣٠)، خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧، وبرنامج عمل الحكومة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠٢٢. وخلص هذا الجزء إلى أن الوثائق التنموية النظرية المختلفة تتناول المشكلة السكانية فى مصر من خلال تناول أبعادها الثلاثة والتي تتمثل في النمو السكاني، التوزيع المكاني، والخصائص السكانية. إلا أن المحصلة العملية النهائية لكل تلك الجهود النظرية تتضح من استمرار النمو السكاني السريع، وتدني الخصائص السكانية (التعليمية والصحية)، واختلال التوزيع المكاني الإقليمي للسكان والعمران والأنشطة الاقتصادية على مساحة الدولة حتى ٢٠١٧.

الفصل الثاني

النمو السكاني والتغيرات في الخصائص الاجتماعية للسكان في مصر

مقدمة

يعد النمو السكاني أحد المحددات الرئيسة للخصائص الاجتماعية للسكان في كافة بلدان العالم، فالخصائص الاجتماعية من تعليم وصحة ومستوى معيشة تتأثر بشكل كبير بحجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي وخاصة في ظل موارد مادية محدودة لا تتواكب مع تطورات النمو السكاني وغير قادرة على تلبية كافة متطلباته. فالنمو السكاني المتزايد يمثل زيادة في الطلب على الخدمات الاجتماعية مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وغيرها من الخدمات. وبالرغم من أن العلاقة بين النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية للسكان هي علاقة تبادلية ذات اتجاهين بمعنى أن الخصائص الاجتماعية تلعب دورا مهما في نمط النمو السكاني وتغيراته، إلا أن التركيز هنا ينصب فقط على التغيرات الاجتماعية الرئيسية التي صاحبت النمو السكاني في مصر خلال الفترة الماضية.

لذلك يتمثل الهدف الرئيس لهذا الفصل في دراسة وتحليل أهم التغيرات التي طرأت على الخصائص الاجتماعية للسكان والتي صاحبت النمو السكاني في مصر خلال الفترة بين عامي (٢٠٠٦-٢٠١٧) على المستوى الكلي وكذلك على مستوى المحافظات، والتعرف على أهم التباينات بين المحافظات المختلفة في نموها السكاني والخصائص الاجتماعية للسكان بها. وفي ضوء الأهداف السابق ذكرها، ينقسم الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسة يتضمن القسم الأول الحالة التعليمية للسكان ومؤشرات البنية التعليمية للتعليم قبل الجامعي، بينما يتناول القسم الثاني مؤشرات الحالة الصحية للسكان في مصر، ويركز القسم الثالث على التغيرات التي حدثت على مستويات المعيشة للسكان خلال هذه الفترة من خلال رصد تطور مؤشرات الفقر والعدالة الاجتماعية.

٢-١ الحالة التعليمية في المحافظات المصرية

التعليم هو أحد ركائز التنمية البشرية وهو القاعدة الرئيسة للاستثمار في العنصر البشري. وبلا شك، يعد قطاع التعليم من القطاعات الاجتماعية التي تتأثر بشكل مباشر بتطورات النمو السكاني، حيث أن تحديد الاحتياجات التعليمية من مدارس وفصول ومعلمين ووسائل تعليمية وغيرها، إنما يعتمد بشكل كبير على حجم الطلب على الخدمات التعليمية. فالزيادة في حجم السكان وخاصة في الفئات العمرية الصغيرة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الطلب على الخدمات التعليمية في ضوء الموارد المالية المحدودة للدولة، ومن ثم فإن عدم القدرة على تلبية هذا الطلب المتزايد يؤدي إلى تدني مستوى الخدمات التعليمية المقدمة.

وقد نص الدستور المصري على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز. وأن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها. كما حدد الدستور دور الدولة في العديد من المواضع أهمها كفالة مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية. كما نص على أن تلتزم الدولة بمراعاة أهداف التعليم في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. وتشرف على التعليم لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها. وتلتزم بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. وتكفل تنمية الكفاءة العلمية للمعلمين، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه. وتلتزم بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة.

ومن ثم فإن دور الدولة تجاه قطاع التعليم هو دور حيوي وهام من حيث الإشراف والإدارة والتخطيط وتقديم الخدمة، مما يضع العديد من التحديات أمام الحكومة القيام بهذه الأدوار من خلال تلبية الطلب المتزايد على التعليم من ناحية، وتحسين مستوى الخدمات التعليمية المقدمة من ناحية أخرى.

٢-١-١ الحالة التعليمية للسكان

وفقا للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧، ارتفع عدد سكان مصر إلى نحو ٩٤.٨ مليون نسمة (داخل مصر) مقابل ٧٢.٦ مليون نسمة وفقا لتعداد عام ٢٠٠٦، أي أن عدد السكان في مصر ارتفع بأكثر من ٢٢ مليون نسمة خلال الفترة بين تعدادي ٢٠٠٦-٢٠١٧، ومن ثم ارتفع معدل النمو السكاني من ٢.٠٤% خلال الفترة بين تعدادي ١٩٩٦-٢٠٠٦ ليصل إلى ٢.٥٦% خلال الفترة بين تعدادي ٢٠٠٦-٢٠١٧. وهو ما يشير إلى تطور خطير في اتجاهات الزيادة السكانية في مصر يجب أن يتم الوقوف عنده وأخذه في الاعتبار إذا ما كانت هناك رغبة جادة في الحد من تضخم عدد السكان في مصر في ظل محدودية الموارد المتاحة وعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات هذه الزيادة في المستقبل، وخاصة خدمات التعليم والخدمات الصحية والإسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى.

وبالنظر إلى الحالة التعليمية للسكان في مصر بين تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧، كما هو موضح من شكل رقم (2-1)، فبالرغم من تراجع نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر) بين التعدادين من ٢٩.٧% إلى ٢٥.٨%، إلا أن هذه الفترة أنتجت نحو ١.٤ مليون أمي (بخلاف الإحلال الذي تم لمن تم محو أميتهم خلال هذه الفترة)، حيث ارتفع عدد الأمين من ١٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦ إلى ١٨.٤ مليون نسمة

في عام ٢٠١٧. كما شهدت الفترة بين التعدادين تراجع نسبة من يقرأ ويكتب ومن تم محو أميتهم من ١٣% إلى ١٠.٤%، كما تراجعت نسبة الحاصلين على تعليم أقل من المتوسط من ١٩.٤% إلى ١٨.٨%. على الجانب الآخر، ارتفعت نسبة الحاصلين على تعليم متوسط (من ٢٥.٨% إلى ٢٩.١%)، ومؤهل جامعي أو أعلى (من ٩.٥% إلى ١٢.٤%).

شكل (٢-١): التوزيع النسبي للسكان (١٠ سنوات فأكثر) وفقا للحالة التعليمية بين تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧

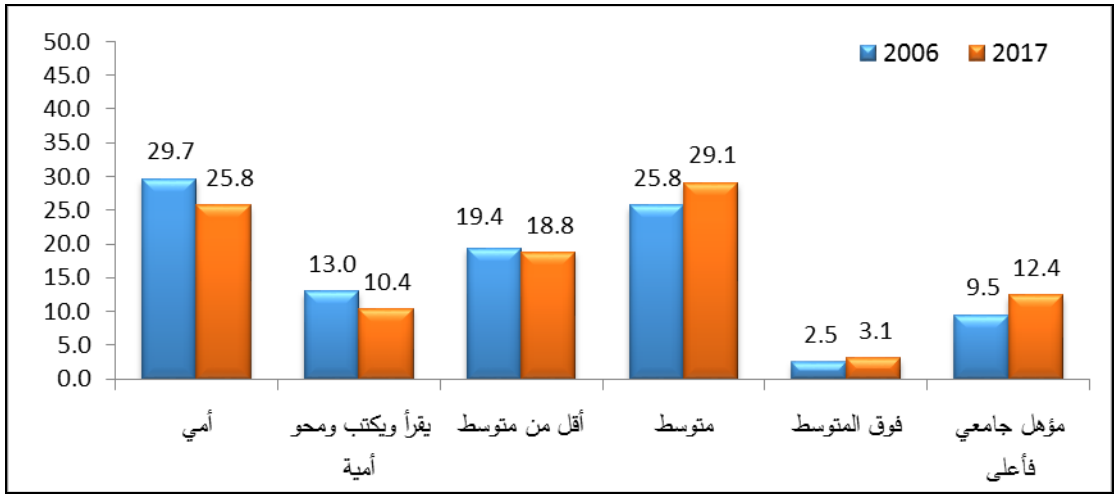

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧.

وإذا انتقلنا إلى مستوى أكثر تفصيلا وهو مستوى المحافظات، نجد في البداية أن هناك تباينا واضحا في معدلات النمو السكاني بين المحافظات خلال الفترة بين التعدادين. حيث حققت بعض المحافظات معدل نمو سكاني أقل من المعدل على المستوى الكلي (٢.٥٦%)، منها على سبيل المثال محافظة القاهرة حيث لم يتجاوز معدل النمو السكاني بها نحو ١.٢%، ومحافظتا الغربية وأسوان (٢.١%)، وكان أكبر معدل نمو سكاني بين هذه المجموعة من المحافظات هو ٢.٥% والذي حققته كل من محافظتي الدقهلية والبحيرة.

على الجانب الآخر، حققت بعض المحافظات نموا سكانيا تجاوز النمو السكاني على المستوى الكلي بمقدار كبير، ويأتي على رأس المحافظات محافظة الجيزة بمعدل نمو بلغ ٤% في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة سكان هذه المحافظة إلى ٩.١% من إجمالي سكان الجمهورية في عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٧.٨% في عام ٢٠٠٦، وذلك نتيجة الهجرة إليها من باقي المحافظات وخاصة محافظات الصعيد، تليها محافظة الفيوم بمعدل نمو ٣.٥%، ومحافظة السويس بمعدل نمو ٣.٤%، على الرغم من أن هذه

المحافظات لا تعد من المحافظات الجاذبة للسكان، مما يعني أن هذا النمو المرتفع يرجع بشكل أساسي إلى الزيادة الطبيعية للسكان [١] باستبعاد احتمالية وجود هجرة داخلية إلى هذه المحافظات.

ومن خلال استقراء الحالة التعليمية لسكان المحافظات في عام ٢٠١٧، يلاحظ تركز نسبة الأمية بين محافظات الصعيد بدرجة أكبر من باقي محافظات الجمهورية، حيث تصل أعلى نسبة للأمية في محافظة المنيا بنسبة ٣٧.٢%، تليها محافظة بني سويف بنسبة ٣٥.٩%، ثم أسيوط بنسبة ٣٤.٦% والفيوم بنسبة ٣٤%. وذلك على الرغم من أن هذه المحافظات تعد من المحافظات متوسطة النمو السكاني بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ باستثناء محافظة الفيوم، حيث يصل معدل النمو السكاني إلى ٢.٧% في محافظة المنيا و٣.١% في محافظة بني سويف و٢.٣% في محافظة أسيوط. في الوقت الذي تبلغ فيه أقل معدلات أمية في محافظة البحر الأحمر بنسبة ١٢% بينما بلغ معدل النمو السكاني بهذه المحافظة نحو ٢.٧%، وبلغت نسبة الأمية في محافظتي بورسعيد والوادي الجديد نحو ١٤.٧% في حين بلغ معدل النمو السكاني بهذه المحافظتين نحو ٢.٦% و٢.٤% على الترتيب، أما في محافظة السويس فقد بلغت نسبة الأمية بها نحو ١٥.٣% بينما بلغ النمو السكاني بها نحو ٣.٥%.

كما شهدت جميع محافظات الجمهورية تراجعا في معدلات الأمية بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧، حيث تراجعت في محافظة المنيا من ٤١.٣% في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٧.٢% في عام ٢٠١٧، وكذلك في محافظة بني سويف من ٤٠.٥% إلى ٣٥.٩%، وكان أكبر تراجع في معدل الأمية في محافظة الفيوم حيث تراجعت من ٤٠.٩% إلى ٣٤%، بينما أقل انخفاض في الأمية كان في محافظة الاسكندرية حيث انخفضت من ١٩.٥% في عام ٢٠٠٦ إلى ١٩% في عام ٢٠١٧. على الجانب الآخر، شهدت معظم المحافظات (باستثناء محافظات الاسكندرية والبحر الأحمر وجنوب سيناء) ارتفاعا في نسبة الحاصلين على تعليم متوسط، كما ارتفعت نسبة أصحاب الشهادات العليا في جميع المحافظات فيما عدا محافظة جنوب سيناء (جدول رقم ٢-١) .

[١] "تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية ٢٠١٧"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، (٢٠١٩)، تقرير تحت النشر.

جدول (٢-١)

التوزيع النسبي للسكان (١٠ سنوات فأكثر) وفقا للحالة التعليمية بين تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ على مستوى المحافظات

المحافظة	السكان بالألف		معدل النمو السكاني (%)	نسبة الأمية (%)		تعليم متوسط (%)		تعليم جامعي أو أعلى (%)	
	2006	2017		2006	2017	2006	2017	2006	2017
القاهرة	٨,٤٠٣	٩,٥٤٠	١.٢	١٩.٢	١٦.٢	٢٧.٣	٢٧.٧	٢٠.٤	٢٤.٨
الاسكندرية	٤,١١٧	٥,١٦٤	٢.٢	١٩.٥	١٩.٠	٢٧.٥	٢٧.٣	١٤.٧	١٨.٠
بورسعيد	٥٧٠	٧٤٩	٢.٦	١٦.٤	١٤.١	٣٤.٤	٣٥.٧	١٤.٧	١٩.٨
السويس	٥١٢	٧٢٨	٣.٤	١٧.٢	١٥.٣	٣٣.٣	٣٩.٣	١٠.٣	١٣.٦
دمياط	١,٠٩٧	١,٤٩٧	٣.٠	٢٢.٤	٢٠.٢	٢٦.٧	٣١.٤	٩.١	١١.٧
الدقهلية	٤,٩٨٩	٦,٤٩٢	٢.٥	٢٧.٩	٢٣.٦	٢٨.٦	٣١.٨	٨.٩	١١.٩
الشرقية	٥,٣٤٨	٧,١٦٤	٢.٨	٣٢.١	٢٥.٩	٢٥.٦	٣١.٠	٨.٧	١١.٥
القليوبية	٤,٢٥٠	٥,٦٢٧	٢.٧	٢٧.٥	٢٣.٧	٢٧.٨	٣١.١	٨.٤	١١.٦
كفر الشيخ	٢,٦٢٠	٣,٣٦٢	٢.٤	٣٤.٣	٢٨.٥	٢٦.٧	٣١.٣	٧.٠	١٠.٢
الغربية	٤,٠١٠	٥,٠٠٠	٢.١	٢٥.٩	٢١.٤	٢٩.٤	٣٢.١	١٠.١	١٣.٩
المنوفية	٣,٢٧٠	٤,٣٠٢	٢.٦	٢٧.٤	٢٢.٥	٢٩.٥	٣٢.٣	٨.٦	١٢.٦
البحيرة	٤,٧٤٧	٦,١٧٢	٢.٥	٣٦.٧	٣٢.٩	٢٤.٦	٢٧.٩	٥.٢	٧.٢
الاسماعيلية	٩٥١	١,٣٠٤	٣.٠	٢٢.٩	٢١.٤	٢٨.٩	٣٢.٥	٨.٩	١٢.١
الجيزة	٥,٦٩٥	٨,٦٣٢	٤.٠	٢٧.٢	٢٤.٩	٢٤.٧	٢٦.٤	١٢.٦	١٤.٣
بني سويف	٢,٢٩٢	٣,١٥٤	٣.١	٤٠.٥	٣٥.٩	٢٠.٥	٢٥.٧	٤.٩	٧.٥
الفيوم	٢,٥١١	٣,٥٩٧	٣.٥	٤٠.٩	٣٤.٠	٢٢.٤	٢٧.٧	٤.٢	٦.١
المنيا	٤,١٦٦	٥,٤٩٧	٢.٧	٤١.٣	٣٧.٢	٢١.٠	٢٦.٤	٤.٧	٦.٧
أسيوط	٣,٤٤٥	٤,٣٨٣	٢.٣	٣٩.١	٣٤.٦	٢١.٧	٢٥.٥	٥.٦	٨.٠
سوهاج	٣,٧٤٧	٤,٩٦٧	٢.٧	٣٨.٥	٣٣.٦	١٩.٥	٢٥.١	٤.٩	٧.٢
قنا	٣,٠٠٢	٣,١٦٤	٠.٥	٣٤.٨	٢٩.١	٢٣.٦	٣٠.٠	٥.٠	٧.٥
اسوان	١,١٨٥	١,٤٧٤	٢.١	٢٣.٠	١٩.١	٣١.٥	٣٧.٧	٦.٣	٨.٠
الاقصر	٤٥٢	١,٢٥٠	٩.٨	٢٨.٢	٢٥.٩	٢٨.٤	٣٣.٢	٦.٣	٩.١
البحر الاحمر	٢٧٣	٣٦٠	٢.٧	١٣.٥	١٢.٠	٣٨.٠	٣٣.٥	١٣.٩	١٦.٨
الوادي الجديد	١٨٧	٢٤١	٢.٤	١٨.٢	١٤.٧	٣٢.٢	٣٥.٢	١٠.٥	١٥.٠
مطروح	٣٢٣	٤٢٦	٢.٧	٣٥.١	٣١.٩	١٦.٢	٢٠.١	٤.٥	٥.٠
شمال سيناء	٣٣٤	٤٥٠	٢.٩	٢٤.٤	٢٣.٣	٢٦.٧	٢٨.٢	٨.٠	٨.٦
جنوب سيناء	١٢١	١٠٢	-١.٧	١٤.٧	١٦.٦	٣٧.٠	٢٤.٠	١٧.١	١٤.٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧.

٢-١-٢ الخدمات التعليمية

يتطلب التعرف على التغيرات التي حدثت في مستوى الخدمات التعليمية المصاحبة للنمو السكاني خلال فترة الدراسة الأخذ في الاعتبار كلا من جانبي العرض والطلب، حيث يتمثل جانب العرض في البنية التحتية التعليمية من مدارس وفصول ومدرسين، بينما يتمثل جانب الطلب في عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم. بين عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧ تمت إضافة نحو ١١.٨ ألف مدرسة حيث ارتفع عدد المدارس من حوالي ٤٠.٩ ألف مدرسة في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى نحو ٥٢.٧ ألف مدرسة بمعدل زيادة يصل إلى ٣٠%. أما عدد الفصول فقد زاد بنحو ٩٣.٧ ألف فصل، حيث ارتفع من ٣٨٩ ألف فصل في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى نحو ٤٨٢.٧ ألف فصل في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بمعدل زيادة ٢٤% (شكل رقم ٢-٢).

شكل (٢-٢): تطور أعداد المدارس والفصول بين عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧

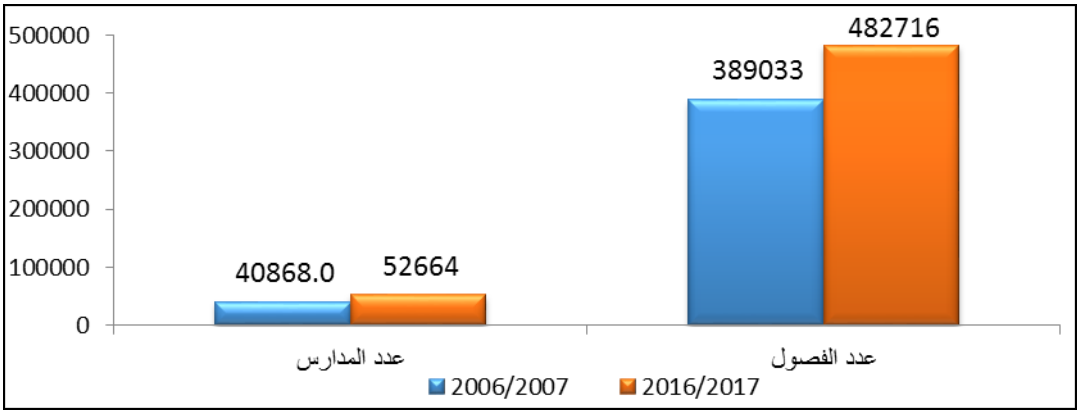

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧.

أما إذا انتقلنا إلى مستوى المحافظات للتعرف على تطور عدد المدارس والفصول التي تم إنشاؤها خلال الفترة من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨[١] و٢٠١٦/٢٠١٧، يتبين من الجدول التالي أن محافظة القاهرة هي أكثر المحافظات التي شهدت إنشاء مدارس جديدة بها حيث تم إنشاء نحو ١٠٥٢ مدرسة بها، تليها محافظات الصعيد وعلى رأسها محافظة أسيوط بنحو ٨٩٢ مدرسة، ثم محافظة الجيزة بنحو ٧٧٧ مدرسة، ثم محافظة المنيا بنحو ٧٤٦ مدرسة، ثم محافظة سوهاج بنحو ٦٩٤ مدرسة، مما يدل على الاهتمام الذي تم توجيهه نحو تطوير البنية التحتية التعليمية بمحافظات الصعيد خلال هذه الفترة. أما أقل المحافظات التي تم إنشاء مدارس جديدة بها فهي محافظات السويس بنحو ٦٩ مدرسة ثم محافظة الوادي الجديد بنحو ٦٧ مدرسة.

---

[١] نظرا لعدم توفر بيانات عن عدد المدارس والفصول والتلاميذ في عام 2006/2007 وفي بداية الفترة الزمنية للدراسة، فقد تم الاعتماد على بيانات السنة التالية وهي عام 2007/2008 ومقارنتها بعام 2016/2017.

أما بالنسبة لعدد الفصول الجديدة التي تم إنشاؤها في المحافظات المختلفة يلاحظ أن ترتيب المحافظات يختلف عنه فيما يتعلق بالمدارس، فقد استحوذت محافظة الجيزة على النصيب الأكبر من الفصول الجديدة بنحو ١٠.٢ ألف فصل تليها محافظة القاهرة بنحو ٩٧١١ فصل، ثم محافظة الشرقية بنحو ٥٩٦٩ فصل، ثم محافظة القليوبية بنحو ٥٧٨٤ فصل. أما أقل المحافظات من حيث عدد الفصول الجديدة كانت محافظة قنا بنحو ١٤٢ فصل، ثم محافظة الوادي الجديد بنحو ١١٢ فصل جديد [جدول رقم (٢-٢).

أما جانب الطلب المتمثل في عدد الطلاب في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي، فقد ارتفع على المستوى الإجمالي بنحو ٤.٩ مليون تلميذ بنسبة زيادة تصل إلى ٣٠.٨%، حيث ارتفع إجمالي عدد التلاميذ من نحو ١٥.٨ مليون تلميذ إلى نحو ٢٠.٦ مليون تلميذ خلال هذه الفترة. وكانت أكبر زيادة في عدد التلاميذ في مرحلة الثانوي العام حيث زاد عدد تلاميذ المرحلة بنحو ٨٥٧ ألف طالب بنسبة زيادة تجاوزت ١٠٩%، وارتفع عدد طلاب التعليم الفني (الصناعي والزراعي والتجاري بنحو ٣٦٩ ألف طالب بنسبة زيادة بلغت نحو ٢٧%، أما تلاميذ المرحلتين الابتدائية والإعدادية فقد زادوا بنسبة ٢٢.٤% و ٢٥% على الترتيب خلال هذه الفترة ، شكل رقم (٢-٣).

جدول (٢-٢)

أعداد المدارس والفصول في التعليم قبل الجامعي بين عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و٢٠١٦/٢٠١٧

على مستوى المحافظات

المحافظة	معدل النمو السكاني (%) ٢٠٠٦-٢٠١٧	أعداد المدارس			أعداد الفصول		
		٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٧	التغير (%)	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٧	التغير (%)
القاهرة	١.٢	٣٨٦٤	٤٩١٦	٢٧.٢	٤٣٦٤٧	٥٣٣٥٨	٢٢.٢
الاسكندرية	٢.٢	١٧٦١	٢٢٨٥	٢٩.٨	١٩٥٧٨	٢٥١٢١	٢٨.٣
بورسعيد	٢.٦	٣٤٠	٤٥٢	٣٢.٩	٣٤٥٩	٤٢٤٦	٢٢.٨
السويس	٣.٤	٣٤٩	٤١٨	١٩.٨	٣٤٧٣	٤٢٩٧	٢٣.٧
دمياط	٣.٠	٧٨١	٩٠٠	١٥.٢	٦٦٧٧	٨٤٩١	٢٧.٢
الدقهلية	٢.٥	٣١٤٠	٣٣٧٨	٧.٦	٢٦٥١٦	٣٠١٤٨	١٣.٧
الشرقية	٢.٨	٣٥٣٨	٤١٠٦	١٦.١	٢٨٩٢١	٣٤٨٩٠	٢٠.٦
القليوبية	٢.٧	١٧١١	٢٢٢١	٢٩.٨	٢١٢٤٤	٢٧٠٢٨	٢٧.٢
كفر الشيخ	٢.٤	١٧٤٧	٢٠٨٦	١٩.٤	١٤٠١٦	١٦٨١١	١٩.٩
الغربية	٢.١	١٩٥٥	٢٢٩٦	١٧.٤	١٩٤٨٨	٢٣١٤١	١٨.٧
المنوفية	٢.٦	١٨٢٢	٢١٧٣	١٩.٣	١٧٨١٤	٢١٨٩٥	٢٢.٩
البحيرة	٢.٥	٣٠٨٢	٣٧٦٤	٢٢.١	٢٥٤٣١	٣٠٠٣١	١٨.١
الاسماعيلية	٣.٠	٨٢٠	٩٥٥	١٦.٥	٦٤٧٥	٨٠٠٩	٢٣.٧
الجيزة	٤.٠	٢٦٤٩	٣٤٢٦	٢٩.٣	٣٠٦٢٢	٤٠٨١٩	٣٣.٣
بني سويف	٣.١	١٨٦٥	٢٢٤٢	٢٠.٢	١٤٠٦٧	١٦١٣٣	١٤.٧

المحافظة	معدل النمو السكاني (%) ٢٠٠٦-٢٠١٧	أعداد المدارس			أعداد الفصول		
		٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٧	التغير (%)	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٧	التغير (%)
الفيوم	٣.٥	١٥٨٧	٢٠٠٠	٢٦.٠	١٣٤٨٧	١٦٣٩٦	٢١.٦
المنيا	٢.٧	٢٢٥٩	٣٠٠٥	٣٣.٠	٢٢٩٣١	٢٨٢٥٠	٢٣.٢
أسيوط	٢.٣	١٨٥٢	٢٧٤٤	٤٨.٢	١٨٧٠٩	٢٢٦٥٣	٢١.١
سوهاج	٢.٧	٢٠١١	٢٧٠٥	٣٤.٥	٢٠١٥٥	٢٤٣٧٤	٢٠.٩
قنا	٠.٥	١٨١٥	٢٠١٢	١٠.٩	١٧٠٩١	١٧٢٣٣	٠.٨
اسوان	٢.١	١٠٥٩	١٣٤٩	٢٧.٤	٧٨١٦	٩٣٩٨	٢٠.٢
الاقصر	٩.٨	٣٧٧	٩٠٤	١٣٩.٨	٢٨٢٥	٦٥٣٨	١٣١.٤
البحر الاحمر	٢.٧	٢٦٦	٣٦٥	٣٧.٢	١٧٢٦	٢٦٣٤	٥٢.٦
الوادي الجديد	٢.٤	٣٦٣	٤٣٠	١٨.٥	٢١٩٤	٢٣٠٦	٥.١
مطروح	٢.٧	٥٠٨	٦٤٢	٢٦.٤	٢٤٤٥	٣٤٤٣	٤٠.٨
شمال سيناء	٢.٩	٤٦٩	٥٩١	٢٦.٠	٣٠٤٢	٣٧٠٢	٢١.٧
جنوب سيناء	-١.٧	١٩٤	٢٩٩	٥٤.١	٨٦٧	١٣٨٠	٥٩.٢

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧.

شكل (٢-٣): تطور أعداد التلاميذ بين عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و٢٠١٦/٢٠١٧

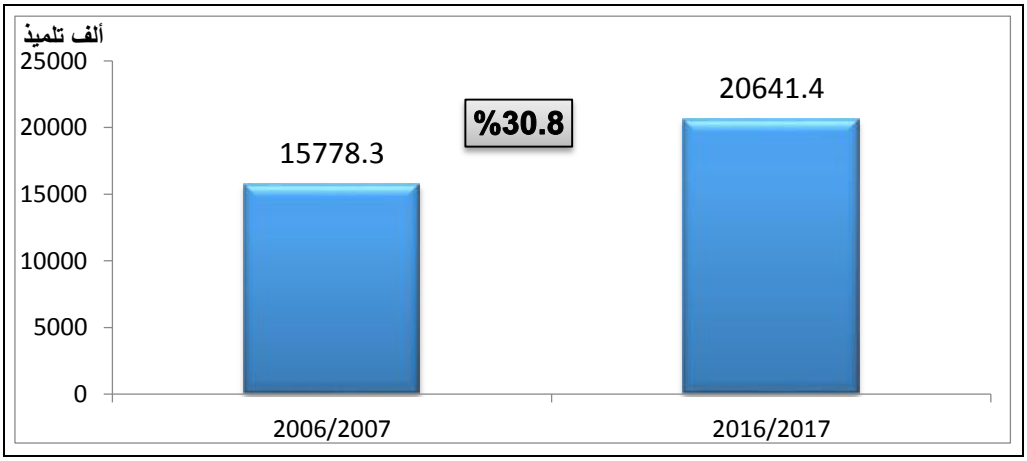

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧.

أما على مستوى المحافظات، فباستثناء محافظة الأقصر، كانت أكبر زيادة نسبية في عدد التلاميذ في جميع المراحل من نصيب محافظات الحدود، ففي محافظة جنوب سيناء تجاوزت نسبة الزيادة في إجمالي عدد التلاميذ نحو ١٠٢% (نحو ١٥٦ ألف تلميذ) بالرغم من تراجع عدد سكان المحافظة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ بنحو ١.٧%، تليها محافظة البحر الأحمر بنسبة ٧٣.٣%، ثم محافظة مطروح بنسبة ٥٨.٢%، تليها محافظة الجيزة، حيث زاد عدد التلاميذ بنسبة ٤٤.٨% (نحو ٢ مليون تلميذ). أما أقل زيادة نسبية في عدد التلاميذ فكان من نصيب محافظات الصعيد بالرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني بها،

حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد التلاميذ في محافظة بني سويف نحو ٢٤.٧%، ومحافظة المنيا نحو ٢٤.٢%، ومحافظة أسيوط ٢٣.٩%، ومحافظة أسوان ٢٣.٦% (جدول رقم ٢-٣).

جدول (٢-٣)

أعداد التلاميذ في التعليم قبل الجامعي بين عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و٢٠١٦/٢٠١٧ على مستوى المحافظات

المحافظة	معدل النمو السكاني (%) ٢٠٠٦-٢٠١٧	أعداد التلاميذ		
		٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٧	التغير (%)
القاهرة	١.٢	١٦٥٥٩٧١	٢١١٠٤٠٣	٢٧.٤
الاسكندرية	٢.٢	٨٧٧٨٢٠	١١٤١٦١١	٣٠.١
بورسعيد	٢.٦	١١٣٥٦٤	١٥٢٧٥٩	٣٤.٥
السويس	٣.٤	١٢٥٧٥٦	١٦١٨٣٥	٢٨.٧
دمياط	٣.٠	٢٥١٣٣٤	٣٥٢٣٩٦	٤٠.٢
الدقهلية	٢.٥	١٠٣٠٥٦٨	١٣١١٨٨٠	٢٧.٣
الشرقية	٢.٨	١١٢٨٦١٨	١٤٩٩٦٦١	٣٢.٩
القليوبية	٢.٧	٩١٥٤٠٠	١٢٥٧٣٨٢	٣٧.٤
كفر الشيخ	٢.٤	٥٣٢٣٧٦	٧٠٢٧٨٥	٣٢.٠
الغربية	٢.١	٧٨٤١٥٩	١٠٢٩٠٠٣	٣١.٢
المنوفية	٢.٦	٧٠١٧٥٦	٩٥٩٠٤٢	٣٦.٧
البحيرة	٢.٥	١٠١٧٤٨٢	١٣٢٤٣٠٢	٣٠.٢
الاسماعيلية	٣.٠	٢١٣١٣٢	٣٠٠٩٧٩	٤١.٢
الجيزة	٤.٠	١٣٥٨٣٠٩	١٩٦٦٧٧٩	٤٤.٨
بني سويف	٣.١	٥٤٧٢٤٧	٦٨٢٢٩٣	٢٤.٧
الفيوم	٣.٥	٥٦٨٧١٢	٧٢٧٠٢٠	٢٧.٨
المنيا	٢.٧	٩٩٨٢٩٦	١٢٣٩٥٠٢	٢٤.٢
أسيوط	٢.٣	٧٩٧٣٨٦	٩٨٧٦٥٩	٢٣.٩
سوهاج	٢.٧	٨٣٩٥٨٦	١٠٣٥٠١٦	٢٣.٣
قنا	٠.٥	٦٨٣٢٣٤	٧٠٠٦٣٨	٢.٥
اسوان	٢.١	٢٦٤٨٨٦	٣٢٧٣٧٤	٢٣.٦
الاقصر	٩.٨	١٠٢٤٣٣	٢٥٧٧٢٤	١٥١.٦
البحر الاحمر	٢.٧	٥٢٢٢٠	٩٠٤٧٣	٧٣.٣
الوادي الجديد	٢.٤	٤٤٥٠٢	٥٩٨٧٦	٣٤.٥
مطروح	٢.٧	٧٧٠٠٩	١٢١٨٣٤	٥٨.٢
شمال سيناء	٢.٩	٨١٢٤٩	١١٠١٩٩	٣٥.٦
جنوب سيناء	-١.٧	١٥٣٣٢	٣٠٩٨٤	١٠٢.١

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧.

وفي محاولة لربط تطور العرض والطلب على الخدمات التعليمية بكل محافظة، يلاحظ وجود توافق إلى حد كبير بينهما حيث جاءت محافظات الحدود في أعلى ترتيب المحافظات بالرغم من أن الزيادة النسبية في عدد التلاميذ كانت أكبر من الزيادة النسبية في عدد الفصول بهذه المحافظات، فقد كانت محافظة جنوب سيناء هي أكثر المحافظات ارتفاعا في عدد التلاميذ وفي عدد الفصول (٥٩.٢% للفصول مقابل ١٠٢.١% للتلاميذ)، تليها محافظة البحر الأحمر حيث زاد عدد التلاميذ بنحو ٧٣.٣% مقابل زيادة عدد الفصول بنحو ٥٢.٦%، تليها محافظة مطروح حيث زاد عدد التلاميذ بنحو ٥٨.٢% مقابل زيادة عدد الفصول بنحو ٤٠.٨%. أما في محافظة الوادي الجديد، فبالرغم من ارتفاع عدد التلاميذ بها بنسبة ٣٤.٥% إلا أن عدد الفصول زاد بنسبة ٥.١% فقط.

من ناحية أخرى، تعد كثافة الفصول من العوامل المؤثرة على كفاءة التحصيل الدراسي من ناحية وعلى أداء المعلمين وتفاعلهم مع التلاميذ من ناحية أخرى. لذلك من المهم إلقاء الضوء على تطور كثافة الفصول بمرحلتي التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) خلال الفترة محل الدراسة مع التركيز على المدارس الحكومية، حيث تظهر المشكلة أكثر وضوحا، كما أنها تعكس مسئولية ودور الدولة تجاه قضية التعليم والارتقاء بالخدمات التعليمية مقابل التعليم الخاص الذي يهدف دائما إلى الربح.

وبالرغم من زيادة عدد المدارس والفصول على مستوى الجمهورية، إلا أن زيادة إجمالي عدد التلاميذ بنسبة ٣٠.٨% أدى إلى زيادة كثافة الفصول في التعليم الحكومي في المرحلة الابتدائية من ٤٤ طالب/فصل في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٤٨.٣ طالب/فصل في عام ٢٠١٦/٢٠١٧، كما ارتفعت كثافة الفصل في المرحلة الإعدادية من ٣٩ طالب/فصل في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٤٤.٤ طالب لكل فصل في عام ٢٠١٦/٢٠١٧. وهذا يشير إلى صعوبة تحقيق هدف تخفيض متوسط كثافة الفصل على مستوى إجمالي التعليم قبل الجامعي إلى ٣٨ طالب/فصل في عام ٢٠٢٠ ونحو ٣٥ طالب/فصل في عام ٢٠٣٠ كأحد أهداف محور التعليم باستراتيجية التنمية المستدامة، فمع الزيادة المطردة في عدد التلاميذ المصاحبة للنمو السكاني الملحوظ وفي ذات الوقت ارتفاع الطلب على التعليم، يتضح صعوبة تحقيق هذه الأهداف وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي بمرحلتيه (شكل رقم ٢-٤).

شكل (٢-٤): تطور كثافة الفصول بين عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧

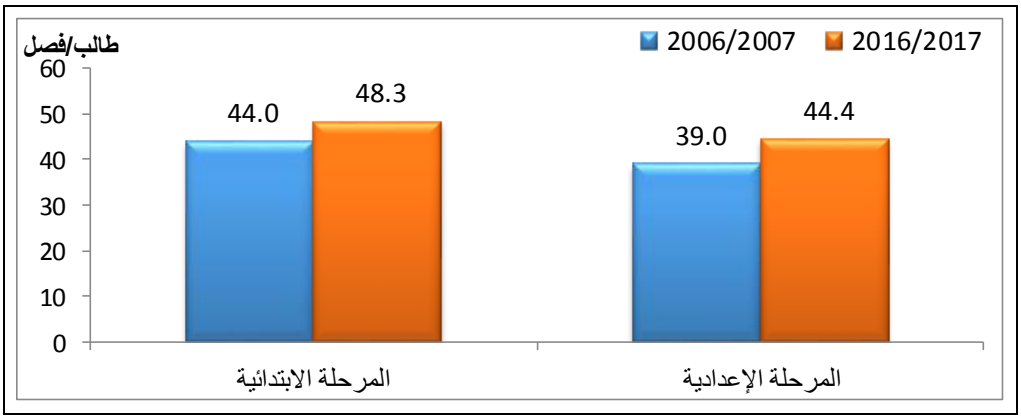

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧.

أما على المستوى الجغرافي، فيتضح أن هناك تباينا واضحا بين كثافة الفصول في مرحلتي التعليم الأساسي بين المحافظات المختلفة. حيث تعد محافظة الجيزة أعلى المحافظات من حيث كثافة الفصول والتي تصل إلى ٦٢.٤ طالب/فصل في المرحلة الابتدائية ونحو ٥٤.٥ طالب/فصل في المرحلة الإعدادية في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع كثافة الفصول بالمرحلتين منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حيث بلغت ٥٤.٨ طالب/فصل في المرحلة الابتدائية و٤٣.٢ طالب/فصل في المرحلة الإعدادية. تليها محافظة الاسكندرية والتي تبلغ فيها كثافة الفصل في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٥٦.٣ طالب/فصل في المرحلة الابتدائية و٤٧.٥ طالب/فصل في المرحلة الإعدادية. أما أقل المحافظات من حيث كثافة الفصول فتأتي محافظات الحدود، حيث تبلغ في محافظة جنوب سيناء ٢٢.٥ طالب/فصل في المرحلة الابتدائية و٢٤ طالب/فصل في المرحلة الإعدادية، وفي محافظة الوادي الجديد بلغت كثافة الفصل ٢٧.٥ طالب/فصل في المرحلة الابتدائية و٢٥.٨ طالب/فصل في المرحلة الإعدادية بالرغم من ارتفاع كثافة الفصل بهذه المحافظة بنسبة ٣٧.٢% في المرحلة الابتدائية و٢١.٧% في المرحلة الإعدادية بين عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧. كما تعد محافظات جنوب سيناء والبحر الأحمر ومطروح والاسماعيلية من أكثر المحافظات التي ارتفعت فيها كثافة الفصول بين عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧، بينما التراجع الوحيد في كثافة الفصل في المرحلة الابتدائية كان في محافظة المنيا (جدول رقم ٢-٤).

جدول (٢-٤)

متوسط كثافة الفصل في التعليم الحكومي بين عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧ على مستوى المحافظات

المحافظة	معدل النمو السكاني (%) ٢٠٠٦-٢٠١٧	متوسط كثافة الفصل في التعليم الابتدائي (طالب/ فصل)		متوسط كثافة الفصل في التعليم الإعدادي (طالب/ فصل)	
		٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠١٦/٢٠١٧
القاهرة	١.٢	٤٩.٠	٥٢.١	٣٦.٦	٤٤.٩
الاسكندرية	٢.٢	٥٦.١	٥٦.٣	٤٠.٢	٤٧.٥
بورسعيد	٢.٦	٣٧.٥	٤١.١	٣١.٩	٣٥.٠
السويس	٣.٤	٤٠.٨	٤٤.١	٣٣.٤	٣٧.٣
دمياط	٣.٠	٤١.١	٤٥.٢	٣٤.٣	٤٢.٢
الدقهلية	٢.٥	٤٢.٤	٤٩.١	٣٧.٠	٤٣.٩
الشرقية	٢.٨	٤٢.٩	٤٨.٢	٣٨.٨	٤٣.٣
القليوبية	٢.٧	٤٧.٢	٥٣.٦	٤١.٢	٤٧.٩
كفر الشيخ	٢.٤	٣٩.٤	٤٦.٤	٣٩.٢	٤٠.٤
الغربية	٢.١	٤٣.٨	٥٠.٥	٣٨.٩	٤٥.٤
المنوفية	٢.٦	٤٢.٧	٤٨.١	٣٧.٧	٤٥.٢
البحيرة	٢.٥	٤٢.٢	٤٨.٧	٣٨.٩	٤٤.٩
الاسماعيلية	٣.٠	٣٤.٩	٤١.٢	٣١.٣	٣٧.٤
الجيزة	٤.٠	٥٤.٨	٦٢.٤	٤٣.٢	٥٤.٥
بني سويف	٣.١	٤٢.٤	٤٦.٧	٤١.٥	٤٥.٥
الفيوم	٣.٥	٤٣.٧	٤٧.٩	٤٢.٣	٤٥.٢
المنيا	٢.٧	٤٥.٤	٤٥.١	٤٢.٢	٤٦.٤
أسيوط	٢.٣	٤٥.٩	٤٧.٨	٤١.٨	٤٢.٦
سوهاج	٢.٧	٤٣.٠	٤٥.٥	٤١.٣	٤٣.١
قنا	٠.٥	٤١.٦	٤١.٦	٣٩.١	٤١.٦
اسوان	٢.١	٣٤.٦	٣٦.٥	٣٤.١	٣٧.٣
الاقصر	٩.٨	٣٥.٣	٣٩.٥	٣٨.٨	٤٠.٨
البحر الاحمر	٢.٧	٣٣.٦	٤١.٧	٢٧.٤	٣٦.٨
الوادي الجديد	٢.٤	٢٠.٤	٢٧.٥	١٨.٥	٢٥.٨
مطروح	٢.٧	٢٩.٥	٣٥.٠	٣٤.٦	٣٥.٤
شمال سيناء	٢.٩	٢٧.٢	٢٩.٢	٢٧.٧	٣٢.٠
جنوب سيناء	-١.٧	١٦.٤	٢٢.٥	١٨.٨	٢٤.٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧.

٢-١-٣ الإنفاق العام على التعليم

تستهدف الحكومة في استراتيجيتها للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ وكذلك برنامج عمل الحكومة حتى عام ٢٠٢٢ تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي، وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم، وتطوير التعليم الفني[١]. كما نص الدستور المصري ٢٠١٤ على تخصيص ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم قبل الجامعي كحد أدنى يتصاعد تدريجيا حتى يتوافق مع المعدلات العالمية[٢]. وبالطبع فإن تحقيق هذه الأهداف الطموحة وتحقيق الاستحقاق الدستوري يتطلب تخصيص موارد مالية كافية للإنفاق العام على التعليم في مصر لتقابل من ناحية أخرى الطلب المتزايد على التعليم.

وباستقراء البيانات الخاصة بالإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر من واقع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة يلاحظ أن الوضع لا يعكس الهدف المطلوب، فبالرغم من الارتفاع الملحوظ في إجمالي الإنفاق العام على التعليم في مصر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من ٢٧.٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ منها نحو ٢٠.٤ مليار جنيه للتعليم قبل الجامعي، إلى نحو ٩٧.٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ منها ٦٨ مليار جنيه للتعليم قبل الجامعي، إلا أن هناك تراجعا في نصيب الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من إجمالي الإنفاق العام على التعليم من ٧٤% في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٧٠% في عام ٢٠١٥/٢٠١٦، وتراجعت نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من إجمالي الإنفاق العام للدولة من ٩.٢% إلى ٨.٣% خلال ذات الفترة. كما تراجعت نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق العام للدولة من ١٢.٤% في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ١١.٩% في عام ٢٠١٥/٢٠١٦، كما تراجعت نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي من ٣.٧% إلى ٣.٦% (جدول رقم ٢-٥). وبالطبع فإن توفير الموارد المالية اللازمة للارتقاء بالخدمات التعليمية يمثل تحديا كبيرا أمام الحكومة المصرية وخاصة في ظل الزيادة المطردة في حجم السكان ومن ثم زيادة الطلب على التعليم في المستقبل، وفي ظل الالتزام بالاستحقاق الدستوري الذي وضع الحكومة المصرية في مأزق وأصبح لزاما عليها تحقيقه. ولربما تجد الحكومة مخرجا في دعم وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع الأهلي في تطوير التعليم لتخفيف الأعباء وخاصة الأعباء التمويلية.

---

[١] رئاسة مجلس الوزراء، برنامج عمل الحكومة ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠١٢١/٢٠٢٢: مصر تنطلق.

[٢] الدستور المصري 2014.

جدول (٢-٥)

الإنفاق العام على التعليم (وفقا للحساب الختامي للموازنة العامة)

البيان	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠١٦/٢٠١٥
الإنفاق العام على التعليم (بالمليون جنيه)	٢٧٥٥٩	٩٧٣٣٥
الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي (بالمليون جنيه)	٢٠٣٩٩	٦٨٠٧٠
نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق العام للدولة (%)	١٢.٤	١١.٩
نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (%)	٣.٧	٣.٦
نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من إجمالي الإنفاق العام للدولة (%)	٩.٢	٨.٣
نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (%)	٢.٨	٢.٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٨ و٢٠١٨.

٢-٢ الحالة الصحية في المحافظات المصرية

تعد الأوضاع الصحية هي الركن الثاني من أركان التنمية البشرية، فلا يمكن بناء إنسان قوي قادر على تحقيق التنمية وصنع المستقبل في ظل أوضاع صحية غير ملائمة، ولا يخفى على الجميع تأثير الحالة الصحية للأفراد على مستوى الإنتاجية ومن ثم القدرة على تحقيق نمو اقتصادي ملموس. ولا شك أن توفير أوضاع صحية ملائمة للمواطنين يتوقف بشكل كبير على قدرة الدولة على توفير الخدمات والاحتياجات الصحية بجودة ونوعية عالية تتوافق مع تطلعات واحتياجات المواطنين ومع أهداف التنمية المنشودة في الدولة. ومن هنا يأتي تأثير النمو السكاني المتزايد من خلال زيادة حجم السكان عما هو متوقع، وهو ما يعني زيادة في حجم الطلب على الخدمات الصحية من ناحية، وكذلك على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين من ناحية أخرى، فالحفاظ على مستوى جودة مرضٍ من الخدمات الصحية يتطلب توفير موارد مادية وبشرية كافية. ويعاني قطاع الصحة في مصر من اختلالات هيكلية مزمنة نتيجة تزايد الطلب على الخدمات في الوقت الذي لا تتوافر فيه الموارد الكافية لتلبية هذا الطلب. وتعوّل الدولة كثيرا على القطاع الخاص لمشاركتها في تقديم الخدمة، مما أدى إلى تفاوت واضح في مستوى الخدمات المقدمة على مستوى القطاع العام والخاص، وخاصة على مستوى المحافظات. وتحاول الأجزاء التالية من هذا الفصل، إلقاء الضوء على التغيرات في الأوضاع الصحية والخدمات الصحية المصاحبة للنمو السكاني خلال فترة الدراسة، وذلك على المستوى الكلي وعلى مستوى المحافظات في ضوء ما هو متاح من بيانات.

٢-٢-١ الحالة الصحية للسكان

توجد العديد من المؤشرات لقياس الحالة الصحية للسكان في مصر، ولكن سيتم التركيز على بعض هذه المؤشرات وخاصة المستخدمة دوليا وعلى رأسها توقع البقاء على قيد الحياة أو ما يسمى أيضا بالعمر المتوقع، ومعدل وفيات الرضع أقل من عام، ومعدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات، وكذلك معدل

وفيات الأمهات. ونظرا لعدم توفر هذه البيانات على مستوى المحافظات خلال فترة الدراسة سيتم تتبع هذه المؤشرات على مستوى الريف والحضر كلما أمكن لبيان التفاوتات الجغرافية في قيم هذه المؤشرات.

يعد مؤشر توقع البقاء على قيد الحياة أحد المؤشرات الصحية المستخدمة في العديد من المؤشرات الدولية لقياس الحالة الصحية للأفراد، وهو أحد مؤشرات الأبعاد الثلاثة وهو بعد الصحة في دليل التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ضمن تقريره السنوي عن التنمية البشرية في العالم. ويوضح الشكل التالي توقع البقاء على قيد الحياة وفقا للنوع بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧، حيث يتضح التحسن في العمر المتوقع لكل من الذكور والإناث. فقد ارتفع العمر المتوقع للذكور بنحو ٤.٣ سنة ليصل إلى ٧٠.٨ سنة في عام ٢٠١٧ مقابل ٦٦.٥ في عام ٢٠٠٦، كما ارتفع العمر المتوقع للإناث بنحو ٤ سنوات ونصف ليصل إلى ٧٣.٦ سنة في عام ٢٠١٧ مقابل ٦٩.١ سنة في عام ٢٠٠٦.

شكل (٢-٥): توقع البقاء على قيد الحياة وفقا للنوع في عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧

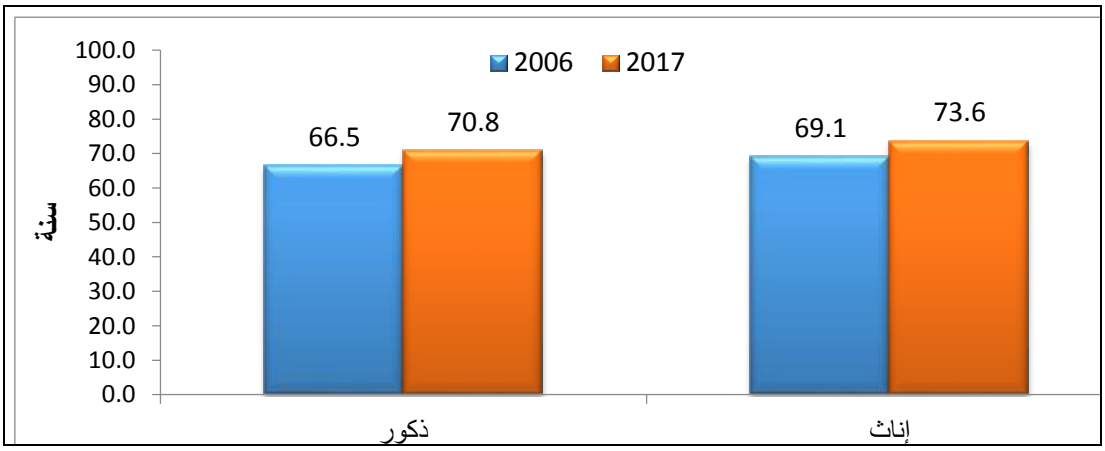

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٨.

وتعد مؤشرات وفيات الأطفال من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس الحالة الصحية للسكان في أي مجتمع، حيث أنها تعكس قدرة المجتمع على توفير الرعاية الصحية المطلوبة لبقاء الأطفال على قيد الحياة وتوفير خدمات صحية بجودة عالية. ويوضح الجدول التالي معدلات وفيات الرضع الذين لم يكملوا عامهم الأول وكذلك وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات. وتبين البيانات التحسن في الحالة الصحية للأطفال في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٦ و٢٠١٦، حيث انخفض معدل وفيات الرضع من ١٩.٤ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام ٢٠٠٦ إلى ١٥.١ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام ٢٠١٦ بنسبة انخفاض تجاوزت ٢٢%. كما تراجع معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات من ٢٦ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام ٢٠٠٦ إلى ١٩.٦ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام ٢٠١٦.

كما توضح البيانات أن وفيات الأطفال تزيد قليلا بين الذكور عن الإناث، بينما يزيد الفرق بشكل ملحوظ في الحضر مقارنة بالريف، فقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع للذكور ١٥.٨ حالة وفاة لكل ألف

مولود حي مقابل ١٤.٤ حالة وفاة لكل ألف مولود حي للإناث في عام ٢٠١٦. وفي ذات العام، بلغ معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات للذكور ٢٠.٧ حالة وفاة لكل ألف مولود حي مقابل ١٨.٥ حالة وفاة لكل ألف مولود حي للإناث. بينما بلغ معدل وفيات الرضع ١٩.٦ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في المناطق الحضرية مقابل ١١ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في المناطق الريفية، بلغ معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات في المناطق الحضرية ٢٤.٩ حالة وفاة لكل ألف مولود حي مقابل ١٤.٨ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في المناطق الريفية. كما توضح البيانات أن التراجع في وفيات الأطفال بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦ كان أكبر بين الذكور عن الإناث وفي الريف عن الحضر، مما أدى إلى تراجع الفجوة بين الذكور والإناث، بينما اتسعت الفجوة بين الحضر والريف خلال هذه الفترة.

جدول (٢-٦)

معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال أقل من خمس سنوات

البيان		٢٠٠٦	٢٠١٦	التغير (%)
معدل وفيات الأطفال الرضع أقل من سنة لكل ألف مولود حي	ذكور	٢٠.٦	١٥.٨	-٢٣.٣
	إناث	١٨.١	١٤.٤	-٢٠.٤
	حضر	٢٤.٠	١٩.٦	-١٨.٣
	ريف	١٦.٣	١١.٠	-٣٢.٥
	إجمالي	١٩.٤	١٥.١	-٢٢.٢
معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات لكل ألف مولود حي	ذكور	٢٦.٩	٢٠.٧	-٢٣.٠
	إناث	٢٣.٧	١٨.٥	-٢١.٩
	حضر	٢٩.٨	٢٤.٩	-١٦.٤
	ريف	٢٢.٣	١٤.٨	-٣٣.٦
	إجمالي	٢٦.٠	١٩.٦	-٢٤.٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٨.

كما تشير بيانات الحالة الصحية إلى وجود تراجع ملحوظ في معدل وفيات الأمهات، حيث انخفض من ٦٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠١٧. كما تراجع معدل وفيات الأطفال أقل من شهر من ٩.٦ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام ٢٠٠٦ إلى ٧ حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام ٢٠١٧[١].

٢-٢-٢ الخدمات الصحية

كما هو الحال في قطاع التعليم، فإنه يمكن رصد التطور في مستوى الخدمات الصحية من خلال مقارنة العرض بالطلب على هذه الخدمات، إلا أنه يصعب تحقيق ذلك في الخدمات الصحية حيث من

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٨.

الصعوبة حصر جميع طالبي الخدمة الصحية على مستوى كافة القطاعات أو حتى على مستوى القطاع الحكومي فقط. وهنا يمكن الإشارة إلى التطور في مستوى الخدمات الصحية المقدمة من الدولة في ضوء البيانات الخاصة بالمؤسسات الصحية ومقدمي الخدمات الصحية. ويتضح من الجدول التالي أن هناك تراجعا ملحوظا في إجمالي عدد المستشفيات على مستوى كافة القطاعات، حيث انخفضت بنسبة ١٠.٣% بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦ حيث تراجعت من ١٨٧٢ مستشفى في عام ٢٠٠٦ إلى ١٦٧٩ مستشفى في عام ٢٠١٦، وبهذا ارتفع إجمالي عدد المواطنين من كافة الأعمار التي تخدمها المستشفى الواحدة من ٣٨.٨ ألف مواطن إلى ٥٦.٥ ألف مواطن، بنسبة زيادة تصل إلى ٤٥.٦% خلال هذه الفترة. وفي ضوء انخفاض عدد المستشفيات، تراجع عدد الأسرّة بكافة القطاعات بنحو ١٧%، لتصل إلى ١٢٦.٦ ألف سرير في عام ٢٠١٦ تمثل نحو ١٣.٤ سرير لكل ١٠ آلاف مواطن، مقابل ١٥٢.٤ ألف سرير في عام ٢٠٠٦ بما يمثل نحو ٢١ سرير لكل ١٠ آلاف مواطن.

أما فيما يتعلق بالقطاع الحكومي، فقد تراجع عدد الوحدات الصحية الحكومية بأسرّة بحوالي أكثر من النصف بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦، مع تراجع عدد الأسرّة في القطاع الحكومي خلال ذات الفترة من ١٢٦.٣ ألف سرير في عام ٢٠٠٦ إلى ٩٣.٩ ألف سرير في عام ٢٠١٦. كما ارتفع عدد وحدات الرعاية الصحية الأساسية من ٤٠١٧ وحدة في عام ٢٠٠٦ إلى ٥٣٩٥ وحدة في عام ٢٠١٦ بنسبة زيادة تصل إلى ٣٤.٣%، حيث تشمل هذه الوحدات مكاتب الصحة وعيادات الحي الشاملة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والمراكز الصحية بالحضر ووحدات الرعاية الأولية بالريف، بالرغم من أن معظم هذه الوحدات شهدت تراجعا ملحوظا بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦، وكذلك انخفض عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة من نحو ١٩٦ مركز إلى ١٤٦ مركز، كما انخفض عدد المراكز الصحية بالحضر بشكل كبير من نحو ٣١٣ مركز إلى ١٠٤ مركز، في الوقت الذي يتوقع فيه زيادة عدد هذه الوحدات على مستوى الجمهورية لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية نتيجة زيادة عدد السكان خلال فترة الدراسة. إلا أن زيادة عدد وحدات الرعاية الأولية بالريف بشكل كبير من ٣٠٧٦ في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٣٦٨ وحدة في عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى إنشاء مراكز/ وحدة (طب-صحة) أسرة بالحضر منذ عام ٢٠١٠ حيث بلغت نحو ٣٦١ مركز/وحدة في عام ٢٠١٦ أدى إلى هذه الزيادة في إجمالي عدد وحدات الرعاية الصحية الأساسية.

وفي الوقت الذي تراجع فيه عدد المستشفيات وعدد الوحدات الصحية الحكومية بأسرّة وكذلك عدد الأسرّة خلال هذه الفترة، ارتفع عدد الأطباء البشريين بكافة القطاعات بشكل كبير جدا ليصل إلى ١٢٥.٢ ألف طبيب بشري في عام ٢٠١٦ مقابل ٥٣ ألف طبيب بشري في عام ٢٠٠٦، وبذلك ارتفع عدد الأطباء البشريين لكل ١٠ آلاف مواطن من ٧.٣ في عام ٢٠٠٦ إلى ١٣.٢ في عام ٢٠١٦. كذلك تضاعف تقريبا عدد هيئة التمريض بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦ ليصل إلى ٢٠٥.٦ ألف ممرض/ ممرضة في عام ٢٠٠٦

يمثل نحو ١٤.٤ لكل ١٠ آلاف مواطن في هذا العام، مقابل ١٠٤.٧ ألف ممرض/ ممرضة في عام ٢٠١٦ يمثل نحو ٢١.٧ لكل ١٠ آلاف مواطن في هذا العام.

جدول (٢-٧)

أهم مؤشرات مؤسسات الخدمات الصحية في مصر بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦

البيان	٢٠٠٦	٢٠١٦	التغير (%)
إجمالي عدد المستشفيات	١٨٧٢	١٦٧٩	-١٠.٣
عدد المواطنين / مستشفى	٣٨٧٨٩.٢	٥٦٤٦١.٥	٤٥.٦
إجمالي عدد الأسرّة	١٥٢٣٧٣	١٢٦٥٩٥	-١٦.٩
عدد الأسرّة / ١٠ آلاف مواطن	٢١.٠	١٣.٤	-٣٦.٢
عدد الوحدات الصحية بأسرة في القطاع الحكومي	١٣٧٣	٦٦٢	٥١.٨
عدد الأسرّة في القطاع الحكومي	١٢٦٣١٨	٩٣٨٩٧	٢٥.٧
إجمالي عدد وحدات الرعاية الصحية الأساسية	٤٠١٧	٥٣٩٥	٣٤.٣
إجمالي عدد الأطباء البشريين	٥٣٠١٦	١٢٥٢٥٠	١٣٦.٢
عدد الأطباء البشريين/ ١٠ آلاف مواطن	٧.٣	١٣.٢	٨٠.٨
إجمالي هيئة التمريض	١٠٤٧٠٨	٢٠٥٥٩٦	٩٦.٤
هيئة التمريض / ١٠ آلاف مواطن	١٤.٤	٢١.٧	٥٠.٧

المصدر: بعض البيانات محسوبة بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٨.

٢-٢-٣ الإنفاق العام على الصحة

في إطار الارتفاع الملحوظ الذي شهده إجمالي الإنفاق العام للدولة بين عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وعام ٢٠١٦/٢٠١٧، ارتفع حجم الإنفاق العام على الصحة بشكل كبير ليصل إلى ٥٤.١ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ليمثل نحو ٥.٢% من إجمالي الإنفاق العام للدولة في هذا العام مقابل ١٠.٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ يمثل نحو ٤.٧% من إجمالي الإنفاق العام للدولة في هذا العام. بينما ارتفعت نسبة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف لتصل إلى ١.٦% في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل ١.٤% في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ومن ثم فإن حجم الإنفاق العام على الصحة ما زال بعيدا عما نص عليه الدستور المصري في المادة ١٨، من التزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ٣% من الناتج القومي الإجمالي[١]. وبالرغم من زيادة الإنفاق العام على الصحة بشكل كبير خلال الفترة الماضية كما تمت الإشارة إليه سابقا، إلا أن الدولة عليها العمل على زيادة الإنفاق العام على الصحة التزاما بما نص عليه الدستور،

[١] الناتج القومي الإجمالي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي دخول الملكية في الخارج.

وهو ما يمثل تحديا كبيرا وخاصة في ظل سياسة ترشيد الإنفاق التي تتبعها الحكومة الحالية لضبط عجز الموازنة العامة للدولة في إطار برنامجها للإصلاح الإقتصادي، مما يعني أن الدولة عليها أن تبحث عن حلول أخرى لخفض الإنفاق العام دون المساس بالخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة، بل على العكس العمل على زيادة حجم الإنفاق عليها خلال الفترة القادمة.

جدول (٢-٨)

الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الإنفاق العام وفقا لختامي موازنة عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧

البيان	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠١٦/٢٠١٧
إجمالي الإنفاق العام على الصحة (بالمليار جنيه)	١٠.٤	٥٤.١
نسبة الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الإنفاق العام للدولة (%)	٤.٧	٥.٢
نسبة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة	١.٤	١.٦

المصدر: وزارة المالية، البيانات التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨/٢٠١٩، والملامح الأساسية لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩. بعض البيانات محسوبة بواسطة الباحث.

٢-٣ مستوى المعيشة في المحافظات المصرية (الفقر)

لقد كانت ومازالت العلاقة بين النمو السكاني ومستوى المعيشة علاقة جدلية بين الاقتصاديين والديموغرافيين. ففي جانب يرى أنصار النظرية المالتوسية أن السكان يمثلون قوة استهلاكية تضغط على الموارد المتاحة، وتزداد حدة المشكلة كلما كانت الموارد محدودة، ومن ثم فإن النمو السكاني المتزايد يزيد من حدة الفقر ويعوق التنمية وخاصة في الدول النامية، وعلى الجانب الآخر ونتيجة الثورة التكنولوجية والعلمية التي شهدها العالم منذ النصف الثاني من القرن الماضي تحولت النظرة إلى حجم السكان كمعوق للتنمية إلى داعم للتنمية، فالسكان قوة إنتاجية وعنصر أساسي من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن السكان يمثلون منحة ديموغرافية إذا ما تم استغلالها بشكل أمثل نحو زيادة الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي. وبالتالي، فإن الأوضاع الاقتصادية المتردية ترجع إلى سوء استغلال الموارد المتاحة ووجود خلل في تحقيق العدالة الاجتماعية وليس نتيجة زيادة السكان، ولذلك وفي إطار سياسة سكانية مدروسة ومطبقة بفعالية يمكن تجاوز معظم التحديات الناتجة عن النمو السكاني المتزايد [١]. وبغض النظر عن اتفاق أو اختلاف تلك

---

[١] حنان عبد الخضر هاشم، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: رؤى نظرية وجدل قائم، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، ٢٠١١، أنظر أيضاً:

- جورج قرم، السكان والفقر والنمو في العالم العربي، المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية، القاهرة، ٢٤-٢٦ يونيو ٢٠١٣.
- محمد عدنان وديع، قضايا السكان في الوطن العربي: قراءة في الواقع والتحديات، مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٩.

النظريات، فإن العلاقة بين النمو السكاني ومعدلات الفقر هي علاقة متشابكة ومعقدة ولا يمكن حصرها في نظريات أو فرضيات محددة، ولكنها تختلف من فترة زمنية لأخرى ومن مجتمع لآخر، وتختلف باختلاف الظروف والبيئة المحيطة.

٢-٣-١ مؤشرات الفقر في مصر

يوضح شكل رقم (٢-٦) نسبة الفقر في مصر والتي تعبر عن نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٥[١] وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك في مصر. ويتضح الاتجاه التصاعدي لنسبة الفقر في مصر خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من ١٩.٦% في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٢٧.٨% في عام ٢٠١٥، وهو ما يشير إلى خطورة الموقف في المجتمع المصري وتزايد حدة الفقر فيه، وخاصة منذ بداية التأثر بالأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨ حيث تباطأ النمو الاقتصادي العالمي، وما صاحبه من تراجع لمعدل النمو الاقتصادي في مصر إلى ٤.٧% في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بعد أن تجاوز ٧% في العامين السابقين ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و٢٠٠٨/٢٠٠٧[٢] . كما كان للتداعيات الاقتصادية لثورة الخامس والعشرين من يناير وما تلاها من أحداث أثر كبير على معدل النمو الاقتصادي في مصر والذي تراجع بشكل كبير ليقترب من ٢% في عام ٢٠١٣/٢٠١٢. كما ارتفع معدل البطالة إلى أكثر من ١٣% في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤[٣].

شكل (٢-٦): نسبة الفقر في مصر ٢٠٠٥/٢٠٠٤- ٢٠١٥

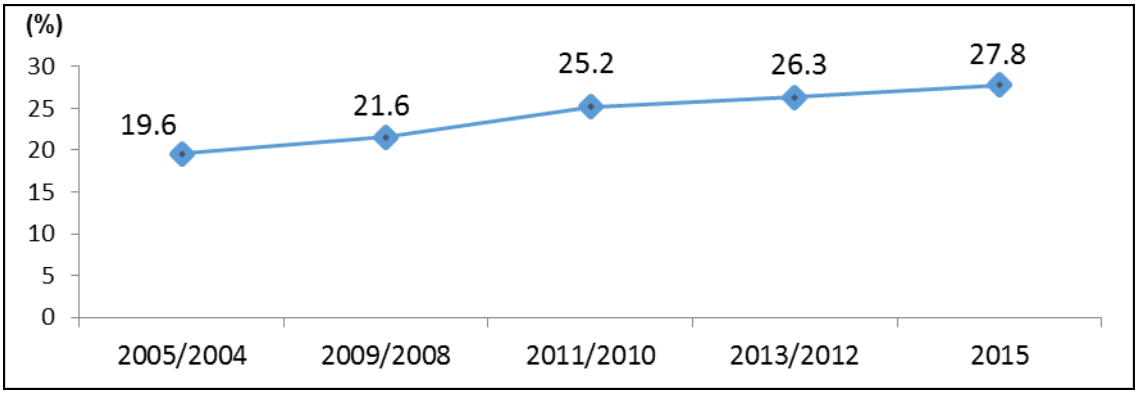

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٥.

---

[١] نظرا لعدم توفر بيانات عن الفقر في عام 2006 وعام 2016، سيتم اعتماد آخر بيانات عن مؤشرات الفقر قريبة من هذه الفترة وهي بيانات عامي 2004/2005 و2015.

[٢] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي 2008/2009.

[٣] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، 2016.

وفي ذات الاتجاه توضح مؤشرات الفقر ارتفاع نسبة الفقر المدقع في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٥، حيث بلغت نحو ٥.٣% في عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٣.٦% في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، بعد أن حققت نسبة الفقر المدقع في مصر قفزة في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بلغت نحو ٦.١% قبل أن تبدأ في التراجع مرة أخرى في الأعوام التالية وهو ما يوضحه شكل رقم (٢-٧).

شكل (٢-٧): نسبة الفقر المدقع في مصر ١٩٩٩/٢٠٠٠- ٢٠١٥

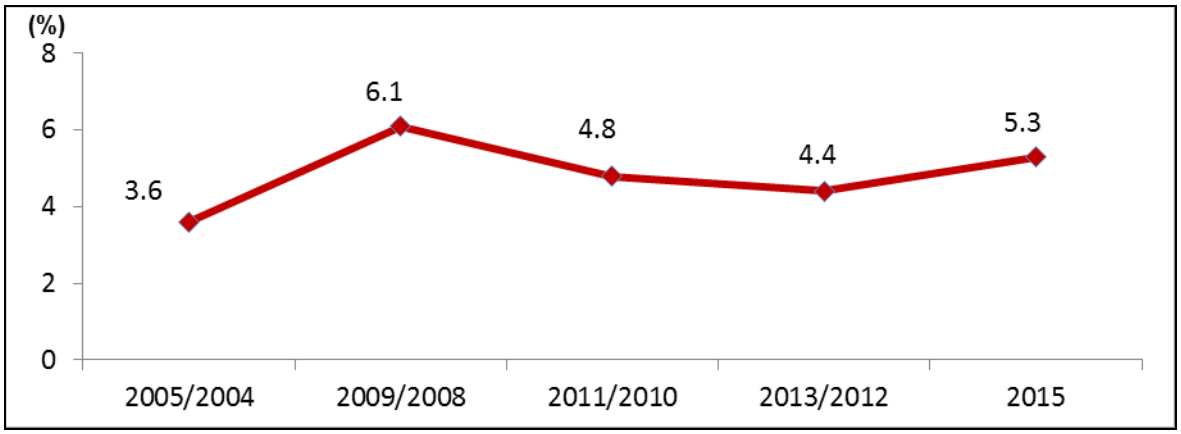

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٥.

كما تشير كل الأدبيات إلى أن للفقر بعداً جغرافياً مهماً في مصر، حيث يختلف من منطقة لأخرى، ويرجع ذلك إلى التفاوتات بين هذه المناطق من حيث مستويات التعليم وتوفر فرص العمل وتوفر الخدمات العامة وجودة السلع والخدمات والتفاوت في مستويات الدخول. وهذا ما تؤكده مؤشرات الفقر في مصر، حيث يتضح من خلال الشكل التالي التفاوت الكبير في مستوى الفقر بين المناطق الجغرافية في مصر في عام ٢٠١٥. حيث يلاحظ انتشار الفقر في المناطق الريفية في مصر عن المناطق الحضرية، وفي مناطق الوجه القبلي بصفة عامة وفي منطقة ريف الوجه القبلي بصفة خاصة، والذي تصل فيه نسبة الفقراء إلى ٥٦.٧% في عام ٢٠١٥، بينما تأتي مناطق حضر الوجه القبلي في الترتيب الثاني بنسبة ٢٧.٤%، أما ريف وحضر الوجه البحري فتصل نسبة الفقر فيه إلى ١٩.٧% و٩.٧% على الترتيب، بينما نحو ١٥.١% من سكان المحافظات الحضرية فقراء.

كما تشير البيانات إلى زيادة نسبة الفقر في كل من المناطق الريفية والحضرية بين عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ و٢٠١٥ مع وجود اختلاف في حجم الارتفاع بين هذه المناطق، حيث ازداد سكان ريف الوجه القبلي فقرا نتيجة ارتفاع نسبة الفقر بهذه المناطق بشكل كبير من ٣٩.١% إلى ٥٦.٧% خلال هذه الفترة، كما ارتفعت نسبة الفقر في المحافظات الحضرية من ٥.٧% إلى ١٥.١%، وفي حضر الوجه القبلي من ١٨.٦% إلى ٢٧.٤%، وفي ريف الوجه البحري من ١٦.٧% إلى ١٩.٧%، بينما كان الارتفاع طفيفا في حضر الوجه البحري من ٩% إلى ٩.٧%، خلال هذه الفترة (شكل رقم ٢-٨).

شكل (٢-٨): نسبة الفقر في مصر وفقا للمناطق الجغرافية ٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٥

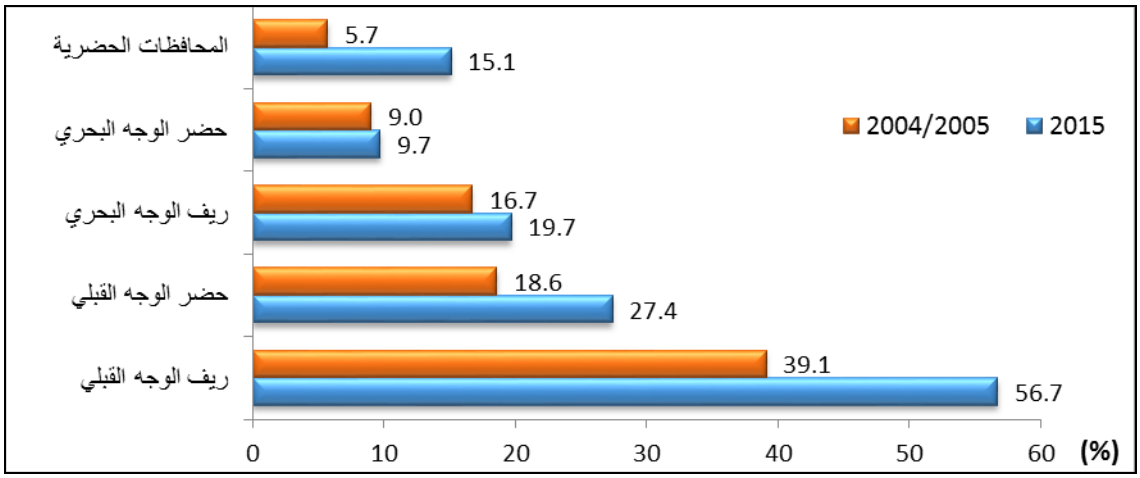

المصدر: - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٦.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٥.

كما تشير بيانات الفقر إلى تركز مشكلة الفقر بشكل كبير بين محافظات الوجه القبلي، حيث تشير البيانات إلى أن ما يقرب من ثلثي سكان محافظة أسيوط (٦٦%) يقعون تحت خط الفقر، تليهم محافظة سوهاج بنسبة ٦٥.٨%، في حين أن ١٧.٥% من سكان محافظة القاهرة فقراء، بينما تأتي أقل نسبة للفقراء في محافظتي الإسكندرية وبورسعيد بنسب ١١.٦% و٦.٧% على الترتيب. كما شهدت بعض المحافظات ارتفاعا ملحوظا في نسبة الفقر بين عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و٢٠١٥، باستثناء محافظة الأقصر - فعلى سبيل المثال - ارتفعت نسبة الفقر في محافظة سوهاج من ٤٠.٧% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٦٥.٨% في عام ٢٠١٥. كما ارتفع في محافظة اسوان من حوالي ٢٤% إلى ٤٨.٦%، وفي محافظة الفيوم من ١٢% إلى ٣٥.٧%، وفي محافظة الاسماعيلية من ٦.٤% إلى ٢٤.١% خلال هذه الفترة. في الوقت الذي تراجعت فيه نسبة الفقر خلال هذه الفترة في محافظات بورسعيد والمنوفية والشرقية وبني سويف.

من ناحية أخرى، توضح البيانات وجود علاقة غير واضحة بين معدل النمو السكاني والتغير في نسبة الفقر بالمحافظات، حيث تصل قيمة معامل الارتباط إلى نحو ٠.٣٤ بين المتغيرين. في حين نجد أن المحافظات التي نما سكانها بمعدلات مرتفعة (أكبر من المعدل الكلي للنمو السكاني)، ارتفعت فيها نسبة الفقر بشكل ملحوظ، فعلى سبيل المثال يصل معدل النمو السكاني في محافظة الجيزة إلى ٤% في حين ارتفعت نسبة الفقر بها بنحو ١٥.٥ نقطة مئوية، وكذلك محافظة الفيوم والتي بلغ معدل النمو السكاني لها ٣.٥% ارتفعت نسبة الفقر بنحو ٢٣.٧ نقطة مئوية، وفي حين بلغ معدل النمو السكاني بمحافظة السويس نحو ٣.٤%، ارتفعت فيها نسبة الفقر بنحو ١٤.٧ نقطة مئوية. في المقابل، نجد على سبيل المثال أنه بالرغم من أن معدل نمو السكان بمحافظة القاهرة بلغ نحو ١.٢% فقط إلا أن نسبة الفقر بالمحافظة ارتفعت بنحو ١٣ نقطة مئوية، وكذلك محافظة أسوان والتي نما عدد سكانها بنحو ٢.١%، ارتفعت بها نسبة الفقر

بنحو ٢٤.٧ نقطة مئوية، ومحافظة الغربية حيث بلغ معدل النمو السكاني نحو ٢.١% ارتفعت نسبة الفقر بها بنحو ١٠.٤ نقطة مئوية. وبين هاتين المجموعتين، كان هناك توافق وعدم توافق بين النمو السكاني والتغير في نسبة الفقر بالمحافظات (جدول رقم ٢-٩).

جدول (2-9)

اتجاهات النمو السكاني ونسبة الفقر في محافظات مصر

المحافظة	معدل النمو السكاني (%) ٢٠٠٦-٢٠١٧	نسبة الفقر (%)		التغير في نسبة الفقر (%)
		٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠١٥	
القاهرة	١.٢	٤.٦	١٧.٥	١٢.٩
الاسكندرية	٢.٢	٨.٠	١١.٦	٣.٦
بورسعيد	٢.٦	٧.٦	٦.٧	-٠.٩
السويس	٣.٤	٢.٤	١٧.١	١٤.٧
دمياط	٣.٠	٢.٦	١٨.٠	١٥.٤
الدقهلية	٢.٥	٧.٠	١٥.١	٨.١
الشرقية	٢.٨	٢٨.٢	١٤.١	-١٤.١
القليوبية	٢.٧	١١.٢	١٣.١	١.٩
كفر الشيخ	٢.٤	١٣.٢	١٩.٤	٦.٢
الغربية	٢.١	٦.١	١٦.٥	١٠.٤
المنوفية	٢.٦	١٧.٥	١٦.٠	-١.٥
البحيرة	٢.٥	٢٠.٥	٢٣.٧	٣.٢
الاسماعيلية	٣.٠	٦.٤	٢٤.١	١٧.٧
الجيزة	٤.٠	١٣.١	٢٨.٦	١٥.٥
بني سويف	٣.١	٤٥.٤	٤٣.١	-٢.٣
الفيوم	٣.٥	١٢.٠	٣٥.٧	٢٣.٧
المنيا	٢.٧	٣٩.٤	٥٦.٧	١٧.٣
أسيوط	٢.٣	٦٠.٦	٦٦.٠	٥.٤
سوهاج	٢.٧	٤٠.٧	٦٥.٨	٢٥.١
قنا	٠.٥	٣٣.٧	٥٧.٨	٢٤.١
اسوان	٢.١	٢٣.٩	٤٨.٦	٢٤.٧
الاقصر	٩.٨	٦.١	٤١.٢	٣٥.١

المصدر: - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٦.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٥.

ويؤكد الشكل التالي على النتيجة السابقة بعدم وجود علاقة ارتباط قوية وواضحة بين حجم السكان والفقر في المحافظات، حيث يوضح هذا الشكل أن هناك محافظات (وخاصة محافظات الصعيد مثل المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا) بالرغم من عدم تكدس السكان بها، حيث يتراوح نصيبها من السكان ما بين ٣.٣%

و٥.٨% من إجمالي عدد السكان على مستوى الجمهورية، إلا أنها يتركز بها النصيب الأكبر من الفقراء بنسبة تتراوح ما بين ٧% و١٢%. في حين أن هناك عددا من المحافظات التي ترتفع بها نسبة السكان من إجمالي السكان بالجمهورية إلا أنها لا يتواجد بها عدد كبير من الفقراء، وهي في الغالب محافظات الدلتا مثل محافظة القليوبية (نسبة السكان ٥.٩% ونسبة الفقر ٢.٩%)، ومحافظة الدقهلية (نسبة السكان ٦.٨% ونسبة الفقر ٣.٦%)، ومحافظة الشرقية (نسبة السكان ٧.٦% ونسبة الفقر ٣.٩%).

شكل (٢-٩): التوزيع النسبي للسكان والفقراء في محافظات مصر

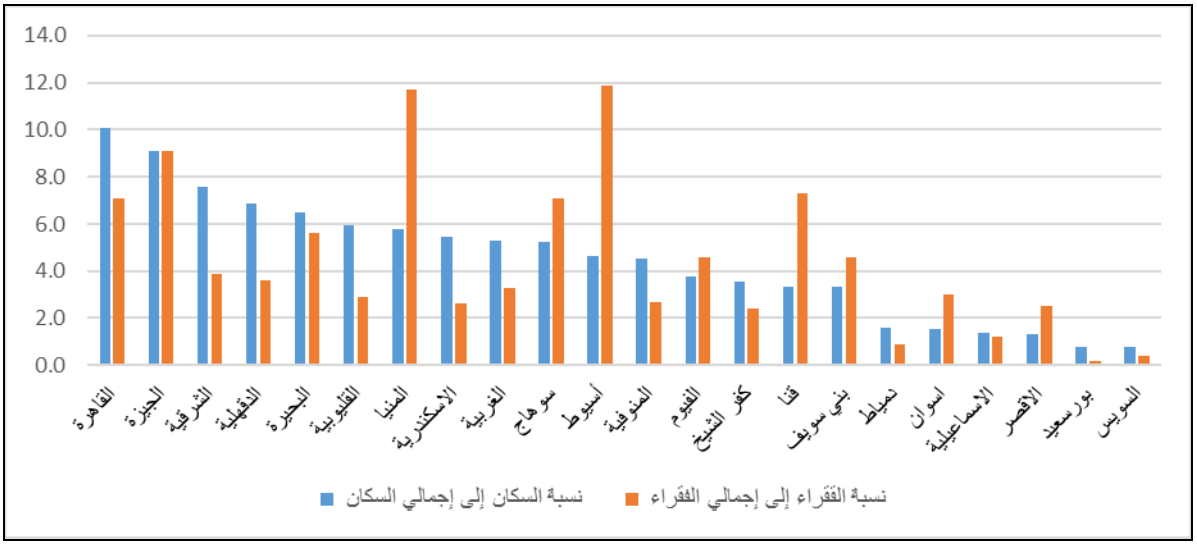

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٥.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بالفقر المدقع والذي يشير إلى عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية، يلاحظ أنه يتركز أيضا بشكل ملحوظ في محافظات الوجه القبلي، حيث يوضح الجدول التالي أن محافظة سوهاج تأتي على قمة ترتيب المحافظات من حيث نسبة الفقراء فقرا مدقعا في عام ٢٠١٥ بنسبة تقارب ٢٥%، تليها محافظة أسيوط بنسبة ٢٣.١%، وهي نسب مرتفعة جدا تنذر بالوضع الاقتصادي المتدني للغاية لسكان هذه المحافظات، ويتطلب سياسات تنموية عاجلة لإنقاذ هؤلاء السكان من وحلة الفقر والجوع المدقع. وتصل نسبة الفقر المدقع إلى ١٦.٥% في محافظة قنا ونحو ١٤.٥% في محافظة المنيا.

في المقابل تنخفض نسبة الفقر المدقع في بعض المحافظات والتي قد تصل إلى اختفائها تماما مثل محافظة بورسعيد، أو تصل إلى أقل من ١% مثل محافظات الإسكندرية والشرقية والغربية. وهذا وإن دل على شئ فإنما يدل على التباين الشديد في مستويات الفقر بين محافظات الجمهورية، ويعكس بالطبع التفاوت في مستوى التنمية بهذه المحافظات، وخاصة في محافظات الصعيد، وإذا كانت هناك رغبة حقيقية وصادقة من الدولة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة يجب أن يتم ربط مشروعات وسياسات التنمية

بمؤشرات الفقر على مستوى المحافظات وتحديد الأولويات في ضوء هذه المؤشرات إضافة إلى مؤشرات أخرى اجتماعية واقتصادية تتداخل بشكل أو بآخر مع مفهوم الفقر ومؤشرات قياسه.

علاوة على ذلك، شهدت بعض المحافظات تراجعا في نسبة الفقر المدقع بين عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و٢٠١٥ بالرغم من ارتفاع معدل النمو السكاني بها خلال الفترة ٢٠٠٦ و٢٠١٧. فعلى سبيل المثال، تراجعت نسبة الفقر في محافظة بني سويف بنحو ٦.٨ نقطة مئوية بالرغم من أنها حققت معدل نمو سكاني وصل إلى ٣.١%، وكذلك محافظة الشرقية حيث تراجعت نسبة الفقر المدقع بنحو ٢.٣ نقطة مئوية في حين بلغ معدل النمو السكاني بها نحو ٢.٨%، وكذلك في محافظتي الاسكندرية وبورسعيد. على الجانب الآخر، ارتفعت نسبة الفقر المدقع بشكل كبير في محافظات مثل سوهاج وذلك بنحو ١٥.١ نقطة مئوية بينما بلغ معدل النمو السكاني بها نحو ٢.٧%، وكذلك محافظة أسوان حيث ارتفعت نسبة الفقر المدقع بها بنحو ٧.٥ نقطة مئوية بالرغم من أن معدل النمو السكاني بها لم يتجاوز ٢.١% (جدول رقم ٢-١٠).

جدول (٢-١٠)

اتجاهات النمو السكاني ونسبة الفقر المدقع في محافظات مصر

المحافظة	معدل النمو السكاني (%) ٢٠٠٦-٢٠١٧	نسبة الفقر المدقع (%)		التغير في نسبة الفقر المدقع (%)
		٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠١٥	
القاهرة	١.٢	٠.٥	٢.٥	٢.٠
الاسكندرية	٢.٢	١.٢	٠.٥	-٠.٧
بورسعيد	٢.٦	٠.٩	٠.٠	-٠.٩
السويس	٣.٤	٠.٧	١.٣	٠.٦
دمياط	٣.٠	٠.٢٤	٢.١	١.٩
الدقهلية	٢.٥	٠.٥	١.١	٠.٦
الشرقية	٢.٨	٢.٩	٠.٦	-٢.٣
القليوبية	٢.٧	١.٠	١.٢	٠.٢
كفر الشيخ	٢.٤	٠.٩	١.٧	٠.٨
الغربية	٢.١	٠.٨	٠.٨	٠.٠
المنوفية	٢.٦	٠.٤	١.٢	٠.٨
البحيرة	٢.٥	٢.٨	١.٣	-١.٥
الاسماعيلية	٣.٠	٠.٥	٣.٨	٣.٣
الجيزة	٤.٠	١.٤	٥.٥	٤.١
بني سويف	٣.١	١١.٨	٥.٠	-٦.٨
الفيوم	٣.٥	١.١	٤.٨	٣.٧
المنيا	٢.٧	٩.٨	١٤.٥	٤.٧
أسيوط	٢.٣	٢٢.٧	٢٣.١	٠.٤
سوهاج	٢.٧	٩.٨	٢٤.٩	١٥.١
قنا	٠.٥	٦.٠	١٦.٥	١٠.٥
اسوان	٢.١	٤.٨	١٢.٣	٧.٥
الاقصر	٩.٨	١.٧	٣.٨	٢.١

المصدر: - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٦.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٥.

خاتمة.

في محاولة للتعرف على التغيرات في الخصائص الاجتماعية للسكان في مصر خلال الفترة بين تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ والتي شهدت ارتفاع معدل النمو السكاني ليصل إلى نحو ٢.٥٦%، تناول هذا الفصل رصد وتحليل التغيرات في الجوانب الاجتماعية للسكان وهي التعليم والصحة ومستوى المعيشة من خلال عدد من المؤشرات الأساسية لهذه الأبعاد الثلاثة، وذلك على المستوى الكلي للدولة وكذلك على مستوى المحافظات، حيث تبين وجود اختلاف ملحوظ في معدل النمو السكاني بين محافظات الجمهورية خلال هذه الفترة.

وقد بينت أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر خلال هذه الفترة لم يمثل عائقا أمام تحسن بعض مؤشرات الحالة التعليمية والصحية الكمية بصفة عامة. ولكن تعاني مصر من ارتفاع متزايد لنسبة الفقر بها على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، والذي قد يرجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية متعددة، منها ضعف مستوى التنمية وغياب العدالة الاجتماعية، ومن ثم لا يمكن الجزم بأن الزيادة السكانية تتحمل هذا التدهور في مستوى المعيشة الذي يشهده المجتمع المصري وفقا لمؤشرات الفقر.

فنجد على سبيل المثال، أن معدل الأمية في مصر تراجع بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ بالرغم من أن أعداد الأميين ارتفعت بنحو ١.٤ مليون فرد،[١] كما ارتفع عدد الحاصلين على مؤهلات متوسطة وجامعية ودراسات عليا. بينما في ذات الوقت، نجد أن زيادة عدد المدارس والفصول والمدرسين خلال هذه الفترة لم تتوافق مع الزيادة في الطلب على التعليم نتيجة زيادة عدد السكان مما أدى إلى ارتفاع كثافة الفصول وخاصة في مراحل التعليم الأساسي.

على الجانب الآخر، وبالرغم من تحسن الحالة الصحية للمواطنين خلال هذه الفترة وفقا لمؤشرات العمر المتوقع عند الميلاد وكذلك وفيات الأطفال والأمهات، إلا أن مستوى الخدمات الصحية لم يشهد تطورا ملائما يتوافق مع الزيادة السكانية والطلب المتزايد على الخدمات، فقد تراجعت أعداد المستشفيات والأسرّة، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد الأطباء وهيئة التمريض. أما فيما يتعلق بمستوى المعيشة، فقد زادت حدة الفقر في مصر خلال الفترة الماضية بشكل ملحوظ وتفاقمت مشكلة العدالة الاجتماعية وخاصة في محافظات الوجه القبلي. إلا أنه وعلى مستوى المحافظات، لم يكن هناك ارتباط وثيق بين النمو السكاني وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، فبعض المحافظات التي شهدت تراجعاً في خدمات التعليم والصحة

---

[١] زيادة عدد الأميين هي نتيجة طبيعية لزيادة عدد السكان بشكل متسارع خلال هذه الفترة مع عدم فعالية برامج محو الأمية التي تبنتها الدولة. كذلك بعض النتئاج هي نتائج بديهية ترتبط بزيادة عدد السكان دون توسع في مقابل في الخدمات مثل كثافة الفصول.

وارتفاع نسبة الفقر بها لم تكن من المحافظات ذات النمو السكاني المرتفع، والعكس صحيح حيث صاحب النمو السكاني المرتفع تحسن في هذه المؤشرات تارة وتراجعا تارة أخرى.

ومما سبق، يمكن أن نستنتج قاعدة مهمة مفادها أن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية هي علاقة متعددة الأبعاد ولا تأخذ نمطا أو توجها واحدا ثابتا، وإنما ترتبط بعوامل أخرى متعددة ومتداخلة لا يمكن عزلها أو فصلها عن المشهد، والتي يتمثل أهمها في توفر موارد مادية كافية تتوافق مع زيادة الطلب، وعدالة اجتماعية ووعي مجتمعي وغيرها من العوامل التي إذا ما توفرت يمكن أن تلعب دورا مهما في تحييد أثر النمو السكاني على التنمية الاجتماعية، وفي حال غيابها بالطبع سيكون هناك أثر سلبي للنمو السكاني على مستوى التنمية الاجتماعية، مما ينعكس على الخصائص الاجتماعية للسكان. وبالتالي، فإن التوافق بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة هو أمر حتمي وضروري لتحقيق التنمية، مما يتطلب وجود سياسة سكانية متوازنة اجتماعيا مع الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة. ويجب أن تأخذ هذه السياسات السكانية في الاعتبار التباين في مستوى الوعي والثقافة بين المحافظات المختلفة وبين المناطق المختلفة داخل المحافظة الواحدة. بالإضافة إلى ضرورة الحد من التفاوت الجغرافي بين المحافظات والتي تعد إحدى المشكلات التنموية المزمنة في مصر والتي عجزت خطط التنمية على مدار السنوات الماضية عن وضع حلول جذرية لها، وهذا بالطبع يتطلب ضخ المزيد من الاستثمارات في المناطق الفقيرة والأكثر احتياجا. كما يجب العمل على زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وذلك من خلال خطة مدروسة – وخاصة في مجال البنية التحية من مؤسسات صحية وتعليمية – للتوافق مع حجم الطلب المتزايد على هذه الخدمات ويحسن من كفاءتها.

الفصل الثالث

النمو السكاني والتغيرات الاقتصادية

مقدمة:

يستعرض هذا الفصل أهم التحولات الاقتصادية على مستوى المحافظات خلال العشر أعوام الماضية، من خلال تحليل اتجاهات التغير في القوى العاملة وهيكل النشاط الاقتصادي، والتغير في مستويات الدخل والاستهلاك، مع ربطها بالتغير في النمو السكاني واتجاهاته.

٣-١ القيمة المضافة على مستوى المحافظات

نظراً لعدم دورية حسابات الإنتاج والقيمة المضافة على مستوى الأقاليم والمحافظات في مصر، وطول الفترة البينية بين التعدادات الاقتصادية، حيث أُجرى آخر تعداد اقتصادي في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وجارى حالياً إجراء التعداد الاقتصادي ٢٠١٩، فسوف يتم الاعتماد على الحسابات الإقليمية على مستوى المحافظات، والتي تم إعدادها لأول مرة بناء على التعداد الاقتصادي ٢٠١٣/٢٠١٢ دون إمكانية المقارنة بسنوات سابقة أو لاحقة.

وتشير بيانات الحسابات الإقليمية ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى تركز معظم النشاط الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلى الإجمالي (القيمة المضافة) في العاصمة، فمحافظة القاهرة بمفردها تساهم بنحو ثُلث الناتج المحلي، رغم أنها تضم ١٠.٦% فقط من السكان، كما يوضح جدول وشكل رقم (٣-١)، يليها في ذلك محافظة الجيزة بنسبة ٧.٨% من القيمة المضافة، ثم محافظة مطروح بنسبة ٦.١% ومحافظة الإسكندرية ٥.٣%، رغم احتوائهم على نسبة ٨.٦% و ٠.٤٩% و ٥.٥% من السكان على التوالي في عام ٢٠١٣/٢٠١٢. ويرجع الارتفاع النسبي للقيمة المضافة إلى السكان في محافظات الحدود خاصة (مطروح والبحر الأحمر وجنوب سيناء) إلى المزايا السياحية والتعدينية التي تتمتع بها هذه المحافظات وارتفاع العائد منها مع انخفاض نسبة السكان بشكل عام في المحافظات الحدودية.

وبتوزيع الناتج المحلى الإجمالي وفقاً لمصادر الدخل، يتضح أن محافظة القاهرة تستحوذ على القدر الأكبر من ناتج العمل (الأجور) بنسبة ٤٤.١% من إجمالي الأجور على مستوى الجمهورية وكذلك من ناتج رأس المال (فائض التشغيل) بنسبة ٢٨.٩%، وفي حين أن محافظات الحدود خاصة مطروح والبحر الأحمر وجنوب سيناء والتي تتمتع بنصيب من القيمة المضافة أعلى من نصيبها من السكان، ينخفض نصيبها من الأجور مقابل زيادة نصيبها من فائض التشغيل نظراً لطبيعة الأنشطة الاقتصادية في هذه المحافظات.

جدول (3-1)
التوزيع النسبي للقيمة المضافة والأجور وفائض التشغيل
على مستوى المحافظات وفقاً للحسابات الإقليمية ٢٠١٢/٢٠١٣

المحافظة	القيمة المضافة بالمليار جنيه	التوزيع النسبي للقيمة المضافة%	التوزيع النسبي للسكان %	التوزيع النسبي للأجور%	التوزيع النسبي لفائض التشغيل%
القاهرة	٦١٣.٦	%٣٣.٧	%١٠.٦	%٤٤	%٢٩
الإسكندرية	٩٥.٦	%٥.٣	%٥.٥	%٧.٦	%٨.٠
بورسعيد	٣٢.٨	%١.٨	%٠.٨	%٠.٩	%٢.٠
السويس	١٢.٤	%٠.٧	%٠.٧	%١.١	%١.٠
دمياط	٢٦.٧	%١.٥	%١.٥	%١.٤	%١.٣
الدقهلية	٦٩.٨	%٣.٨	%٦.٨	%٣.٦	%٣.٦
الشرقية	٧١.٧	%٣.٩	%٧.٤	%٤.١	%٣.٦
القليوبية	٤٩.٤	%٢.٧	%٥.٨	%٣.٨	%٢.٧
كفر الشيخ	٤٦.٦	%٢.٦	%٣.٦	%١.٩	%٢.٧
الغربية	٦٩.٨	%٣.٨	%٥.٤	%٣.٢	%٢.٦
المنوفية	٤٠.٧	%٢.٢	%٤.٥	%٢.٤	%٢.٠
البحيرة	٥٥.١	%٣.٠	%٦.٦	%٢.٨	%٣.٠
الاسماعيلية	١٦.٥	%٠.٩	%١.٣	%١.١	%٠.٩
الجيزة	١٤٢.٢	%٧.٨	%٨.٦	%٨.٧	%٦.٧
بنى سويف	٢٠.٦	%١.١	%٣.٢	%١.٢	%١.٠
الفيوم	٤٣.٨	%٢.٧	%٣.٥	%١.٣	%٢.٦
المنيا	٣٩.٩	%٢.١	%٥.٨	%٢.١	%٢.٠
اسيوط	٣٢.٨	%١.٨	%٤.٨	%٢.١	%٢.١
سوهاج	٣٠.٣	%١.٧	%٥.٢	%١.٨	%١.٥
قنا	٣٠.٣	%١.٧	%٣.٤	%١.٣	%١.١
أسوان	١٣.٧	%٠.٨	%١.٦	%١.٥	%٠.٦
الأقصر	٥.٩	%٠.٣	%١.٣	%٠.٤	%٠.٣
البحر الأحمر	٧٧.١	%٤.٢	%٠.٤	%٠.٦	%٥.٣
الوادي الجديد	٢.٧	%٠.١	%٠.٣	%٠.٢	%٠.١
مطروح	١١١.٩	%٦.١	%٠.٥	%٠.٥	%٨.٠
شمال سيناء	٢٣.٣	%١.٣	%٠.٥	%٠.٤	%١.٥
جنوب سيناء	٤٦	%٢.٥	%٠.٢	%٠.٨	%٣.٠
الإجمالي	١٨٢٠.٢	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الحسابات الإقليمية: المنهجية والتطبيق في ضوء التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٣/١٢، إصدار ٢٠١٥. والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٤.

شكل (٣-١): التوزيع النسبي للقيمة المضافة والسكان
على مستوى المحافظات وفقاً للحسابات الإقليمية ٢٠١٢/٢٠١٣

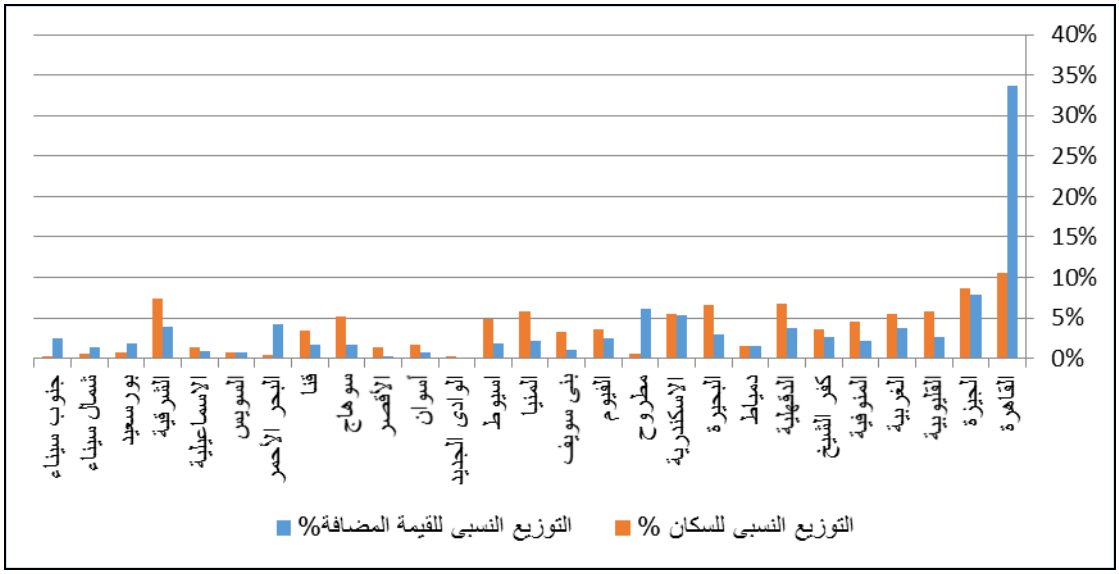

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الحسابات الإقليمية: المنهجية والتطبيق في ضوء التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٣/١٢، إصدار ٢٠١٥. و الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٤.

وبتحليل بيانات الناتج (القيمة المضافة) وفقاً للنشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، يتضح تركز نشاط الزراعة في محافظات البحيرة والشرقية وكفر الشيخ والدقهلية والغربية حيث استحوذت على نحو ٥٠% من ناتج نشاط الزراعة، وهو من الأنشطة ذات القيمة المضافة والأجور المنخفضة نسبياً. بينما يتركز نشاط استخراج البترول في محافظات مطروح والبحر الأحمر وشمال سيناء، والتي شكلت نحو ٨١% من ناتج نشاط استخراج البترول، أما بالنسبة لنشاط الصناعات التحويلية فتركز في عدد محدود من المحافظات وأهمها القاهرة ٣٥.٩% والجيزة ١٢.٩% والإسكندرية ١٢.٢% والشرقية ٦.٩% والقليوبية ٦.٨%.

أما بالنسبة للمرافق العامة، يتوزع ناتج قطاع الكهرباء والغاز الطبيعى في عدد محدود من المحافظات وأهمها القاهرة ٣١.٥% والاسماعيلية ١٤.٥% والاسكندرية ١٢% والبحيرة ١١.٢%. كما تتركز بعض الأنشطة في عدد محدود من المحافظات حيث يتواجد نشاط إعادة تدوير النفايات بشكل أساسى في محافظة القاهرة (٧٦.٤%) وتجارة الجملة والتجزئة في محافظة القاهرة (٥٤.٥%) ومحافظة الجيزة (٩.٨%)، وكذلك نشاطا الاتصالات والمعلومات يتركز ناتجهما بشكل أساسى في محافظتى القاهرة والجيزة[١].

[١] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الحسابات الإقليمية: المنهجية والتطبيق في ضوء التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٣/١٢، إصدار ٢٠١٥، ص ٤٧-٤٨.

٣-٢ القوى العاملة على مستوى المحافظات:

٣-٢-١ التغير في حجم وتوزيع القوى العاملة والمشتغلين والمتعطلين

للأيدي العاملة من حيث الكم والكيف أثرها على التنمية، ويقصد بالكم مدى توفر الأيدي العاملة بأعداد كافية، أما الكيف فيقصد به مستوى التعليم والخبرة والمهارة. ومن حيث الكم، فقد بلغ حجم قوة العمل على مستوى الجمهورية في عام 2007 نحو 23.9 مليون فرد مقارنة بنحو 29.47 مليون فرد في عام 2017 أي بمعدل نمو إجمالي قدره 23.3% في 10 سنوات مقابل زيادة في السكان من 73.6 مليون نسمة إلى 94.8 مليون نسمة أي بمعدل نمو إجمالي قدره 28.8%[1].

ويختلف حجم القوى العاملة بين المحافظات بناء على حجم السكان والتركيب العمري والعوامل الاجتماعية الأخرى، لذا نجد أن محافظة القاهرة تضم النصيب الأكبر من القوة العاملة بنسبة 11.1% من إجمالي القوة العاملة، تليها محافظة الجيزة 8.2% ومحافظة البحيرة 8.0% ومحافظة الشرقية 7.8% وذلك في عام 2017، كما يوضح شكل رقم (3-2). فبطبيعة الحال، المحافظات التي تضم النسبة الأكبر من السكان يكون لديها عرض أكبر من القوى العاملة، لذا يتركز السكان والقوى العاملة في محافظات القاهرة الكبرى والوجه البحري.

وتشير البيانات إلى أن مساهمة الإناث إلى الذكور في قوة العمل لم تتغير ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٧ (٢٣.٨% إناث مقابل ٧٦.٢% ذكور)، وتنخفض مساهمة الإناث بشكل ملحوظ في قوة العمل في محافظات الحدود والصعيد، حيث تقل عن ١٠% في محافظتي مطروح وجنوب سيناء في عام ٢٠١٧ (مع مراعاه أن عددا من محافظات الحدود يشهد هجرة الذكور من المحافظات الأخرى للعمل في السياحة والأنشطة البترولية هناك)، كما يوضح الجدول رقم (٣-٢).

شكل (٣-٢): التوزيع النسبي للقوى العاملة بين المحافظات في عام ٢٠١٧

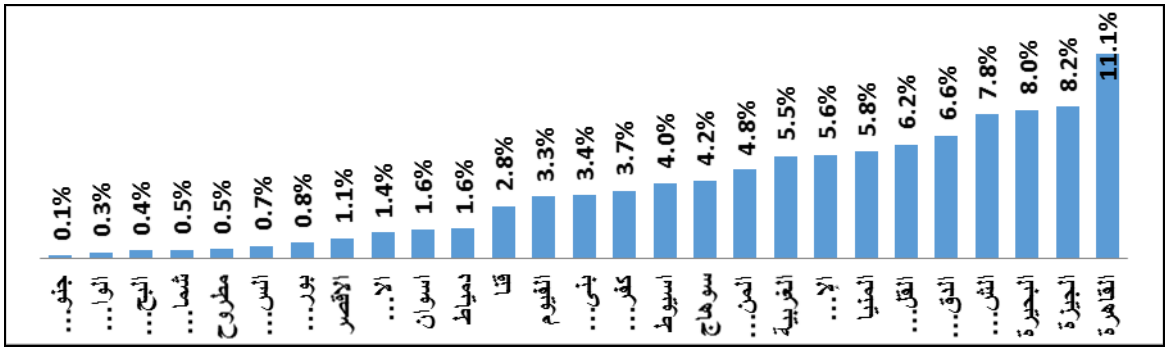

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، 2017.

[1] هناك اختلاف في الفئة العمرية المحسوب على أساسها قوة العمل في مسح القوى العاملة بالعينة، والتي تتراوح ما بين ١٢-٦٤ في مسح ٢٠٠٧ و ما بين ١٥-٦٠ في ٢٠١٧، وهو ما قد يضخم قليلاً نسبة القوى العاملة إلى السكان في ٢٠٠٧ عن ٢٠١٧.

جدول (٣-٢)

قوة العمل وفقاً للنوع وتوزيعها على مستوى المحافظات عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٧

المحافظة	٢٠٠٧			٢٠١٧		
	حجم القوة العاملة بالآلاف	توزيع القوى العاملة %		حجم القوة العاملة بالآلاف	توزيع القوى العاملة %	
		ذكور	اناث		ذكور	اناث
القاهرة	٢٣٩٢	%٧٩.٧	%٢٠.٣	٣٢٦١	%٧٤.٨	%٢٥.٢
الإسكندرية	١٣٣٨	%٧٨.٣	%٢١.٧	١٦٤٦	%٧٩.٦	%٢٠.٤
بورسعيد	٢٠٣,٨	%٧٥.٢	%٢٤.٨	٢٤٤.٦	%٧٠.٨	%٢٩.٢
السويس	١٦٣,٨	%٧٧.٩	%٢٢.١	٢٠٠.٢	%٧٨.٠	%٢٢.٠
دمياط	٣٦٤.٤	%٨١.٤	%١٨.٦	٤٧٥.٥	%٧٧.٢	%٢٢.٨
الدقهلية	١٧٤٩	%٧٥.٣	%٢٤.٧	١٩٥٩	%٧٨.٩	%٢١.١
الشرقية	١٨٨٢	%٧١.٣	%٢٨.٧	٢٢٩٣	%٧٣.٨	%٢٦.٢
القليوبية	١٣١٧	%٨١.٤	%١٨.٦	١٨١٩	%٧٦.٢	%٢٣.٨
كفر الشيخ	٩٥٤.٩	%٧٥.٤	%٢٤.٦	١٠٧٦	%٧٤.٨	%٥٢.٢
الغربية	١٣٩٥	%٧٤.٦	%٢٥.٤	١٦٢٥	%٧٣.٧	%٢٦.٣
المنوفية	١١٦٤	%٧٤.٠	%٢٦.٠	١٤١٥	%٧١.١	%٢٨.٩
البحيرة	١٨٤١	%٦٩.٥	%٣٠.٥	٢٣٦٥	%٦٦.١	%٣٣.٩
الاسماعيلية	٣١٣.٧	%٧٥.٢	%٢٤.٨	٤٠٨.٤	%٧٣.٩	%٢٦.١
الجيزة	١٨٦٨	%٨٥.٧	%١٤.٣	٢٤١٥	%٨٠.٦	%١٩.٤
بنى سويف	٨٥٠	%٦٦.٢	%٣٣.٨	١٠٠٣	%٧٠.٧	%٢٩.٣
الفيوم	٩٠٢.١	%٧٥.٢	%٢٤.٨	٩٨٣.٢	%٨٢.٦	%١٧.٤
المنيا	١٥١٠	%٦٨.٦	%٣١.٤	١٧٠٠	%٧٤.٠	%٢٦.٠
اسيوط	٩٩٢.٨	%٧٨.٢	%٢١.٨	١١٩٣	%٨٢.٩	%١٧.١
سوهاج	١٠٥١	%٧٥.٠	%٢٥.٠	١٢٣٩	%٨٣.٨	%١٦.٢
قنا	٨١٩.٣	%٨٢.٤	%١٧.٦	٨٢٧.٩	%٨٤.٠	%١٦.٠
اسوان	٣٥٣.٤	%٨٦.٠	%١٤.٠	٤٦٢.٨	%٧٥.٢	%٢٤.٨
الاقصر	١٣٦.٧	%٧٨.١	%٢١.٩	٣١٨.٩	%٨٥.٨	١٤.٢%
البحر الأحمر	٨٩.٧	%٩٣.٠	%٧.٠	١٢٣	%٨١.٧	%١٨.٣
الوادي الجديد	٨٠.٤	%٥٧.١	%٤٢.٩	٩٢	%٨٢.٦	%١٧.٤
مطروح	٩٦.٩	%٨٠.٩	%١٩.١	١٤٦.٥	%٩٠.٦	%٩.٤
شمال سيناء	٩٧.١	%٧٩.٧	%٢٠.٣	١٤٠.٥	%٧٧.٧	%٢٢.٣
جنوب سيناء	٥٨.٦	%٩٢.٣	%٧.٧	٤١.٧	%٩٥.٧	%٤.٣
الإجمالي	٢٣٩٨٣	%٧٦.٢	%٢٣.٨	٢٩٤٧٤	%٧٦.٢	٢٣.٨%

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، عامي 2007 و 2017.

وزادت نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي – نسبة القوى العاملة إلى السكان (+15 سنة) – بشكل طفيف من 44.3% في عام 2007 إلى 45% في عام 2017 على مستوى الجمهورية، كما يوضح جدول رقم (3-3)، حيث تبلغ أعلى نسبة مساهمة في محافظة البحيرة 55.3% وأدناها في محافظة قنا 39.7% في عام 2017، مقابل أعلى نسبة مساهمة في محافظة جنوب سيناء 83.1% وأدناها في محافظة قنا 37.2% في عام 2007.

كما زادت نسبة التشغيل على مستوى الجمهورية – عدد المشتغلين إلى إجمالي السكان (+15 سنة) من 40.1% في عام 2007 إلى 42% في عام 2017- وفقاً لجدول رقم (3-3). حيث تبلغ أعلى نسبة تشغيل في محافظة جنوب سيناء 67% وأدناها في محافظة الأقصر 31% في عام 2017، مقابل أعلى نسبة مساهمة في محافظة جنوب سيناء 79.3% وأدناها في محافظة قنا 2.32% في عام 2007.

جدول (3-3)

معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدل التشغيل

على مستوى المحافظات عامي ٢٠٠٧/٠٦ و ٢٠١٧

المحافظة	معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي		معدل التشغيل	
	06/2007	2017	06/2007	2017
القاهرة	44.9%	46.8%	40.0%	40%
الإسكندرية	42.2%	45.3%	37.9%	39%
بورسعيد	46.4%	49.0%	41.3%	37%
السويس	44.5%	46.6%	39.2%	32%
دمياط	47.8%	49.3%	44.2%	43%
الدقهلية	44.5%	44.9%	40.0%	41%
الشرقية	43.5%	49.5%	38.9%	43%
القليوبية	43.3%	49.6%	39.3%	43%
كفر الشيخ	43.0%	46.3%	40.0%	45%
الغربية	43.3%	45.4%	38.7%	42%
المنوفية	46.1%	49.3%	42.7%	47%
البحيرة	44.1%	55.3%	40.0%	52%
الاسماعيلية	46.8%	49.6%	43.2%	43%
الجيزة	45.1%	43.5%	40.7%	38%
بنى سويف	51.9%	52.2%	50.0%	48%
الفيوم	46.5%	46.0%	44.9%	42%
المنيا	46.3%	49.2%	43.6%	44%
اسيوط	41.7%	42.1%	37.8%	39%
سوهاج	40.0%	40.4%	36.4%	36%
قنا	37.2%	39.7%	32.2%	37%

المحافظة	معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي		معدل التشغيل	
	06/2007	2017	06/2007	2017
أسوان	41.8%	45.2%	33.8%	39%
الأقصر	44.0%	40.0%	36.3%	31%
البحر الأحمر	66.3%	49.1%	62.3%	44%
الوادي الجديد	51.9%	53.2%	46.8%	52%
مطروح	45.4%	47.8%	42.7%	53%
شمال سيناء	47.2%	51.2%	44.2%	43%
جنوب سيناء	83.1%	44.7%	79.3%	67%
الإجمالي	44.3%	45.0%	40.1%	42%

المصدر: محسوبة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، 2017، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٦.

وقد بلغ عدد المشتغلين 26 مليون مشتغل في عام 2017 (79.3% ذكور و 20.7% إناث)، بينما بلغ عدد المشتغلين ٢١.٨ مليون مشتغل في عام 2007 (٧٨.٧% ذكور و ٢١.٣% إناث)، وفي مقابل ذلك بلغ عدد المتعطلين 3.46 مليون متعطل بمعدل بطالة 11.8% (ذكور 8.2% – إناث 23.1%) و (حضر 14.5% – ريف 9.8%) في عام 2017، بينما بلغ عدد المتعطلين 2.18 مليون متعطل بمعدل بطالة 9.1% (ذكور 5.9% – إناث 19.4%) و (حضر 12.2% – ريف 6.9%) في عام 2007.

وترتفع معدلات البطالة لتبلغ أقصاها في محافظات السويس 22.3% والبحر الأحمر 17.8% وأسوان 18.1% في عام 2017، وذلك مقابل محافظات الأقصر ١٧.١% والوادي الجديد ١٣.٧% وأسوان ١٢.٧% في عام ٢٠٠٧، ورغم اختلاف الاتجاهات ما بين ٢٠٠٧ و ٢٠١٧ في المحافظات إلا أن محافظتا الأقصر وأسوان تميزتا بارتفاع معدلات البطالة بهما بشكل منتظم، كما يوضح جدول رقم (٣-٤).

جدول (٣-٤)

معدل البطالة وفقاً للنوع على مستوى المحافظات عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٧

المحافظة	2007			2017		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
القاهرة	%٩.١	%٢٢.٦	%١١.٨	%١١.٤	%٢٦.١	%١٥.١
الإسكندرية	%١٠.٦	%١٧.٩	%١٢.٢	%٩.٦	%٢٩.٦	%١٣.٦
بورسعيد	%٧.٢	%٢٢.٩	%١١.١	%١٢.١	%٢٨.٢	%١٦.٧
السويس	%٤.٢	%٢٩.٦	%٩.٨	%١٦.٥	%٤٢.٩	%٢٢.٣
دمياط	%٣.٦	%٢٠.٤	%٦.٧	%٥.٤	%٢٣.٩	%٩.٦
الدقهلية	%٥.٥	%٣١.٧	%١١.٩	%٧.٦	%٢٣.٣	%١٠.٩
الشرقية	%٩.٣	%١٧.٦	%١١.٧	%٩.٠	%٢٨.١	%١٤.٠
القليوبية	%٣.٩	%٢٦.٢	%٨.٠	%٩.١	%٢٣.٧	%١٢.٦
كفر الشيخ	%٦.٥	%٢٠.٧	%١٠.٠	%٥.١	%١٨.١	%٨.٤
الغربية	%٦.٥	%٢٨.٠	%١١.٩	%٨.٨	%٢٣.٤	%١٢.٧
المنوفية	%٤.٢	%١٢.٩	%٦.٥	%٦.٣	%٨.٣	%٦.٩
البحيرة	%٣.٧	%١٣.٧	%٦.٧	%٦.٩	%٢١.٦	%١١.٨
الإسماعيلية	%٧.٣	%٢٢.٣	%١١.٠	%٦.٠	%٢٨.٤	%١١.٨
الجيزة	%٥.٤	%١٣.٩	%٦.٦	%٩.٦	%٢٤.٨	%١٢.٥
بنى سويف	%٢.٨	%٤.٨	%٣.٤	%٧.٤	%٩.٢	%٧.٩
الفيوم	%١.٢	%٧.٩	%٢.٨	%٤.٩	%١٨.٠	%٧.٢
المنيا	%٣.٨	%٨.٩	%٥.٤	%٦.٢	%٢١.٣	%١٠.١
أسيوط	%٤.٨	%٢٠.٦	%٨.٣	%٧.٠	%٢٢.٧	%٩.٧
سوهاج	%٥.٣	%٢١.٧	%٩.٤	%٨.٠	%١٦.٦	%٩.٤
قنا	%٥.١	%١٨.٨	%٧.٥	%٦.٣	%٢٤.٨	%٩.٣
أسوان	%٩.٤	%٣٤.٨	%١٢.٩	%١٠.٣	%٤١.٩	%١٨.١
الأقصر	%١٢.٠	%٣٥.٥	%١٧.١	%٩.٤	%٥٨.٢	%١٦.٣
البحر الأحمر	%١.٠	%١٥.٩	%٢.٠	%١٤.٨	%٣٥.١	%١٨.٥
الوادي الجديد	%١.٧	%٢٨.١	%١٣.١	%٥.٣	%٢١.٣	%٨.٠
مطروح	%٢.٤	%٨.١	%٣.٥	%٧.٤	%٢٦.٣	%٩.١
شمال سيناء	%١.٤	%١٣.٢	%٣.٨	%٧.١	%٤٣.٦	%١٥.٢
جنوب سيناء	%٦.٨	%٢٠.٠	%٧.٨	%٠.٥	%٠.٠	%٠.٥
الإجمالي	%٥.٩	%١٩.٤	%٩.١	%٨.٢	%٢٣.١	%١١.٨

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لمسح العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٧ و ٢٠١٧.

٣-٢-٢ خصائص القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي

لا يكفي توفر العمالة وحده كدافع لقيام النشاط الاقتصادي، فقد تتوفر العمالة ولكنها قد تكون غير مؤهلة، حيث تؤثر مهارة القوى العاملة على اتجاهات توطن الأنشطة الاقتصادية ومستويات الدخول، فكلما

ارتفع المستوى التعليمي زاد العائد على خلق الوظيفة في موقع معين، وعلى النقيض من ذلك فإن ارتفاع نسبة الأمية تعتبر قيداً على إمكانيات التشغيل ورفع الإنتاجية.

وكما يوضح الشكل رقم (٣-٣) فإن نحو ثُلث القوى العاملة في مصر حاصلة على شهادة متوسطة أو مؤهل متوسط فنى (٣٢.٩% عام ٢٠٠٧ مقابل ٣٤.٧% عام ٢٠١٧)، بينما زادت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق الجامعي من ١٦.٩% عام ٢٠٠٧ إلى ١٩.٢% عام ٢٠١٧، وكذلك الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي من ٨% عام ٢٠٠٧ إلى ١٣.٥% عام ٢٠١٧، وذلك مقابل تناقص نسبة الأميين من ٢٨.٩% عام ٢٠٠٧ إلى ١٨.٢% عام ٢٠١٧.

شكل (٣-٣): توزيع القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية على مستوى الجمهورية ٢٠٠٧ و ٢٠١٧

عام ٢٠٠٧ **عام ٢٠١٧**

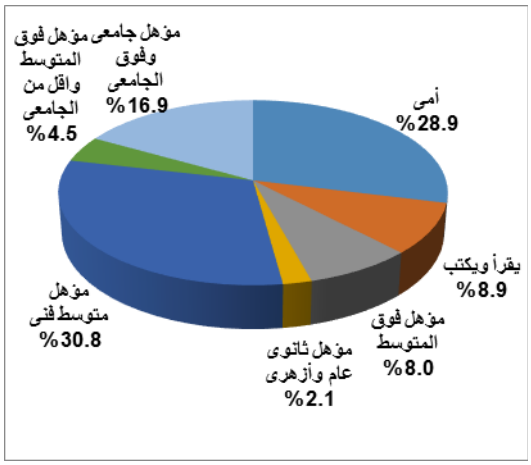

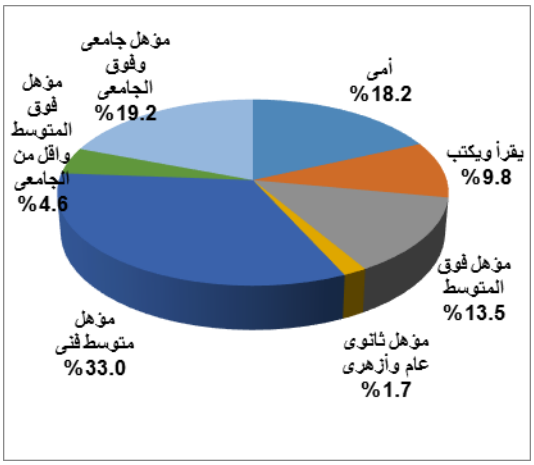

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لمسح العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٧ و ٢٠١٧.

وبالطبع يختلف هذا التوزيع على مستوى المحافظات، ففي عام ٢٠٠٧ كانت أعلى معدلات لأمية القوى العاملة في محافظات الفيوم ٤٨.٩%، وبنى سويف ٤٦.٤%، والبحيرة ٤٥.٥%، والمنيا ٤٤.٨%، ولم يختلف الوضع كثيراً في عام ٢٠١٧ حيث استمرت محافظات بنى سويف ٣٥.١% و الفيوم ٣٠.٨% و سوهاج ٢٩.٦% و المنيا ٢٧% متصدرة معدلات أمية القوى العاملة مع انخفاض نسبها، كما يوضح الجدول رقم (٣-٥). حيث يلاحظ أن محافظات الصعيد باستثناء أسوان ترتفع فيها معدلات أمية القوى العاملة بشدة، وكذلك محافظتي كفر الشيخ والبحيرة.

وعلى الجانب الآخر ترتفع نسبة القوة العاملة الحاصلة على مؤهل جامعي فأعلى عن المتوسط العام في محافظات القاهرة ٣٤.٨%، والإسكندرية ٢٦.٩%، وبورسعيد ٢٤.٦%، والجيزة ٢٢.٧%، وكذلك في محافظات الأقصر وشمال سيناء والوادي الجديد وذلك في عام ٢٠٠٧، بينما في عام ٢٠١٧ نسبة القوة

العاملة الحاصلة على مؤهل جامعي فأعلى تصدرتها محافظات بورسعيد ٣٥.١%، والقاهرة ٣٢.٤%، والبحر الأحمر ٢٨.٦% والوادي الجديد ٢٨.٥%.

جدول (٣-٥)

التوزيع النسبي لقوة العمل (١٥ – ٦٤ سنة) وفقاً للحالة التعليمية في المحافظات عام ٢٠٠٧

المحافظات	الحالة التعليمية ٢٠٠٧		الحالة التعليمية ٢٠١٧	
	أمي	مؤهل جامعي واعلى	أمي	مؤهل جامعي واعلى
القاهرة	13.8%	34.8%	10.2%	32.4%
الإسكندرية	14.0%	26.9%	10.2%	24.0%
بورسعيد	13.6%	24.6%	2.4%	35.1%
السويس	13.8%	15.6%	6.2%	23.3%
دمياط	20.8%	14.1%	14.6%	18.3%
الدقهلية	22.3%	16.8%	14.9%	22.3%
الشرقية	33.6%	15.9%	19.3%	18.1%
القليوبية	25.8%	15.8%	14.8%	19.8%
كفر الشيخ	37.2%	13.0%	23.7%	17.0%
الغربية	20.9%	17.0%	13.2%	21.1%
المنوفية	24.3%	15.6%	16.7%	15.8%
البحيرة	45.5%	8.1%	22.5%	12.6%
الاسماعيلية	16.1%	17.3%	12.5%	17.2%
الجيزة	٢٣.٠%	22.7%	17.2%	21.2%
بنى سويف	46.4%	6.8%	35.1%	12.7%
الفيوم	48.9%	6.3%	30.8%	9.6%
المنيا	44.8%	8.7%	27.0%	11.8%
اسيوط	35.7%	12.9%	23.5%	14.2%
سوهاج	38.0%	14.6%	29.6%	12.7%
قنا	31.2%	11.2%	22.1%	14.2%
اسوان	21.1%	9.4%	3.9%	17.4%
الاقصر	14.0%	21.9%	18.2%	21.2%
البحر الاحمر	12.7%	9.1%	5.4%	28.6%
الوادي الجديد	11.3%	20.4%	4.6%	28.5%
مطروح	8.8%	19.1%	11.0%	19.0%
شمال سيناء	12.4%	22.0%	1.8%	23.8%
جنوب سيناء	18.3%	11.6%	15.6%	14.1%
الإجمالي	28.9%	16.9%	18.2%	19.2%

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لمسح العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٧ و ٢٠١٧.

ومن القوى العاملة البالغة ٢٣.٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٧ يوجد ٢١.٧ مليون نسمة يشتغلون في أنشطة اقتصادية مختلفة يعمل نحو ٥٧% تقريباً منهم بالأنشطة الخدمية المختلفة سواء التشييد والبناء – التجارة – النقل والاتصالات – التعليم – الصحة – والخدمات الأخرى، ونحو ١١% بالصناعات الاستخراجية والتحويلية، في حين يستأثر قطاع الزراعة والصيد وتربية الحيوانات بنحو ٣٢% من جملة المشتغلين. بينما في عام ٢٠١٧ من القوى العاملة البالغة ٢٩.٥ مليون نسمة يوجد ٢٦ مليون يشتغلون في مختلف الأنشطة الاقتصادية غالبيتهم في قطاعات الخدمات، والتي زاد نصيبها إلى ٦٣% من إجمالي المشتغلين، في مقابل زيادة طفيفة في نشاط الصناعات الاستخراجية والتحويلية ١٢%، وتراجع في نشاط الزراعة والصيد إلى ٢٥%، كما يوضح شكل رقم (٣-٤).

شكل (٣-٤): توزيع المشتغلين وفقاً للنشاط الاقتصادي على مستوى الجمهورية ٢٠٠٧ و ٢٠١٧

عام ٢٠٠٧ **عام ٢٠١٧**

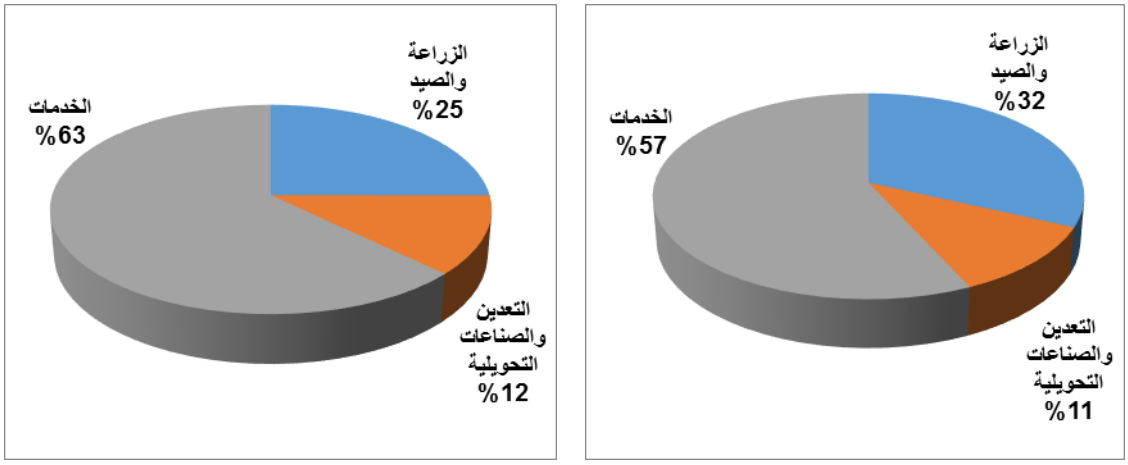

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لمسح العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٧ و ٢٠١٧.

وبالطبع يختلف التوزيع من محافظة لأخرى وفقاً لهيكلها الاقتصادي، فكما يوضح جدول رقم (٣-٦)، في عام ٢٠٠٧ هناك محافظات تزيد فيها نسبة المشتغلين في الزراعة والصيد عن المتوسط العام (والبالغ ٣٢%) وهى البحيرة ٥٩.٤%، والمنيا ٥٨.٣%، وبنى سويف ٥٥.٨%، وكفر الشيخ ٤٩%، والفيوم ٤٨.١%، والشرقية ٤٤.٨%، وكذلك الفيوم وسوهاج وقنا وأسيوط والدقهلية والوادي الجديد والمنوفية. ولم يختلف الوضع كثيراً من حيث ترتيب المحافظات في عام ٢٠١٧ مع انخفاض في نسب المشتغلين في النشاط الزراعي تصدرته محافظات البحيرة ٤٧% و المنيا ٤٦.٤% و بنى سويف ٤٤.١% وكفر الشيخ ٤١.٢%.

ويبدو هذا التوزيع متوافقا مع توزيع القوة العاملة وفقاً لمستوى التعليم، ففيما عدا الدقهلية والوادي الجديد والمنوفية والتي تقترب فيها معدلات العمالة في الزراعة والصيد من المستوى القومي فإن المحافظات

التي ترتفع فيها معدلات أمية القوة العاملة تعتمد على العمل في نشاط الزراعة، والعلاقة بينهما متشابكة فارتفاع الأمية لا يشجع على قيام النشاط الصناعي لعدم توفر العمالة المؤهلة، كما أن العمل في نشاط الزراعة والأنشطة الأولية يولد دخولاً منخفضة مما يؤدى إلى استمرار الأمية (عدم الالتحاق أو التسرب من التعليم من أجل العمل ومساعدة الأسرة). هذه المحافظات تشمل البحيرة وكفر الشيخ والشرقية من الوجه البحري، حيث تحتوى تلك المحافظات على مساحات زراعية شاسعة، إذ تضم محافظة البحيرة أكبر وأقدم المناطق المستصلحة، كما أن محافظتا البحيرة وكفر الشيخ تعتمدان بشكل كبير على قطاع الصيد حيث تتوفر المصايد السمكية. وعلى مستوى محافظات الوجه القبلي فإن جميعها ما عدا أسوان تعانى من الأمية والاعتماد على القطاعات الأولية.

جدول (٣-6)

التوزيع النسبي للمشتغلين طبقاً للنشاط الاقتصادي بالمحافظات عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٧

المحافظات	2007			2017		
	الزراعة والصيد	التعدين والصناعات التحويلية	الخدمات	الزراعة والصيد	التعدين والصناعات التحويلية	الخدمات
القاهرة	0.4%	20.0%	79.6%	2.5%	17.2%	80.3%
الإسكندرية	3.1%	20.3%	76.6%	3.3%	20.0%	76.7%
بورسعيد	18.6%	14.5%	66.9%	1.4%	18.1%	80.5%
السويس	6.2%	19.6%	74.1%	2.8%	25.4%	71.9%
دمياط	20.0%	29.9%	50.0%	17.7%	25.9%	56.4%
الدقهلية	33.8%	8.5%	57.6%	24.4%	10.1%	65.5%
الشرقية	44.8%	8.9%	46.4%	30.6%	13.9%	55.5%
القليوبية	15.7%	18.5%	65.8%	12.0%	20.7%	67.2%
كفر الشيخ	49.0%	6.5%	44.5%	41.2%	7.0%	51.8%
الغربية	24.5%	15.5%	60.0%	22.5%	15.5%	62.0%
المنوفية	33.1%	10.6%	56.3%	28.1%	12.8%	59.1%
البحيرة	59.4%	4.9%	35.6%	47.0%	6.6%	46.3%
الإسماعيلية	25.7%	8.3%	66.0%	28.1%	11.3%	60.6%
الجيزة	11.2%	17.9%	70.9%	11.3%	18.0%	70.7%
بنى سويف	55.8%	4.9%	39.3%	44.1%	5.3%	50.5%
الفيوم	48.6%	7.1%	44.3%	33.5%	8.5%	58.0%
المنيا	58.3%	5.1%	36.6%	46.4%	4.7%	48.9%
اسيوط	39.3%	7.2%	53.5%	35.0%	4.8%	60.2%
سوهاج	42.3%	4.1%	53.6%	35.8%	4.0%	60.2%
قنا	42.4%	4.9%	52.7%	35.3%	6.2%	58.6%

المحافظات	2007			2017		
	الزراعة والصيد	التعدين والصناعات التحويلية	الخدمات	الزراعة والصيد	التعدين والصناعات التحويلية	الخدمات
أسوان	30.4%	6.5%	63.1%	23.4%	10.3%	66.4%
الأقصر	20.9%	1.3%	77.8%	27.2%	3.7%	69.1%
البحر الأحمر	7.9%	7.0%	85.1%	5.1%	12.7%	82.2%
الوادي الجديد	33.4%	2.3%	64.3%	21.7%	4.5%	73.8%
مطروح	4.3%	8.2%	87.5%	8.2%	3.4%	88.3%
شمال سيناء	24.6%	5.9%	69.5%	9.8%	3.9%	86.3%
جنوب سيناء	20.8%	3.2%	76.0%	4.3%	5.3%	90.4%
إجمالي الجمهورية	31.9%	11.3%	56.8%	25.0%	12.2%	62.8%

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لمسح العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٧ و ٢٠١٧.

٣-٢-٣ متوسطات الأجور على مستوى الأنشطة والمحافظات:

هناك تفاوت كبير في هيكل الأجور التي يحصل عليها المشتغلون بمختلف الأنشطة الاقتصادية، ففي عام ٢٠٠٧ بلغ متوسط الأجر الأسبوعي ٢٥٢ جنيه مع تفاوته بشكل كبير ما بين الأنشطة المختلفة حيث وصل إلى ٥٩٣ جنيه في نشاط التعدين واستغلال المحاجر و ٤٨٠ جنيه في نشاط الوساطة المالية، بينما بلغت الأجور أدناها في أنشطة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وكذلك الزراعة والصيد. وعلى مستوى المحافظات جاءت محافظتا السويس وأسوان كأعلى المحافظات أجراً، بينما جاءت محافظات المنوفية والأقصر كأقل المحافظات أجراً، كما يوضح شكل رقم (٣-٥).

شكل (٣-٥): متوسط الأجر الأسبوعي وفقاً للنشاط الاقتصادي والمحافظة في عام ٢٠٠٧

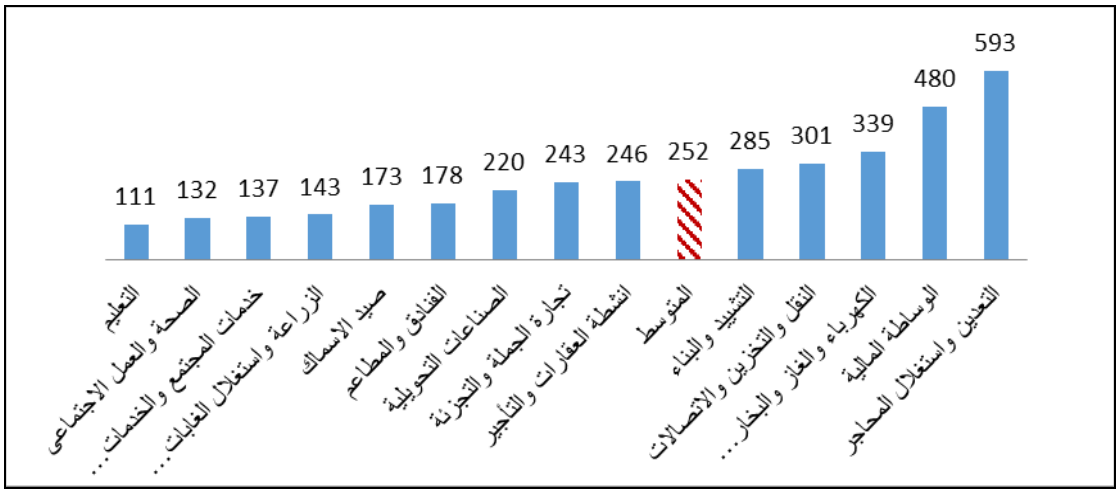

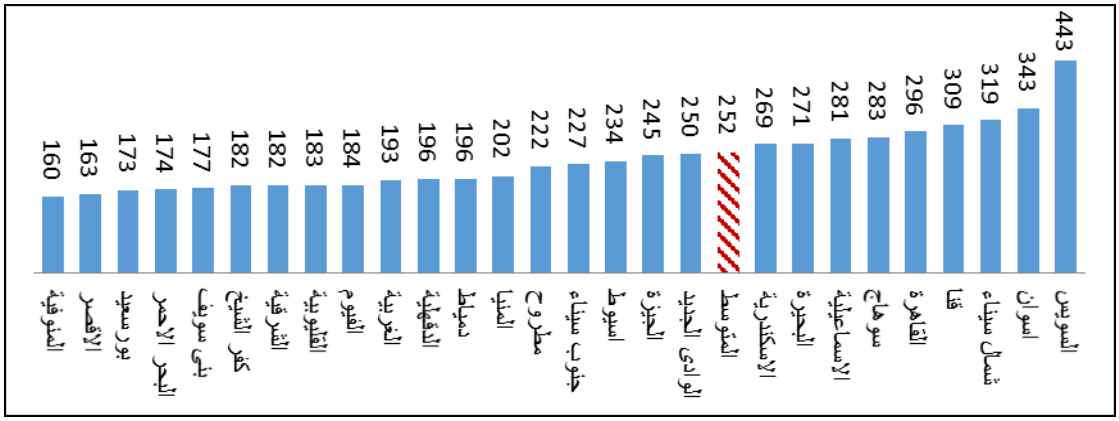

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل لعام ٢٠٠٧.

أما في عام ٢٠١٧، وكما يوضح شكل رقم (٣-٦)، فقد بلغ متوسط الأجر الأسبوعي ١٠٥٠ جنيه، وقد بلغ حده الأعلى في نشاط الوساطة المالية (٣١٠٦ جنيه) وحده الأدنى في نشاط التعليم (٤٩٠ جنيه)، وعلى مستوى المحافظات بلغ حده الأعلى في محافظة أسوان ١٨٤٥ جنيه ومحافظة السويس ١٣٩٩ جنيه، وحده الأدنى في محافظة المنوفية ٥٩٧ جنيه ومحافظة الفيوم ٦٣٧ جنيه. حيث مازالت محافظتا السويس وأسوان هما الأعلى من حيث متوسط الأجر الأسبوعي خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٧.

شكل (٣-٦): متوسط الأجر الأسبوعي وفقاً للنشاط الاقتصادي والمحافظة في عام ٢٠١٧

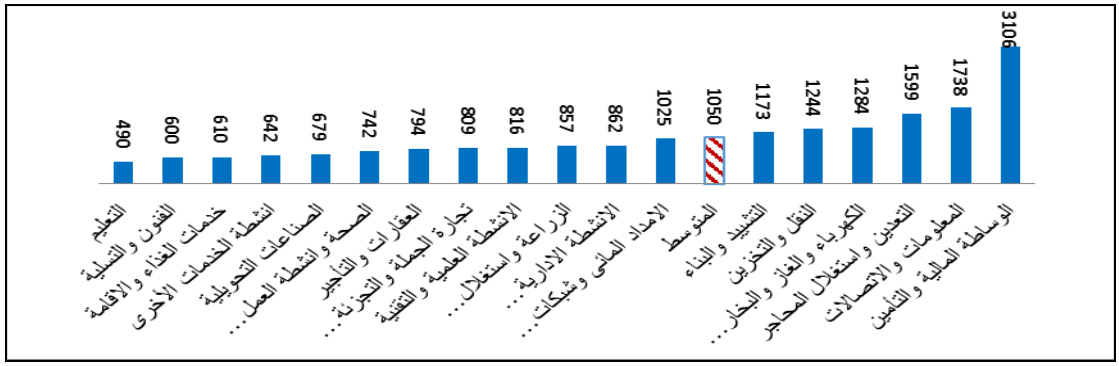

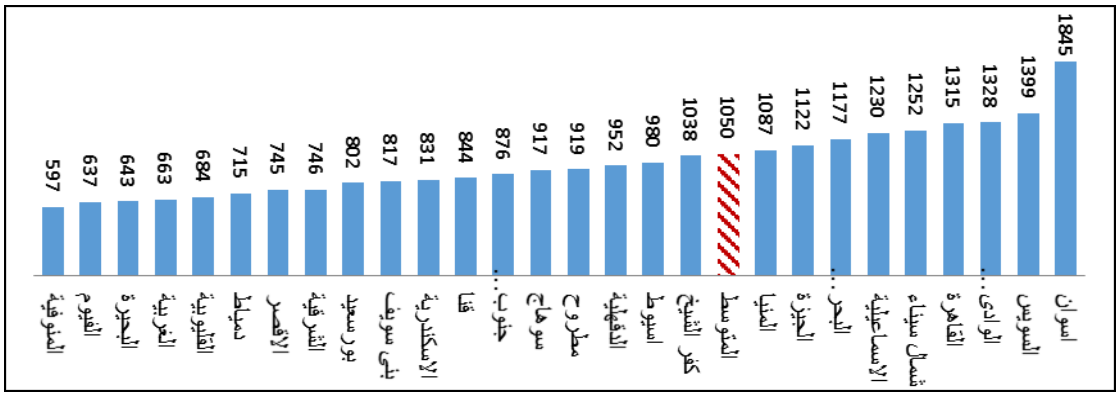

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل لعام ٢٠١٧.

٣-٣ متوسط الدخل والإنفاق السنوي للأسرة

يتباين مستوى المعيشة معبراً عنه بدخل الأسرة ما بين حضر وريف الجمهورية بشكل ملحوظ، حيث متوسط الدخل السنوي للأسرة ١٣.٥ ألف جنيه على مستوى الجمهورية في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، ودخل الأسرة في الحضر ١.٤٦ دخل الأسرة في الريف. بينما بلغ متوسط الدخل السنوي للأسرة ٤٤.٢ ألف جنيه على مستوى الجمهورية في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مع تحسن الوضع النسبي للدخول في الريف إلى الحضر، حيث بلغ دخل الأسرة في الحضر ١.٣٤ دخل الأسرة في الريف، كما يوضح جدول رقم (٣-٧).

جدول (٣-٧)

توزيع الدخل وفقاً لمصادره في ريف وحضر الجمهورية عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ و ٢٠١٥/٢٠١٤ (بالجنيه)

مصدر الدخل	2005/2004			2015/2014		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
الدخل من العمل	11701	8580.5	10037.8	32678.3	27080.5	29641.1
الدخل من الممتلكات	761.2	279.2	504.3	1756.6	990.9	1341.1
القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن	1059.9	1107.7	1085.4	5223.2	3265	4160.7
التحويلات الجارية	2647.9	1113.9	1830.4	11520.6	6968.7	9050.8
إجمالي الدخل	16170	11081.3	13457.9	51178.7	38305.1	44193.7

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ و ٢٠١٥/٢٠١٤.

وبمقارنة تطور مصادر الدخل ما بين عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ و ٢٠١٥/٢٠١٤، يتبين انخفاض الدخل من العمل في كل من الحضر والريف لصالح الدخل من التحويلات الجارية (النقدية والسلعية)، كما يوضح شكل رقم (٣-٧)، حيث انخفض دخل العمل في الحضر من ٧٢% إلى ٦٤% مقابل ارتفاع الدخل من التحويلات الجارية من ١٦% إلى ٢٣%، بينما في الريف انخفض الدخل من العمل من ٧٧% إلى ٧١% وارتفع الدخل من التحويلات الجارية من ١٠% إلى ١٨%.

شكل (٣-٧): التوزيع النسبي للدخل وفقاً لمصادره في ريف وحضر الجمهورية (%) ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠١٤/٢٠١٥

٢٠٠٤/٢٠٠٥ ٢٠١٤/٢٠١٥

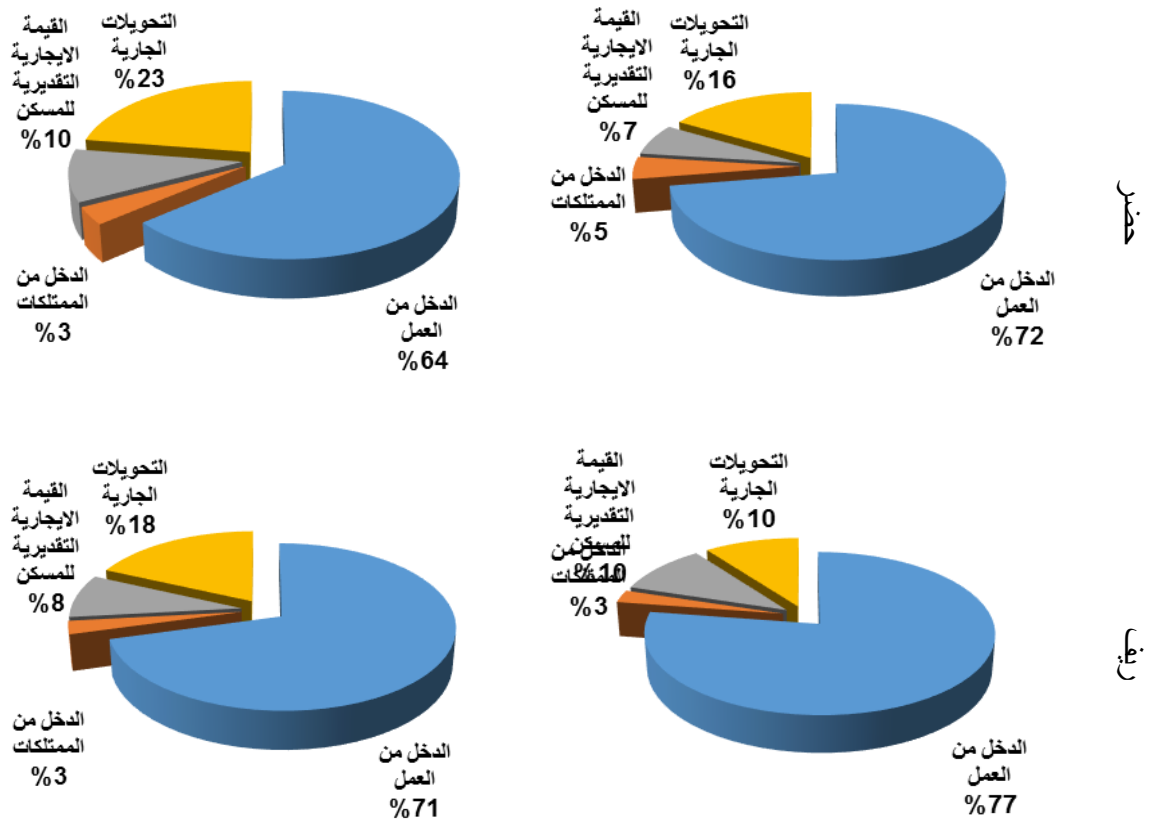

المصدر: محسوبة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠١٤/٢٠١٥.

وبمقارنة نصيب الفرد من الدخل السنوي الصافي للأسرة في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بين المحافظات، والذى بلغ ١٠٣٦١.٥ جنيه في المتوسط على مستوى الجمهورية، يتضح أن أعلى المحافظات تتصدرها المحافظات الحضرية وفي مقدمتها محافظة القاهرة ١٦٠٥٩.٥ جنيه ومحافظة بورسعيد ١٤٥٨١.٥ جنيه ومحافظة الإسكندرية ١٣٣٢٣.٦ جنيه ومحافظة السويس ١٢٠٧٨.٥ جنيه، وكذلك محافظات الحدود بمتوسط ١١٤٨٩.١ جنيه، أما أقل المحافظات من حيث نصيب الفرد من الدخل السنوي الصافي للأسرة فهي محافظة سوهاج ٥٨٨٨.٥ جنيه ومحافظة أسيوط ٦٦٤٦.١ جنيه ومحافظة الأقصر ٧٢٠٠.٦ جنيه وباقي محافظات الصعيد، وكذلك الحال بالنسبة لنصيب الفرد من الإنفاق السنوي الصافي للأسرة، حيث تتصدر المؤشرات المحافظات الحضرية وفي مقدمتها بورسعيد وجاءت محافظات سوهاج وأسيوط والمنيا وقنا كأقل المحافظات، كما يوضح جدول رقم (٣-٨).

جدول (٣-٨)

متوسط الدخل والإنفاق السنوي بالجنيه للأسرة على مستوى المحافظات ٢٠١٤/٢٠١٥

المحافظة	متوسط الدخل السنوي الصافي للأسرة	متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي الصافي	متوسط الانفاق السنوي للأسرة	متوسط نصيب الفرد من الانفاق السنوي للأسرة ٢٠١٥
القاهرة	62074.1	16059.5	48488.6	12544.7
الإسكندرية	50989.4	13323.6	46338.9	12108.5
بورسعيد	57961.5	14581.5	52166.1	13123.5
السويس	49403.2	12078.5	44435	10863.8
دمياط	37403.5	9376.7	35038.7	8783.9
الدقهلية	41689	10730.5	34473.3	8873.2
الشرقية	46441.9	10871.1	37881	8867.2
القليوبية	47184.3	11121.4	38838.8	9154.4
كفر الشيخ	39909.5	9374	35478.1	8333.1
الغربية	40162.8	10189.4	35404.9	8982.3
المنوفية	48186.5	11070.2	38402.1	8822.4
البحيرة	38907.4	9053.9	31982.9	7442.5
الاسماعيلية	45393.5	10224.7	36327.5	8182.6
الجيزة	38803.5	9302.1	32979.8	7906
بنى سويف	36588.7	7773.7	31843.7	6765.6
الفيوم	40500.2	8546.9	34519.2	7284.7
المنيا	35829.5	7675.9	28042.3	6007.6
اسيوط	34072	6646.1	27839.5	5430.3
سوهاج	28712.5	5888.5	25163.3	5160.6
قنا	36476.6	7759.3	29441.8	6262.8
اسوان	40421	8814.7	30800.2	6716.7
الاقصر	34495	7200.6	31754.1	6628.4
محافظات الحدود	56019.4	11489.1	43138.9	8847.4
الجملة	44193.8	10361.5	36709.8	8606.8

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٤/٢٠١٥.

ويحتل الطعام والشراب الجزء الأكبر من إنفاق الأسرة السنوي، بنسبة ٤٤.٩% على مستوى الجمهورية (٤٠.٨% حضر و ٥٠.٣% ريف) في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وإن انخفضت هذه النسبة إلى ٣٤.٥% في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ (٣٠.٢% حضر و ٣٩.٣% ريف)، حيث تبلغ قيمة متوسط الاستهلاك

الفعلي السنوي للأسرة من الطعام والشراب ١٢٩٤٠.٥ جنيه في الحضر مقابل ١٢٢٧٦.٥ جنيه في الريف، كما يوضح جدول رقم (٣-٩).

يليه في ذلك الإنفاق على المسكن ومستلزماته بنسبة ١٦.١% على مستوى الجمهورية في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (١٥.١% حضر و ١٧.٥% ريف) وإن زادت هذه النسبة بشكل طفيف في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ١٧.٥% على مستوى الجمهورية مع ارتفاعها في الحضر إلى ١٨.٩% وانخفاضها في الريف إلى ١٥.٩%.

جدول (٣-٩)

التوزيع النسبي لمتوسط إنفاق الأسرة السنوي بحضر وريف الجمهورية

على أقسام الإنفاق الرئيسية عامي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ و ٢٠١٥/٢٠١٤

المجموعة	٢٠٠٥/٢٠٠٤			٢٠١٥/٢٠١٤		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
الطعام والشراب	40.8%	50.3%	44.9%	30.2%	39.3%	34.5%
مشروبات كحولية ودخان ومكيفات	2.8%	3.2%	3.0%	4.5%	4.9%	4.7%
ملابس واقمشة واغطية قدم	8.2%	8.2%	8.2%	5.2%	6.1%	5.6%
المسكن ومستلزماته	15.1%	17.5%	16.1%	18.9%	15.9%	17.5%
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية واعمال الصيانة الاعتيادية	4.6%	4.0%	4.4%	4.0%	4.2%	4.1%
الخدمات والرعاية الصحية	4.5%	3.5%	4.1%	10.0%	10.1%	10.0%
الانتقالات والنقل	5.1%	2.9%	4.2%	7.3%	5.2%	6.3%
الاتصالات	3.2%	1.2%	2.4%	2.9%	2.0%	2.5%
الثقافة والترفيه	3.5%	1.5%	2.6%	2.2%	2.0%	2.1%
التعليم	4.2%	1.9%	3.2%	6.1%	3.3%	4.8%
المطاعم والفنادق	3.8%	2.8%	3.4%	4.7%	3.2%	4.0%
السلع والخدمات المتنوعة	4.0%	2.9%	3.6%	4.0%	3.8%	3.9%
إجمالي الاستهلاك الفعلي	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٠٥/٢٠٠٤ و ٢٠١٥/٢٠١٤.

ويوضح جدول رقم (٣-١٠) متوسط نصيب الأسرة من الإنفاق في المحافظات على أهم أقسام الإنفاق الأساسية في ٢٠١٥/٢٠١٤، على النحو التالي:

- الإنفاق على الطعام والشراب: أقل نسبة للاستهلاك الفعلي للأسرة من الطعام والشراب في محافظة القاهرة ٢٦% يليها في ذلك محافظات بورسعيد والجيزة والقليوبية والاسكندرية والسويس بنسب تتراوح ما بين ٣٠% لمحافظة بورسعيد و ٣٣% لمحافظة السويس، بينما أعلى نسبة للاستهلاك الفعلي للأسرة من الطعام والشراب في محافظة الأقصر ٤٣.١% تليها محافظتا سوهاج ٤١.٦% والبحيرة ٤١.٢%.

- الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية: أقل نسبة إنفاق على الخدمات والرعاية الصحية في محافظة أسوان ٦.٦% يليها محافظات الإسماعيلية ٧% وقنا ٨.٢% والمنيا ٨.٣%. بينما أعلى نسبة إنفاق على الخدمات والرعاية الصحية في محافظة دمياط ١٣.٤% تليها محافظة كفر الشيخ ١٢.٥% ومحافظة البحيرة ١٢.٢%.
- الإنفاق على التعليم: ٤.١% أقل نسبة انفاق على التعليم (للأسر التي لديها أفراد ملتحقين بالتعليم) في محافظة المنيا يليها محافظتا قنا ٤.٢% وأسوان ٥.٥%، بينما أعلى نسبة انفاق على التعليم (للأسر التي لديها افراد ملتحقون بالتعليم) هي محافظة القاهرة ١٣.٦% يليها محافظتا الإسكندرية ١٢.٥% والجيزة ١١.٩%.

جدول (٣-١٠)

نسبة الاستهلاك/الإنفاق على أقسام الإنفاق الأساسية إلى إجمالي الإنفاق الكلي للأسرة وفقا للمحافظات عام ٢٠١٤/٢٠١٥

المحافظة	الطعام والشراب	المسكن	التعليم*	الخدمات والرعاية الصحية
القاهرة	26.0%	20.9%	13.6%	10.3%
الإسكندرية	31.9%	18.2%	12.5%	8.8%
بورسعيد	29.8%	24.5%	9.8%	8.9%
السويس	33.0%	17.9%	9.5%	9.9%
دمياط	35.9%	17.8%	7.4%	13.4%
الدقهلية	34.8%	18.0%	9.0%	11.5%
الشرقية	38.2%	15.2%	7.7%	10.8%
القليوبية	31.0%	15.5%	10.2%	11.7%
كفر الشيخ	36.3%	14.8%	7.7%	12.5%
الغربية	37.1%	15.9%	8.8%	11.1%
المنوفية	36.4%	14.3%	7.3%	9.1%
البحيرة	41.2%	15.9%	7.2%	12.2%
الإسماعيلية	39.0%	17.1%	6.5%	7.0%
الجيزة	30.1%	19.2%	11.9%	10.0%
بنى سويف	38.8%	15.3%	6.5%	8.8%
الفيوم	38.7%	15.9%	6.0%	8.2%
المنيا	39.9%	17.6%	4.1%	8.3%
أسيوط	39.9%	19.1%	5.7%	8.6%
سوهاج	41.6%	15.5%	6.1%	8.6%
قنا	39.8%	17.5%	4.2%	7.3%
أسوان	38.0%	17.1%	5.5%	6.6%
الأقصر	43.1%	14.3%	6.2%	8.5%
الإجمالي	34.4%	17.5%	9.2%	10.0%

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٤/٢٠١٥.

* وذلك للأسر التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم.

- الإنفاق على المسكن: أقل نسبة إنفاق على المسكن في محافظتي الأقصر والمنوفية ١٤.٣% يليهما محافظات الشرقية ١٥.٢% وبنى سويف ١٥.٣%، والقليوبية وسوهاج ١٥.٥% لكل منها، بينما أعلى نسبة إنفاق على المسكن ٢٤.٥% في محافظة بورسعيد تليها محافظات القاهرة ٢٠.٩% والجيزة ١٩.٢% وأسيوط ١٩.١%.
- ونسبة ٦٧.١% من متوسط إنفاق الأسرة على المسكن والبالغ ٦٤٢٨.٤ جنيه على مستوى الجمهورية، هي قيمة الإيجار المقدر للوحدات السكنية المملوكة لشاغليها أو المعطاة لهم كميزة عينية أو هبة، و ٦.٦% هي نسبة الانفاق على الإيجارات الفعلية (قيمة الإيجار الذى يدفعه المستأجرون لمالكي المسكن سواء كان سكنا أساسيا أو ثانويا).
- وعلى مستوى الجمهورية، تبلغ نسبة الأسر التي تمتلك مسكنا ٧٥.٩% يليها الأسر التي تؤجر مسكنا (قديما /جديدا/مفروشا) ١٣.٣%، ثم الأسر التي تحوز مسكنا على سبيل الهبة أو المزايا العينية، وتزيد نسبة الأسر التي تمتلك مسكنا في الريف ٨٣.٣% مقابل انخفاض الأسر التي تؤجر مسكنا إلى ٢.٨%، كما يوضح شكل رقم (٣-٨).
- وكما يوضح جدول رقم (٣-١١) فإن محافظة البحر الأحمر تنخفض فيها نسبة الأسر التي تمتلك مسكنا ٥٣.٣%، بينما تصل نسبة الأسر التي تؤجر مسكنا ٣٥.٢%، يليها في ذلك محافظة القاهرة حيث تصل نسبة الأسر التي تمتلك مسكنا ٥٧.٩% بينما تصل نسبة الأسر التي تؤجر مسكنا ٣٧.٦%. وفي مقابل ذلك فإن محافظة البحيرة الأعلى في امتلاك الأسر لمسكن ٨٨.٣% مقابل ٣.٩% إيجار يليها في ذلك محافظة الوادي الجديد ٨٧.٤% للتمليك مقابل ٨.١% للإيجار.

شكل (٣-٨): التوزيع النسبي للأسر وفقاً لنوع حيازة المسكن
على مستوى الجمهورية وفقاً لتعداد ٢٠١٧ (%)

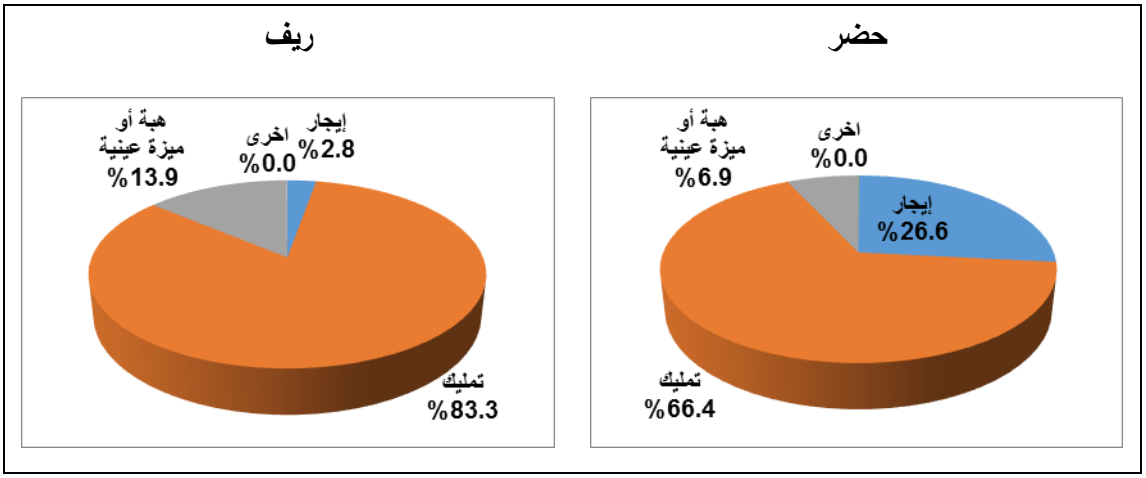

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧.

جدول (3-11)

التوزيع النسبي للأسر وفقاً لنوع حيازة المسكن

على مستوى المحافظات وفقاً لتعداد ٢٠١٧ (%)

المحافظة	إيجار	تمليك	هبة أو ميزة عينية	اخرى
القاهرة	37.6%	57.9%	4.4%	0.0%
الإسكندرية	23.3%	74.0%	2.6%	0.0%
بورسعيد	15.9%	79.5%	3.7%	0.9%
السويس	28.6%	63.8%	7.6%	0.0%
دمياط	10.0%	78.1%	11.9%	0.0%
الدقهلية	6.8%	77.7%	15.5%	0.0%
الشرقية	7.1%	78.9%	14.0%	0.0%
القليوبية	19.6%	66.3%	14.1%	0.0%
كفر الشيخ	3.8%	85.1%	11.1%	0.0%
الغربية	7.5%	82.5%	10.0%	0.0%
المنوفية	5.1%	83.9%	11.0%	0.0%
البحيرة	3.9%	88.3%	7.7%	0.0%
الاسماعيلية	15.1%	75.3%	9.6%	0.0%
الجيزة	24.9%	66.1%	8.9%	0.0%
بنى سويف	5.2%	81.1%	13.7%	0.0%
الفيوم	4.9%	78.6%	16.4%	0.0%
المنيا	3.4%	84.0%	12.7%	0.0%
أسيوط	5.5%	80.9%	13.6%	0.0%
سوهاج	4.9%	82.9%	12.2%	0.0%
قنا	4.8%	81.5%	13.8%	0.0%
أسوان	7.1%	84.0%	8.9%	0.1%
الأقصر	6.8%	84.7%	8.5%	0.0%
البحر الأحمر	35.2%	53.3%	11.0%	0.5%
الوادي الجديد	8.1%	87.4%	4.5%	0.0%
مطروح	9.0%	86.1%	4.9%	0.0%
شمال سيناء	9.1%	84.5%	3.8%	2.7%
جنوب سيناء	29.6%	68.1%	2.0%	0.3%
إجمالي الجمهورية	13.3%	75.9%	10.8%	0.0%

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧.

٣-٤ معدل اتصال الأسر بالمرافق العامة

تعد نسبة الاتصال بالمرافق العامة من المؤشرات الدالة على الأوضاع المعيشية للسكان، ولذلك يقتصر هذا الجزء على تناول المحافظات حسب الريف والحضر، دون التطرق إلى المدن التي يتم تناولها بالتفصيل لاحقا، وكما يوضح الجدول رقم (٣-١١)، فإن خدمة اتصال الأسر بالكهرباء تغطى كامل الجمهورية بنسبة زادت من ٩٩.٠٧% إلى ٩٩.٧% ما بين تعدادي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧، أما بالنسبة لاتصال الأسر بالشبكة العامة لمياه الشرب فقد زادت على مستوى الجمهورية زيادة طفيفة من ٩٦.٦% إلى ٩٧% ما بين تعدادي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧، حيث مازالت بعض المناطق الريفية خاصة في محافظات الحدود تعانى من انخفاض نسب اتصال الأسر بشبكة المياه خاصة محافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء ومطروح، حيث تبلغ نسبة اتصال الأسر في الريف بشبكة المياه ٢٦.١% و ٣٤.١% و ٤٤.٧% على التوالي، كما يوضح الشكل رقم (٣-٩).

كما زادت نسبة اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي من ٤٦.٦% إلى ٥٥.٩% ما بين تعدادي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧، حيث مازال الكثير من القرى لم تصلها خدمة الصرف الصحي بعد، فكما يوضح شكل رقم (٣-١٠)، هناك عدد من المحافظات يقل اتصال الأسر في الريف بشبكة الصرف الصحي بها عن ٥% مثل البحر الأحمر ١.١٩% والأقصر ١.٢٧% وقنا ٣.٨%، كما تقل معدلات الاتصال بشكل عام في محافظات الصعيد.

شكل (٣-٩): معدل اتصال الأسر بشبكة مياه الشرب وفقاً لنتائج تعداد ٢٠١٧

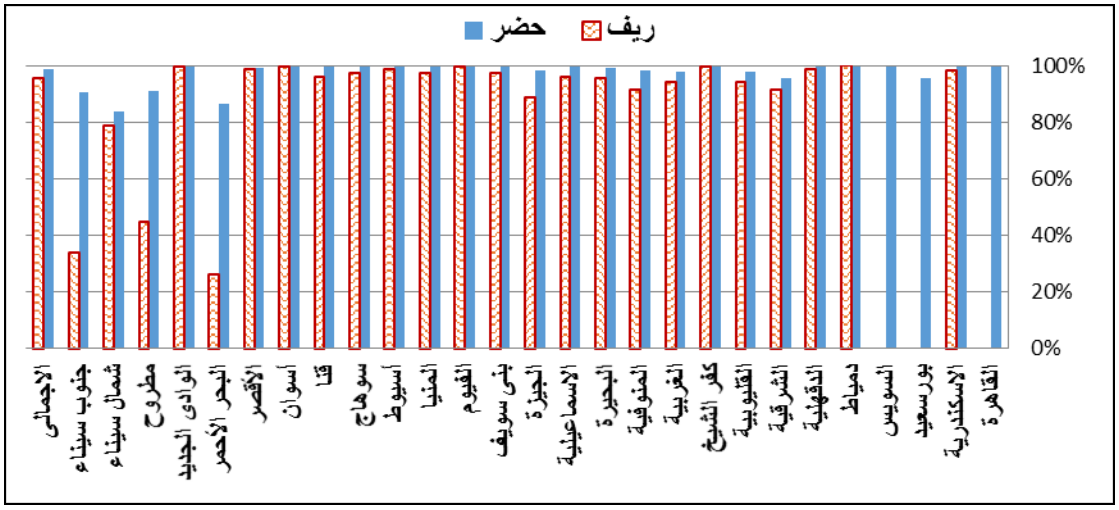

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧

جدول (٣-١٢)
نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة (الكهرباء/المياه/الصرف الصحي)
بمحافظات الجمهورية في تعدادي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧ (%)

المحافظة	2006			2017		
	الكهرباء	مياه الشرب	الصرف الصحي	الكهرباء	مياه الشرب	الصرف الصحي
القاهرة	99.33%	99.35%	90.39%	99.9%	99.52%	98.85%
الإسكندرية	99.68%	99.85%	83.56%	99.8%	99.8%	91.15%
بورسعيد	96.73%	94.57%	88.06%	96.8%	95.36%	89.84%
السويس	99.52%	99.94%	90.02%	99.9%	99.92%	91.26%
دمياط	99.92%	99.87%	61.9%	99.9%	99.94%	70.05%
الدقهلية	99.96%	97.48%	71.8%	99.8%	99.01%	81.92%
الشرقية	98.85%	93.52%	32.19%	99.8%	92.5%	41.75%
القليوبية	99.33%	98%	49.99%	99.8%	95.9%	67.29%
كفر الشيخ	99.31%	98.38%	21.26%	99.8%	99.61%	47.65%
الغربية	99.6%	98.31%	40.14%	99.8%	95.48%	62.66%
المنوفية	99.35%	96.21%	24.45%	99.8%	93.07%	42.38%
البحيرة	99.29%	92.24%	29.28%	99.7%	96.37%	31.04%
الاسماعيلية	99.46%	98.94%	49.95%	99.7%	97.88%	57.02%
الجيزة	99.33%	98.74%	67.07%	99.7%	94.9%	71.31%
بنى سويف	98.81%	93.86%	13.07%	99.8%	98.06%	34.52%
الفيوم	98.53%	98.9%	28.73%	99.8%	99.87%	44.66%
المنيا	98.51%	91.39%	12.98%	99.5%	97.94%	20.94%
أسيوط	98.55%	96.28%	10.31%	99.6%	98.88%	20.29%
سوهاج	98.6%	94.51%	13.16%	99.5%	97.98%	21.71%
قنا	98.67%	93.24%	9.58%	99.5%	96.63%	15.47%
أسوان	99.26%	99.39%	35.44%	99.7%	99.81%	42.48%
الأقصر	98.83%	99.01%	36.21%	99.8%	98.98%	24.60%
البحر الأحمر	94.12%	91.63%	35.42%	97.5%	84.58%	58.40%
الوادي الجديد	98.56%	99.38%	57.78%	99.8%	99.76%	60.41%
مطروح	87.47%	79.67%	21.33%	98.9%	74.21%	20.05%
شمال سيناء	88.48%	80.17%	39.58%	98.6%	80.06%	11.53%
جنوب سيناء	89.9%	82.8%	68.42%	95.3%	63.05%	76.11%
إجمالي الجمهورية	99.07%	96.6%	46.6%	99.7%	96.98%	55.89%

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧.والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب أهم مؤشرات التعداد ٢٠١٧.

شكل (٣-١٠): معدل اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي وفقاً لنتائج تعداد ٢٠١٧

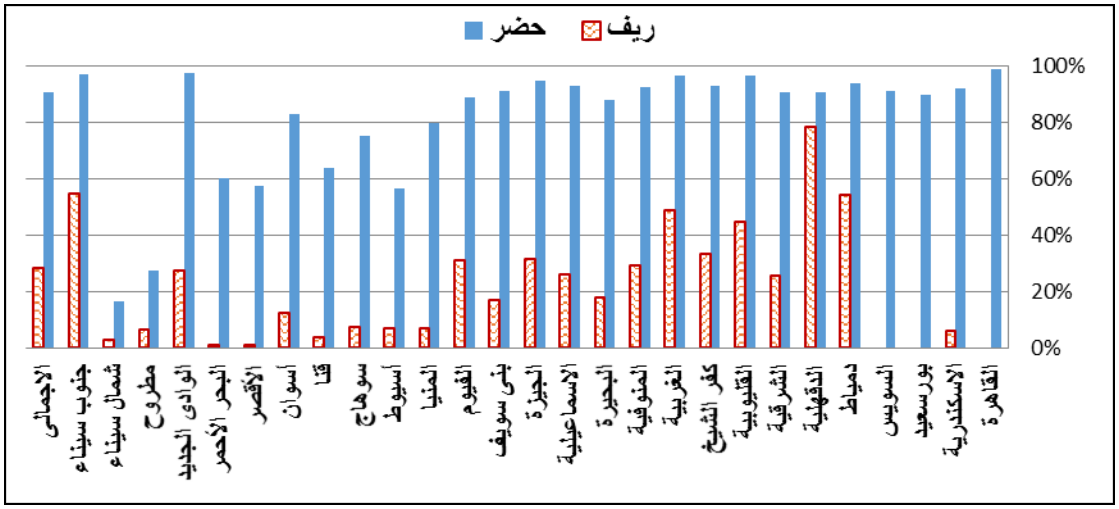

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧.

خاتمة

يتعرض الفصل الثالث لأهم التحولات الاقتصادية في المحافظات ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٧، حيث أوضحت نتائج الحسابات الإقليمية لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ ما يلي:

- يتركز معظم النشاط الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلى الإجمالي في محافظة القاهرة والتي تساهم بنحو ثُلث الناتج المحلى رغم أنها تضم ١٠.٦% فقط من السكان، وفقاً لبيانات الحسابات الإقليمية لعام ٢٠١٣/٢٠١٢،
- كذلك تتركز الأنشطة الاقتصادية عالية القيمة المضافة (الصناعية والتعدينية والسياحية) في عدد من المحافظات الحضرية والحدودية.
- ويتركز ناتج الزراعة في محافظات البحيرة والشرقية وكفر الشيخ والدقهلية والغربية والتي تمثل ٥٠% من ناتج نشاط الزراعة،
- بينما يتركز ناتج استخراج البترول في محافظات مطروح والبحر الأحمر وشمال سيناء بنسبة ٨١%،
- أما بالنسبة لنشاط الصناعات التحويلية فيتركز في عدد محدود من المحافظات وأهمها القاهرة ٣٥.٩% والجيزة ١٢.٩% والإسكندرية ١٢.٢%.
- وبالنسبة لتوزيع القوى العاملة حسب الحجم، فلم يشهد هيكل القوى العاملة تحولات تذكر ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٧، حيث يتضح منه تركز السكان والقوى العاملة في محافظات القاهرة

الكبرى والوجه البحري، حيث أن المحافظات التي تضم النسبة الأكبر من السكان يكون لديها عرض أكبر من القوى العاملة.

- لم تتغير مساهمة الإناث إلى الذكور في قوة العمل ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٧ (نسبة ١: ٣ تقريباً) مع استمرار انخفاض مساهمة الإناث في قوة العمل في محافظات الصعيد والحدود، حيث تقل عن ١٠% في محافظتي مطروح وجنوب سيناء في عام ٢٠١٧.
- زاد معدل البطالة من ٩.١% في عام ٢٠٠٧ إلى ١١.٨% في عام ٢٠١٧، ورغم اختلاف الاتجاهات ما بين ٢٠٠٧ و ٢٠١٧ في المحافظات إلا أن محافظتي الأقصر وأسوان تميزتا بارتفاع معدلات البطالة بهما بشكل منتظم.
- في عام ٢٠٠٧ كانت أعلى معدلات لأمية القوى العاملة في محافظات الفيوم وبنى سويف والبحيرة والمنيا ولم يختلف الوضع كثيراً في عام ٢٠١٧ حيث استمرت محافظات بنى سويف والفيوم وسوهاج والمنيا متصدرة معدلات أمية القوى العاملة مع انخفاض نسبها. حيث يلاحظ أن محافظات الصعيد باستثناء أسوان ترتفع فيها معدلات أمية القوى العاملة بشدة، وكذلك محافظتي كفر الشيخ والبحيرة.
- لم يختلف الوضع كثيراً من حيث ترتيب المحافظات في عام ٢٠١٧ من حيث نسبة المشتغلين في النشاط الزراعي وتصدرت محافظات البحيرة والمنيا وبنى سويف وكفر الشيخ. ويبدو هذا التوزيع متوافقا مع توزيع القوة العاملة وفقاً لمستوى التعليم، فالمحافظات التي ترتفع فيها معدلات أمية القوة العاملة تعتمد على العمل في نشاط الزراعة والعلاقة بينهما متشابكة.
- في عام ٢٠١٧، بلغ متوسط الأجر الأسبوعي ١٠٥٠ جنيه، وكان حده الأعلى في محافظة أسوان ١٨٤٥ جنيه ومحافظة السويس ١٣٩٩ جنيه، وحده الأدنى في محافظة المنوفية ٥٩٧ جنيه ومحافظة الفيوم ٦٣٧ جنيه. حيث مازالت محافظتا السويس وأسوان هما الأعلى من حيث متوسط الأجر الأسبوعي خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٧.
- يتباين مستوى المعيشة معبراً عنه بدخل الأسرة ما بين حضر وريف الجمهورية بشكل ملحوظ، ففي عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بلغ دخل الأسرة في الحضر ١.٤٦ مرة دخل الأسرة في الريف مقابل ١.٣٤ مرة في عام ٢٠١٥/٢٠١٤.
- بمقارنة نصيب الفرد من الدخل السنوي الصافي للأسرة في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بين المحافظات، والذى بلغ ١٠٣٦١.٥ جنيه في المتوسط على مستوى الجمهورية، يتضح أن أعلى المحافظات تتصدرها المحافظات الحضرية الأربعة وكذلك محافظات الحدود، أما أقل المحافظات من حيث نصيب الفرد من الدخل السنوي الصافي للأسرة فهي محافظات سوهاج وأسيوط والأقصر وباقي محافظات الصعيد.

- بلغت نسبة الإنفاق على الطعام والشراب ٣٤.٥% في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وأقل نسبة للاستهلاك الفعلي للأسرة من الطعام والشراب في محافظة القاهرة يليها في ذلك محافظات بورسعيد والجيزة والقليوبية والاسكندرية والسويس، بينما أعلاها في محافظات الأقصر وسوهاج والبحيرة.
- تعد نسب الاتصال بالمرافق العامة من المؤشرات الدالة على الأوضاع المعيشية للسكان، ورغم ارتفاع معدلات الاتصال بالكهرباء والمياه إلا أن بعض المناطق الريفية خاصة في محافظات الحدود تعانى من انخفاض نسب اتصال الأسر بشبكة المياه خاصة محافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء ومطروح.
- أما نسبة اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي فقد زادت من ٤٦.٦% إلى ٥٥.٩% ما بين تعدادي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧، حيث مازالت الكثير من القرى لم تصلها خدمة الصرف الصحي بعد، وهناك عدد من المحافظات يقل اتصال الأسر في الريف بشبكة الصرف الصحي بها عن ٥% مثل البحر الأحمر ١.١٩% والأقصر ١.٢٧% وقنا ٣.٨%، كما تقل معدلات الاتصال بشكل عام في محافظات الصعيد.

الفصل الرابع

النمو السكاني والتنمية العمرانية

٤-١ التنمية العمرانية على المستوى القومي

٤-١-١ تطور تمركز الاستقرار السكاني في العمران المصري

يوضح قياس معدلات الاستقرار الحضري وتطورها خلال فترات تعدادية مختلفة التحرك السكاني للتجمعات الحضرية والجذب السكاني بها، كما يوضح مراكز الجذب السكاني الحضري على المستوى القومي، حيث يتم قياسه من خلال نسبة الزيادة السكانية للتجمع الحضري خلال فترة معينة، مقارنة بنسبة الزيادة السكانية لحضر الجمهورية خلال نفس الفترة. ونتيجة قياس معدلات الاستقرار الحضري خلال الفترة التعدادية من عام ١٩٧٦ إلى عام ٢٠١٧، وقياس معدلات الاستقرار الريفي (لمراكز المدن) خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠١٧، ويمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

- تعتبر مدن إقليم الدلتا الأكثر نمواً في الاستقرار السكاني بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦، ثم ضعف الاستقرار بها بين ١٩٩٦ و٢٠٠٦ و٢٠١٧. ويعتبر هذا دلالة على الانتشار الحضري في ظهير تلك المدن.
- مدن محافظات شمال وجنوب سيناء غير مستقرة سكانياً خلال الفترة ١٩٧٦ و٢٠١٧، بالإضافة إلى مدن محافظة الوادي الجديد ومحافظة أسيوط، عدا كل من مدينة الفرافرة ومدينة أسيوط الجديدة وساحل سليم والغنايم التي يتنامى فيها الاستقطاب السكاني.
- يعتبر الاستقرار متذبذبا ما بين النمو والتداعي في مدن محافظات جنوب الصعيد خلال الفترة ١٩٧٦ و٢٠١٧، ويتنامى الاستقرار في كل من مدينة جهينة والكوثر ونجع حمادي وأسوان.
- المدن الجديدة حول القاهرة الكبرى الأكثر نمواً في الاستقرار السكاني بين ١٩٩٦ و٢٠٠٦ و٢٠١٧ وتظهر معدلات استقرار حضري كبيرة في الفترة ٢٠٠٦ و٢٠١٧ وخاصة في مدن الجيل الأول.[١]
- ظهور دور واضح للمدن الكبرى (عواصم المحافظات والمدن الصناعية) في محافظات البحر الأحمر وجنوب مصر في الاستقرار بين ٢٠٠٦ و٢٠١٧.

---

[١] تنقسم المدن الجديدة في مصر إلى أربعة أجيال تبعا لتاريخ إنشائها، وتعتبر مدن الجيل الأول أولى المدن الجديدة مثل مدينة السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات و15 مايو والصالحية الجديدة، وبدأ العمل بها منذ 25 سنة تقريبا.

- تنامي الاستقرار في نطاق مناطق استصلاح الأراضي شرق وغرب الدلتا خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠١٧. كما يتزايد الاستقرار بريف مراكز محافظات وسط الصعيد (الفيوم، المنيا، بني سويف) نتيجة تأثرها بمشروعات استصلاح الأراضي بالإضافة إلى المشروعات الصناعية. بينما يتداعى الاستقرار الريفي بمحافظات جنوب الصعيد.

ويوضح ملحق (١) فئات الاستقرار الحضري للمدن مجمعة بين أربعة تعدادات من عام ١٩٧٦ حتى عام ٢٠١٧، واستقرار ريف مراكز الجمهورية خلال الفترة ١٩٩٦ و٢٠١٧ وذلك وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان.

٤-١-٢ معدلات النمو السكاني للمدن

تتأثر معدلات النمو السكاني للمدن بزيادة معدلات الاستقرار السكاني الحضري بها، وتمثل مراكز للجذب السكاني الحضري على المستوى القومي، كما تعبر عن ديناميكية الحراك والجذب السكاني للمدن، ومن دراسة معدلات النمو السكاني للمدن خلال الفترات التعدادية المختلفة من عام ١٩٧٦ إلى عام ٢٠١٧ وفقاً لإحصاءات التعداد العام للسكان من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ظهرت بعض المدن التي يزيد بها معدل النمو السكاني عن ٣% فأكثر، والتي تمثل مراكز الاستقرار السكاني الحضري، ويمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

- المدن التي أظهرت أعلى معدلات نمو سكاني (أكبر من ٣%) في الفترة بين ١٩٧٦ و١٩٨٦ كانت تتركز في المدن حول المحافظات الحضرية بالأخص القليوبية والجيزة، وكذلك مدن المحافظات التي تقع في نطاق مشروعات الاستصلاح مثال البحيرة والشرقية. كما أظهرت مدن البحر الأحمر ومرسى مطروح معدلات نمو سكاني مرتفعة عن معدلات النمو السكاني للجمهورية، وهو ما يؤكد أن التنمية السياحية في هذه المناطق كان لها أثر على النمو السكاني بهذه المناطق.
- أيضاً محافظات الصعيد وبالأخص أسيوط وسوهاج وبعض مدن بنى سويف وقنا والمنيا بها معدلات نمو أكبر من ٣% في نفس الفترة. وقد حافظت مدن القناة (بورسعيد والاسماعلية والسويس) على النمو السكاني المرتفع أيضاً في هذه الفترة. أما مدن الدلتا في محافظات المنوفية فقد أظهرت أعلى معدلات نمو لمدنها، بينما تباينت في الغربية والدقهلية والتي أظهرت معدلات نمو مرتفعة في المدن حول المراكز الصناعية.

- وفي الفترة التعدادية ١٩٩٦-٢٠٠٦ تراجعت معدلات النمو السكاني للمدن التي أظهرت أعلى معدلات في الفترات السابقة مع ثبات بعضها، وهي المدن التي استمرت في جذبها السكاني وبالتالي ثباتها في التمركز الحضري، وهي إما مدن صناعية أو مدن تمثل المراكز الحضرية الوحيدة ذات الثقل الخدمي في محافظاتها (نجع حمادي ومطاي). وأيضاً استمرت مدن محور البحر الأحمر والساحل الشمالي والاسماعيلية في معدلات نموها المرتفع.
- فقدت باقي المدن التي كانت تمثل معدلات نمو مرتفعة في الفترة بين ١٩٧٦ و١٩٨٦ أو بين ١٩٨٦ و١٩٩٦ مواقعها، حتى مدن المحافظات الحضرية والتي حول المحافظات الحضرية، واحتفظت التجمعات التي دخلت في نطاق الكتلة الحضرية للقاهرة والجيزة بمعدلات النمو المرتفعة، مثال الصف وكرداسة والخصوص وشبرا الخيمة. كما ظهرت معدلات نمو مرتفعة بالجيل الأول والثاني للمدن الجديدة في نطاق الأقاليم الحضرية الكبرى وحولها[١]. حيث استفادت هذه المدن من التمركز الحضري الكبير في المحافظات الحضرية.
- بينما في الفترة بين ٢٠٠٦-٢٠١٧ تراجعت معدلات النمو السكاني للمدن التي أظهرت أعلى معدلات في الفترات السابقة مع ثبات بعضها، وهي المدن التي استمرت في جذبها السكاني وهي إما مدن صناعية أو مدن تمثل المراكز الحضرية الوحيدة ذات الثقل الخدمي في محافظاتها. كما ظهرت معدلات نمو مرتفعة للتجمعات الجديدة مثل أسيوط الجديدة وسوهاج الجديدة وبني سويف الجديدة والعاشر من رمضان و٦ أكتوبر والعلمين، ومدن مناطق الاستصلاح مثل الصالحية الجديدة ووادي النطرون وغرب النوبارية، والمدن التي تقع في ظهير الأقاليم الحضرية مثل كرداسة، كما ارتفعت معدلات النمو بمدن شرق خليج السويس مثل مدينة الطور ورأس سدر وأبو زنيمة بتأثير المشروعات الإقليمية المحيطة والمحاور الجديدة.
- ويوضح ملحق (٢) المدن التي حققت معدلات نمو سكاني (٣% فأكثر) بين الفترات التعدادية ١٩٧٦-٢٠١٧.

٤-١-٣ معدلات التغير السكاني للمدن

نتيجة لدراسة معدلات التغير السكاني للتجمعات الحضرية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧ على المستوى القومي كانت النتائج على النحو التالي:

[١] تنقسم المدن الجديدة في مصر إلى أربعة أجيال تبعا لتاريخ إنشائها، ومدن الجيل الثاني مثل مدينة بدر والعبور والشيخ زايد وبني سويف الجديدة والمنيا الجديدة والنوبارية الجديدة.

- تغير الحجم السكاني للمدن الجديدة بنسبة أكبر من ٧٥% من حجم سكانها الأساسي، خاصة الواقعة في نطاق تأثير الأقاليم الحضرية الكبرى مثل الشروق وبدر وبرج العرب، بالإضافة إلى مدينة أسيوط الجديدة وغرب النوبارية ودمياط الجديدة والشيخ زايد والصالحية والعبور وسوهاج الجديدة، بالإضافة إلى المدن المتوسطة في نطاق تأثير الأقاليم الحضرية مثل مدينة البرلس وجمصة وأجا وادفو ورأس البر. وهي مدن تقع في الفئة الحجمية من ٥٠ -١٠٠ ألف نسمة مثل دمياط الجديدة، وأقل من ٥٠ ألف نسمة مثل جمصة.
- يتركز التغير السكاني (من ٥٠% إلى ٧٥%) في بني سويف الجديدة ومدينة وادي النطرون وإيتاي البارود بمحافظة البحيرة بتأثير مشروعات الاستصلاح، ومدينة كرداسة والعاشر من رمضان بتأثير الإقليم الحضري. وهي مدن تقع في الفئة الحجمية من ١٠٠-٢٥٠ ألف نسمة مثل العاشر من رمضان، والفئة الحجمية أقل من ٥٠ ألف نسمة مثل الكوثر وبني سويف الجديدة.
- بينما يتركز التغير السكاني في الفئة من (٣٥%-٥٠%) خاصة في محافظات شمال وجنوب الصعيد في كل من مدينة أبو تيج والغنايم وصدفا بأسيوط وكلابشة وكوم امبو ودروة والبصيلية بأسوان وإهناسيا والفشن وسمسطا وببا وناصر بمحافظة بني سويف، والعدوة بالمنيا، وسنورس وإطسا وابشواي بمحافظة الفيوم. بالإضافة إلى مدينة السويس ومدن محافظة الشرقية مثل مدينة الحسينية والقنايات ومنيا القمح ومشتول السوق وأولاد صقر والإبراهيمية وههيا بتأثير المشروعات الإقليمية المحيطة.
- كما ظهرت فئة التغير السكاني من (٣٥%-٢٥%) من جملة حجم سكان المدن، في كل من مدن محافظة المنوفية والشرقية وكفر الشيخ ومدن محافظة الوادي الجديدة عدا مدينة الفرافرة (من٣٥%-٥٠%)، ومدن محافظة سوهاج.
- في الصعيد كان أكبر تغير سكاني لمدن الصعيد متوسطا بين ٣٥ لأقل من ٥٠% والملاحظ أنها بعيدة عن المدن العواصم وأنها مدن صناعية ثانوية، ويعني هذا أن المدن الكبرى والعواصم في الصعيد فقدت جزء من التمركز الحضري لصالح المدن الثانوية. وقد يدل هذا على ارتباط التحرك السكاني في الصعيد بالدفع في مشروعات التنمية.
- أما باقي المدن المصرية فلم تشهد تغيرا واضحا في حجم سكانها، فقد سجلت معدل تغير في نموها السكاني أقل من ٢٥% وهي تمثل حوالي ٣٧ % من المدن المصرية، كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (٤-١)

معدلات تغير سكان المدن في الفترة بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٧

نسبة التغير السكاني ما بين عامي ٢٠٠٦ -٢٠١٧	عدد المدن	% عدد المدن
التغير في حجم السكان أكثر من ٧٥%	21	9.1%
التغير في حجم السكان من ٥٠% لأقل من ٧٥%	9	3.9%
التغير في حجم السكان من ٣٥% لأقل من ٥٠%	50	21.7%
التغير في حجم السكان من ٢٥% لأقل من ٣٥%	65	28.3%
التغير في حجم السكان أقل من ٢٥%	85	37.0%
الإجمالي	230	100.0%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، عام ٢٠٠٦، ٢٠١٧

وبمقارنة معدلات النمو السكاني للمدن التي أظهرت أعلى معدلات نمو سكاني بنتائج تحليل فئات التغير في حجم سكانها خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٧ وفقاً لبيانات تعداد السكان الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، واعتبارها فترة تراكمية لاستمرار معدلات النمو السكاني من عدمه. فقد أظهرت الدراسة ما يلي:

- أثرت معدلات النمو السكاني للمدن في التغير في حجم سكان المدن الجديدة، خاصة الواقعة في نطاق تأثير الأقاليم الحضرية الكبرى مثل الشروق وبدر وبرج العرب، بالإضافة إلى مدينة أسيوط الجديدة وغرب النوبارية ودمياط الجديدة و٦ أكتوبر والشيخ زايد والصالحية والعبور وسوهاج الجديدة والعاشر من رمضان، حيث تغير حجم سكانها بنسبة (من ٥٠%-٧٥%) من حجم سكانها الأساسي.
- كما أثرت في نمو المدن المتوسطة في نطاق تأثير الأقاليم الحضرية مثل مدينة البرلس وجمصة وأجا وأدفو ورأس البر وأطفيح والكوثر، حيث تغير حجم سكانها بنسبة أكبر من ٧٥% من حجم سكانها الأساسي. والمدن المتوسطة الواقعة في نطاق تأثير مشروعات استصلاح الأراضي والمشروعات الإقليمية مثل مدينة إيتاي البارود وههيا، حيث كان معدل التغير بهما (من ٥٠%-٧٥%).

٤-٢ الأنشطة الاقتصادية بحضر الجمهورية

تؤثر زيادة سكان الحضر على المستوى القومي والتي تبلغ نسبتها ٤٢% من جملة سكان الجمهورية عام ٢٠١٧ على تنوع الأنشطة الاقتصادية للسكان وتوطن أنشطة جديدة غير التقليدية. كما تؤثر هذه الأنشطة على مستوى التنمية الاقتصادية للمحافظات والمدن التي تعتبر محركات الاقتصاد على المستوى الإقليمي والقومي.

وتعتبر الأنشطة الأولية هي أنشطة الزراعة والصيد والتعدين، والأنشطة الثنائية هي الصناعات التحويلية والتشييد والبناء)، وتشمل الأنشطة الثلاثية كلا من الانشطة التجارية والخدمات الإقليمية والعامة والاجتماعية وعمالة النقل والتخزين والمرافق، والأنشطة الرباعية والخماسية تشمل العاملين في الخدمات التصديرية مثل قطاع السياحة والفنادق والمطاعم والعاملين في الوساطة المالية والبنوك والمال والأعمال والعاملين في أنشطة التأمين بالإضافة إلى العاملين في أنشطة الجامعات والأنشطة العلمية والبحثية، ومن خلال هذه الدراسة يتضح الآتي:

- تتركز الأنشطة الرباعية والخماسية في قطبي التنمية الحضرية على المستوى القومي (مدينتي القاهرة والإسكندرية)، بالإضافة الى ٩ مراكز سياحية رئيسية تتضمن كلاً من مدينة (الغردقة/ شرم الشيخ/ العلمين/ طابا/ دهب/ نويبع/ مرسى علم)، بالإضافة إلى المراكز السياحية الأثرية التقليدية مثل مدينة الأقصر ومدينة أبو سمبل. ويبلغ عدد تلك المدن ١١ مدينة بنسبة ٣.٧% من إجمالي المدن على المستوى القومي.
- وتتركز الأنشطة الثلاثية في ٣٤ مدينة معظمها عواصم المحافظات المصرية مثل كل من مدينة (العريش/ الطور/ بورسعيد/ الاسماعيلية/ الزقازيق/ المنصورة و طلخا/ دمياط/ كفر الشيخ/ طنطا/ شبين الكوم/ دمنهور/ مرسى مطروح/ بنها/ الجيزة/ بنى سويف/ الفيوم/ المنيا/ الخارجة/ اسيوط/ سوهاج/ قنا/ اسوان) بالإضافة الى مراكز الخدمات الإقليمية النشطة مثل مدن (سفاجا/ القصير/ راس غارب/ الزعفرانة/ طلخا/ شربين/ السنطة/ بركة السبع/ الداخلة/ البويطي/البداري/ رأس سدر)، بالإضافة إلى عدد من المدن الجديدة السكنية التابعة مثل مدن (القاهرة الجديدة/ الشروق/ العبور/ بنى سويف الجديدة) بالإضافة إلى المدن الجديدة التي نجحت في إحداث التنوع الاقتصادي في مرحلة ما بعد التصنيع، خاصة مدينة العاشر من رمضان.
- كما بلغ عدد المدن التي يتركز بها الأنشطة الثنائية التصنيعية خاصة الصناعات التحويلية ٣٠ مدينة، هي المراكز الصناعية الكبرى النشطة حالياً وتضم القلاع الصناعية التقليدية مثل كل من مدينة (شبرا الخيمة/ السويس/ كفر الدوار/ المحلة/ كفر الزيات/ اجا/ ميت غمر/ دمياط/ كفر سعد/ فارسكور/ زفتى/ السنطة/ وادى النطرون/ قويسنا/ قليوب/ الخانكة/ طوخ/ شبين القناطر/ الصف/ أطفيح/ الحوامدية/ البدرشين / الكريمات / بلبيس/ قوص/ نجع حمادي/ ادفو/ ملوى)، المدن الصحراوية الصناعية خاصة التي بها العمالة بالأنشطة البترولية والاستخراجية مثل مدن أبو زنيمه/ رأس غارب)، بالإضافة إلى المدن الجديدة التي تعتبر بمثابة القلاع الصناعية الجديدة مثل مدن (٦ اكتوبر/ بدر/ الصالحية الجديدة/ النوبارية الجديدة/ السادات/ برج العرب الجديدة.

- بلغ عدد المدن في مرحلة الأنشطة الأولية (الاقتصاد التقليدي المعتمد على الموارد الطبيعية) ما يقدر ب ١٥٢ مدينة يتمركز معظمها بمحافظات جنوب الصعيد وبعض أجزاء شمال الدلتا والمحافظات الصحراوية.
- تعاني محافظات كل من إقليم شمال الصعيد وأسيوط وجنوب الصعيد من أولية الأنشطة الاقتصادية، حيث أن حوالي ٧٠% من المدن تغلب بها الأنشطة الأولية والثلاثية، فهي مراكز الخدمات الإقليمية الحكومية التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الحكومية في توطين الخدمات الإقليمية المتطورة والعليا، وعدد قليل من مراكز التنمية الصناعية الراكدة او المتداعية.
- بلغ عدد المحافظات التي يتركز بها الأنشطة الرباعية ٣ محافظات وهي محافظة القاهرة ومحافظتا جنوب سيناء والبحر الأحمر السياحيتين، كما بلغ عدد المحافظات التي يتركز بها الأنشطة الثلاثية (الخدمات الإقليمية والتجارة) ٦ محافظات وهي محافظة الجيزة والإسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والغربية والدقهلية. أما المحافظات الصناعية (محافظات الأنشطة الثنائية) فقد بلغ عددها ٧ محافظات وتضم كلا من محافظة القليوبية من ضمن إقليم القاهرة الكبرى ومحافظة البحيرة المتاخمة لمحافظة الإسكندرية الحضرية ومحافظة السويس الصناعية الحضرية ومحافظة الشرقية (الظهير لإقليم قناة السويس) ودمياط، ولم يظهر بجنوب مصر سوى محافظتان فقط صناعيتان هما محافظتا أسوان وقنا. ويوضح الملحق (٣) تنوع الأنشطة الاقتصادية بالمحافظات المصرية عام ٢٠٠٦.

٤-٣ البعد المكاني لحضر الجمهورية

٤-٣-١ الكثافة السكانية (نسمة/كم^2 من المساحة المأهولة)

ترتفع الكثافة السكانية في المساحات المأهولة بالسكان خاصة في الأقاليم الحضرية مثل إقليم القاهرة الكبرى (كل من القاهرة والجيزة والقليوبية) لأكثر من ٥٠٠٠ نسمة/كم٢. يليها إقليم الإسكندرية خاصة محافظة الإسكندرية ومحافظة البحيرة، ومحافظة دمياط والغربية ومحافظات الصعيد مثل محافظة المنيا وقنا وأسيوط وسوهاج لأكثر من ٢٠٠٠ نسمة/كم٢. وتنخفض في الأقاليم والمحافظات الصحراوية مثل محافظة الوادي الجديد وشمال وجنوب سيناء ومحافظة مطروح. وذلك وفقاً لبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء كتاب وصف المحافظات المصرية لعام ٢٠١٧. ويوضح ملحق (٤) حجم السكان بالنسبة للمساحة المأهولة ٢٠١٧.

٤-٣-٢ نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية بالمحافظات

تعبر قيمة معامل الانتشار والتركز عن نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية، حيث كلما انخفضت قيمة المعامل داخل الأقاليم دل ذلك على تجمع العمران في عدد محدد من مراكز العمران الرئيسية، ويظهر ذلك التباينات بين الأقاليم المختلفة، كما في المحافظات الحضرية مثل بورسعيد والسويس والإسكندرية والقاهرة، ويظهر العمران شبه المتجمع في كل من محافظة الوادي الجديد والبحر الأحمر والأقصر وشمال سيناء ومرسى مطروح ودمياط والإسماعيلية. بينما يعتبر عمران محافظات الصعيد والدلتا مشتتا في عدد أكبر من التجمعات العمرانية. وقد تم حساب معامل الانتشار وفقاً لبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧. ويوضح ملحق (٥) نمط التوزيع المكاني للتجمع المكاني للتجمعات العمرانية.

٤-٣-٣ الفئات الحجمية للتجمعات الحضرية

توضح الفئات الحجمية للمدن المصرية عام ٢٠١٧ الأهمية النسبية للمدن من حيث حجم السكان ومدى التوازن في هرم الأعداد والأحجام السكانية للمدن المصرية سواء المدن الصغرى أو المتوسطة أو الكبرى او المتروبوليتانية الحضرية. وينقسم التصنيف الحجمي للمدن إلى ٦ فئات على النحو التالي:

- **الفئة الحجمية أكبر من مليون نسمة:** وتشمل القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة، وتمثل نسبة ٤٢% من إجمالي حجم سكان حضر الجمهورية، ويوضح ذلك الاستقطاب والهيمنة والتركز الحضري في عدد محدود من المدن وغياب التدرج الهرمي.
- **الفئة الحجمية من ٥٠٠ ألف نسمة -مليون نسمة:** وتضم ٧ مدن مثل مدينة طنطا والمحلية الكبرى والجيزة وبورسعيد والسويس والمنصورة وأسيوط، وتضم ١٢% من حجم سكان حضر الجمهورية.
- **الفئة الحجمية من ٢٥٠-٥٠٠ ألف نسمة:** وتضم ٨ مدن مثل مدينة الإسماعيلية والزقازيق ودمياط والسادس من أكتوبر وأسوان ودمنهور والفيوم والخصوص، وتضم ٧.٣% من حجم سكان حضر الجمهورية.
- **الفئة الحجمية من ١٠٠-٢٥٠ ألف نسمة:** وتضم ٤١ مدينة مثل مدينة المنيا والأقصر وسوهاج وقنا والعاشر من رمضان والغردقة والعريش، وتضم ١٦.٥% من حجم سكان حضر الجمهورية.
- **الفئة الحجمية من ٥٠-١٠٠ ألف نسمة:** وتضم ٧٣ مدينة مثل مدينة دمياط الجديدة والصالحية وأبو المطامير والدلنجات وسمسطا ومشتول السوق وشربين، وتضم ١٤.٣% من حجم سكان حضر الجمهورية.

- **الفئة الحجمية أقل من ٥٠ ألف نسمة:** وتضم ١٠٨ مدينة مثل مدينة طوخ وكوم حمادة وكفر البطيخ وبني عبيد وكفر صقر، وتضم ٧.٥% من حجم سكان حضر الجمهورية. ويوضح الجدول والشكل التالي الفئات الحجمية للمدن وعدد المدن في كل فئة وإجمالي حجم السكان في كل فئة ونسبتهم من إجمالي حضر الجمهورية عام ٢٠١٧.

جدول (٤-٢)

الفئات الحجمية للمدن عام ٢٠١٧

الفئات الحجمية للمدن عام ٢٠١٧	عدد المدن	نسبة من إجمالي عدد المدن	إجمالي عدد سكان الحضر	نسبة من إجمالي سكان الحضر
أقل من ٥٠ ألف نسمة	108	45.0%	2796525	7.5%
من ٥٠-١٠٠ ألف نسمة	73	30.4%	5343517	14.3%
من ١٠٠-٢٥٠ ألف نسمة	41	17.1%	6175840	16.5%
من ٢٥٠-٥٠٠ ألف نسمة	8	3.3%	2732521	7.3%
من ٥٠٠ ألف نسمة -مليون نسمة	7	2.9%	4472164	12.0%
أكبر من مليون نسمة	3	1.3%	15864937	42.4%
الإجمالي	240	100.0%	37385504	100.0%

المصدر: التعداد العام للسكان عام ٢٠١٧، جدول (توزيع حجم السكان حسب فئات السن والنوع).

٤-٣-٤ تصنيف مراكز المدن طبقا لميزات الهجرة

يتم تحديد نسبة الهجرة الوافدة من إجمالي السكان ونسب المهاجرين بسبب العمل والتعليم والإقامة، حيث تعبر عن ديناميكية الحراك السكاني للتجمعات وإعادة توزيع السكان، بالإضافة إلى أهمية التجمع الذي يستقطب الهجرات السكانية إليه وقدرته على الجذب السكاني وتوفير فرص عمل ومركزية الخدمات الإقليمية به مما يوثر على حجم سكان التجمع وزيادة معدلات النمو السكاني. ووفقاً لبيانات التعداد العام للسكان عام ٢٠٠٦ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أوضحت نتائج تحليل الهجرة الوافدة من إجمالي السكان ونسب المهاجرين بسبب العمل والتعليم والإقامة على مستوى المراكز (حضر وريف) النقاط التالية:

- تمثل مناطق مشروعات الاستصلاح شرق وغرب الدلتا ومناطق التنمية السياحية ومحور القناة مناطق نشطة سكانياً واقتصاديا، حيث تجتذب نسبة هجرة تمثل بين ٢٠ و٥٠% من حجم السكان، وأن نسبة المهاجرين بهدف العمل والإقامة والتعليم تمثل نسبة بين ٣٠: ٥٥% من المهاجرين. وتمثل المدن الجديدة حول وفي نطاق القاهرة الكبرى والإسكندرية أيضاً نفس النسب، ولكن بمقارنة حجم التمركز السكاني في إقليم القاهرة والنطاق المحيط به يمكن إعطاء تصنيف آخر داخلي لهذه المجموعة.

- المجموعة الثانية مثل سبب الهجرة فيها أكبر من ٥٠% من الوافدين برغم أن نسبة الهجرة الوافدة من حجم السكان كانت تمثل أقل من ٣٨%، جميع حالات هذه الفئة هي من المدن الجديدة ما عدا حالة واحدة فقط وهي مركز الإسماعيلية. وهي نتيجة منطقية ولكنها أيضاً تصنف المدن الجديدة من حيث ديناميكيتها السكانية، وقد ظهرت هنا مدن دمياط الجديدة، بني سويف الجديدة، العاشر من رمضان، الشيخ زايد، العبور.
- المراكز التي مثلت مراكز جذب سكاني للهجرة الوافدة ولكن سبب الهجرة أعطى نسبا أقل كانت غالبيتها المراكز المتاخمة للمدن الكبرى في الصعيد، والمراكز بين إقليم الإسكندرية والمراكز الداخلية لمحافظة البحيرة وشمال الدلتا. وأيضاً الساحل الشمالي والبحر الأحمر والوادي الجديد، ولذلك فإن الدفع بفرص الاستثمار والعمل في هذه المناطق أو ظهيرها في الصعيد سيرفع من معدلات الهجرة إلى هذه المناطق وبالتالي حجم السكان.
- أما شرم الشيخ والعلمين وحلايب فهي مراكز الهجرة الوافدة بها ضعيفة تمثل أقل من ١٨% من حجم السكان، وباعتبار أن حجم السكان في هذه المناطق ضعيف فهي لا تؤثر على زيادة حجم سكانها، ولكن سبب الهجرة يعطي مؤشرا على أن الطلب على العمل في هذه المناطق مطلوب. ولذلك فإن زيادة المعروض من الفرص سيزيد من الهجرة الوافدة.
- أما باقي المراكز في وسط الدلتا (ماعدا مراكز محافظة المنوفية)، والمراكز البينية بين مراكز المدن الكبرى في الصعيد فتعتبر معدلات الهجرة الوافدة لها من حجم السكان أو سبب الهجرة للعمل والإقامة ضئيلة تمثل أقل من ٢٥%. وإذا ربطنا هذا بالاستقرار الحضري لمدن هذه المراكز نجد أنها أيضاً شهدت إما عدم استقرار أو تداعي أو استقرار بطيء، فهي نتيجة تؤكد أن المدن هي المحرك الأساسي للهجرات في نطاقها الريفي أو ظهيرها، وأن الدلتا بدأت تفقد دورها في الجذب السكاني بالرغم من ارتفاع الكثافات السكانية بها نتيجة تراكمات النمو السكاني. لذلك يجب ربطها بفرص خارجية للتنمية بعيدا عن حدودها الحالية. ويوضح ملحق (6) تصنيف فئات الحراك السكاني اعتمادا على الهجرة للمراكز في الفترة بين ١٩٩٦ و٢٠٠٦.

٤-٤ مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي

وفي إطار تحليل مؤشرات التنمية العمراينة على المستوى المحلي، يوضح الجدول التالي (٤-٤) أهم مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي وتوضيح كيفية استخدامها.

جدول رقم (٤-٤)
مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي

المؤشر	الدلالة
٤-٤-١ مؤشرات البيئة العمرانية: ملاحق أرقام ١٠ و١١ و١٢	
المباني السكنية طبقاً لنوع المسكن	• يلاحظ أن العمارات السكنية هي النسبة السائدة بين المباني السكنية في مدن محافظات الجمهورية، حيث تتراوح ما بين أكثر من ٩٠ % وخاصة في المدن الجديدة، وتنخفض عن ٥٠% في مدن محافظات أسوان والوادي الجديد وبعض المدن السياحية مثل مدينة رأس البر وسانت كاترين والساحل الشمالي الغربي.
الوحدات السكنية الشاغرة	• يبلغ متوسط نسبة الوحدات الشاغرة على مستوى الجمهورية للمدن القائمة حوالي ٢٧%. • متوسط نسبة الوحدات الشاغرة على مستوى الجمهورية (الدلتا – وادي النيل – أخرى) على التوالي (٢٧.٨% – ٢٥.٦% – ٢٧.١%). • أعلى نسبة وحدات شاغرة توجد في مدينتي الغردقة والعريش (المدن الأخرى) وأقل نسبة توجد في مدينة قنا (مدن الوادي).
٤-٤-٢ مؤشرات كفاءة البيئة العمرانية: ملاحق أرقام ١٣ و١٤ و١٥	
نسبة الطرق المرصوفة لإجمالي الطرق	• تزيد نسبة أطوال الطرق المرصوفة لإجمالي الطرق عن المتوسط القومي الذي يبلغ ٨٩%، خاصة في المحافظات الحضرية مثل القاهرة والسويس بالإضافة إلى محافظة دمياط والغربية والبحيرة والجيزة والبحر الأحمر وجنوب سيناء. وتقل في محافظات الصعيد ومحافظة الوادي الجديد ومطروح.
نصيب استهلاك الفرد من كمية مياه الشرب	• يرتفع نصيب استهلاك الفرد من طاقة الصرف الصحي في المحافظات الحضرية (القاهرة–الإسكندرية–بورسعيد–السويس) ومحافظة الجيزة، تليها المحافظات السياحية مثل محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر وشمال سيناء بالإضافة إلى محافظة الوادي الجديد، عن المتوسط القومي الذي يبلغ ١١٣ لتر. يوم/فرد.
نصيب استهلاك الفرد من طاقة الصرف الصحي	• يرتفع نصيب استهلاك الفرد من طاقة الصرف الصحي في المحافظات الحضرية (القاهرة–الإسكندرية–بورسعيد–السويس) ومحافظة الجيزة، تليها المحافظات السياحية مثل محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر وشمال سيناء بالإضافة إلى محافظة الوادي الجديد، عن المتوسط القومي الذي يبلغ ١١٣ لتر. يوم/فرد.
نصيب استهلاك الفرد من الكهرباء المستخدمة في الإنارة	• ويرتفع نصيب الفرد من الكهرباء المستخدمة في الإنارة وخاصة في المحافظات الحضرية (القاهرة–الإسكندرية–بورسعيد) ومحافظة الجيزة والدقهلية، تليها المحافظات السياحية مثل محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح بالإضافة إلى محافظة الوادي الجديد، عن المتوسط القومي الذي يبلغ ٩٣٩ ك.و.س سنويا/للفرد.
٤-٤-٣ التدهور العمراني وتدنى جودة الحياة في المدن القائمة – الملاحق أرقام من ١٥ إلى ٢١	
التناقص المستمر في مساحة الأراضي الزراعية	• نتيجة التعديات المستمرة على الأراضي الزراعية، مع استمرار الفقد في الأراضي الزراعية نتيجة ضمها للأحوزة العمرانية للمدن والقرى، حيث تقدر هذه المساحة بحوالي ٦٠ ألف فدان للمدن و٨٠ ألف فدان للقرى في عامي ٢٠٢٧ / ٢٠٢٢ وإجمالي ٥٠٠ ألف فدان عام ٢٠٥٠. • إجمالي مساحة الأراضي الزراعية المضافة للحيز العمراني للمدن على مستوى الجمهورية 59788 فدان. • متوسط نسبة مساحة الأراضي الزراعية المضافة (للحيز العمراني للمدن) إلى حجم السكان على مستوى الجمهورية = 3.78 فدان / 1000 نسمة. • إجمالي مساحة الأراضي الزراعية المضافة للحيز العمراني للقرى على مستوى الجمهورية 80970.95 فدان.
ضياع الهوية الحضرية للمدن وتفاقم ظاهرة تريف الحضر	• نتيجة زيادة معدلات التحام التجمعات على حساب الأراضي الزراعية وبشكل غير مخطط. وتتفاقم ظاهرة تريف الحضر نتيجة إحاطة التجمعات الريفية والعزب بالمدن، مما ينعكس سلبا على التشكيل العمراني والصورة البصرية لهذه المدن، حيث تحيط التجمعات الريفية والعزب بالمدن من جميع الجهات وخاصة عند مداخل المدن، ويظهر ذلك بوضوح بمدن الدلتا يليها مدن الوادي والمدن ذات الطبيعة الخاصة والصحراوية.

المؤشر	الدلالة
تسارع معدلات النمو العشوائي والغير المخطط في أطراف العمران القائم	• انتشار المناطق العشوائية ويبلغ عددها ١١٥٠ منطقة تستوعب حوالي ١٥ مليون نسمة من بينها ٣٥١ منطقة غير آمنة يشغلها حوالي (٤٣٥٧.٨) و٧٩٩ منطقة غير مخططة، وتصل مساحتها في بعض المدن إلى ٧٠% من مساحة المدينة، مما يستدعى إعادة تعريف المناطق غير المخططة بعيدا عن التعميم غير المنطقي، بحيث يتم الفصل بين بناء الأهالي في مناطق المخالفات والتعديات وبين المناطق المحرومة من المرافق والخدمات والمتداعية عمرانية.
زيادة معدلات الاقتصاد غير الرسمي وزيادة الأسواق العشوائية داخل الكتلة العمرانية	• إن إجمالي عدد الأسواق العشوائية يصل إلى حوالي ١,٠٩٩ سوقا، وإجمالي عدد الوحدات ٣٠٥,٥٩٢ وحدة بيع تتوزع على محافظات مصر، وتصل نسبة الأسواق العشوائية إلى ١٢% في محافظة القاهرة ويليها ٨% في محافظتي الجيزة والإسكندرية وهي أعلى نسب بلغتها الأسواق العشوائية على مستوى محافظات الجمهورية، يعتبر السوق الغذائي هو النشاط الأكثر مزاولة في الأسواق العشوائية بنسبة ٥٨%.
٤-٤-٤ مؤشرات الحرمان والحصول على الخدمات العامة الأساسية – ملاحق أرقام من ٢٢ إلى ٣٠	
الأسر المخدومة بالشبكة العامة للصرف الصحي بريف الجمهورية	• يبلغ متوسط نسبة الأسر المخدومة بالشبكة العامة للصرف الصحي بريف الجمهورية ٢٩%، ويبلغ عدد ريف المراكز التي يقل بها عدد الأسر المخدومة بشبكات عامة للصرف الصحي ٢١١ مركزا، وذلك عن متوسط ريف الجمهورية عام ٢٠١٧، أي بنسبة تبلغ ٦٧.٣% من جملة عدد المراكز، مما يدل على سوء حالة الصرف الصحي بريف المراكز وضعف الاتصال بشبكات الصرف الصحي العامة وحرمانها من الخدمات الأساسية. وتتركز خاصة في ريف مراكز جنوب ووسط الصعيد ومحافظات الدلتا (الشرقية-كفر الشيخ-المنوفية) ومحافظة البحيرة.
الأسر المخدومة بالشبكة العامة للصرف الصحي بمدن الجمهورية	• يبلغ متوسط نسبة الأسر المخدومة بالشبكة العامة للصرف الصحي بحضر الجمهورية ٨٦.١٦%، ويبلغ عدد المدن التي يقل بها عدد الأسر المخدومة بشبكات عامة للصرف الصحي ٧٥ مدينة، وذلك عن متوسط حضر الجمهورية عام ٢٠١٧، أي بنسبة تبلغ ٣٠% من جملة عدد المدن، مما يدل على سوء حالة الصرف الصحي بحضر الجمهورية وضعف الاتصال بشبكات الصرف الصحي العامة وحرمانها من الخدمات الأساسية. وتتركز خاصة في مدن جنوب ووسط الصعيد ومحافظات الدلتا (الشرقية-كفر الشيخ-المنوفية) ومحافظة البحيرة.
الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء بريف الجمهورية	• يبلغ متوسط نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء بريف الجمهورية ٩٩.٥%، ويبلغ عدد ريف المراكز التي يقل بها عدد الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء عن متوسط ريف الجمهورية عام ٢٠١٧ حوالي ٣١ مركزا، أي بنسبة تبلغ ١٥% من جملة عدد المراكز، مما يدل على الاحتياج لتوصيل شبكات الكهرباء لريف بعض المراكز وذلك لحرمانها من الخدمات الأساسية. وتتركز في المحافظات الصحراوية والحدودية مثل البحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء والواحات البحرية وواحة سيوه ووادي النطرون.
الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء بمدن الجمهورية	• يبلغ متوسط نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء بحضر الجمهورية ٩٩.٧%، ويبلغ عدد المدن التي يقل بها عدد الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء عن متوسط حضر الجمهورية عام ٢٠١٧ حوالي ٥٣ مدينة، أي بنسبة تبلغ ٢١% من جملة عدد المدن، مما يدل على الاحتياج لتوصيل شبكات الكهرباء لهذه المدن وذلك لحرمانها من الخدمات الأساسية. وتتركز هذه المدن بنسبة أكبر في كل من محافظة مطروح وشمال سيناء والمدن السياحية مثل مدينة رأس البر وبعض مدن محافظة البحر الأحمر وبعض مدن محافظة جنوب الصعيد خاصة المدن المتوسطة والصغرى.
الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب بريف الجمهورية	• يبلغ متوسط نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب بريف الجمهورية ٩٥.٥%، ويبلغ عدد ريف المراكز التي يقل بها عدد الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط ريف الجمهورية عام ٢٠١٧ حوالي ٦٩ مركزا، أي بنسبة تبلغ ٣١% من جملة عدد المراكز، مما يدل على الاحتياج لتوصيل شبكات مياه الشرب لريف بعض المراكز وذلك لحرمانها من الخدمات الأساسية. وتتركز في ريف المحافظات الصحراوية والحدودية مثل البحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء وبعض مراكز ريف محافظة الجيزة والواحات البحرية وبعض مراكز محافظات

المؤشر	الدلالة
	الدلتا.
الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب بمدن الجمهورية	• يبلغ متوسط نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب بحضر الجمهورية ٩٨.٧%، ويبلغ عدد المدن التي يقل بها عدد الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط حضر الجمهورية عام ٢٠١٧ حوالي ٤٢ مدينة، أي بنسبة تبلغ ١٧% من جملة عدد المدن على المستوى القومي، مما يدل على الاحتياج لتوصيل شبكات مياه الشرب لهذه المدن وذلك لحرمانها من الخدمات الأساسية. وتتركز هذه المدن بنسبة أكبر في كل من محافظة مطروح وشمال وجنوب سيناء والمدن السياحية مثل مدن محافظة البحر الأحمر ومدينة أرمنت وبعض المدن بمحافظة الشرقية والجيزة والبحيرة.
٤-٤-٥ معدلات استهلاك الكهرباء والمياه وطاقة الصرف الصحي	
	• تبلغ كمية مياه الشرب المستهلكة على المستوى القومي ١٧٥٧٩ ألف م٣/يوم، وتزيد في المحافظات الحضرية مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة، تليها كل من محافظة الدقهلية والبحيرة والمنوفية. كما تبلغ القدرة الفعلية لمحطات الصرف الصحي على المستوى القومي ١٠٢٩١ ألف م٣/يوم، وتزيد في المحافظات الحضرية مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة، تليها كل من محافظة الدقهلية والشرقية والاسماعيلية. كما تبلغ كمية مياه الصرف الصحي المعالجة ١٠٥٣٦.٣٤ ألف م٣/يوم على المستوى القومي وتزيد في المحافظات الحضرية تليها كل من محافظة الدقهلية والشرقية والغربية ودمياط والاسماعيلية. • تبلغ كمية الكهرباء المستخدمة للإنارة (مليون ك.و.س) على المستوى القومي ٩٩٨٥١ مليون ك.و.س، وتزيد في المحافظات الحضرية مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة، تليها كل من محافظة والشرقية والبحيرة والمنوفية والدقهلية والغربية. ويبلغ عدد المشتركين بشبكة الكهرباء ٣١٨٠٣ ألف مشترك على المستوى القومي، ١٤% من جملة المشتركين بمحافظة القاهرة و١١% بمحافظة الجيزة، تليلها محافظة الإسكندرية والشرقية بنسبة ٧.٩%، ٧.٤% على التوالي.
٤-٤-٦ تكاليف الحصول على وحدة سكنية	
	• يبلغ متوسط تكلفة الحصول على وحدة سكنية من وحدات الإسكان المتوسط ٣٠٠ ألف جنيه على المستوى القومي، وتقل هذه التكلفة في محافظة الإسكندرية لتصل إلى ٧٥ ألف جنيه للوحدة. بينما يبلغ متوسط تكلفة الحصول على وحدة سكنية من وحدات الإسكان الاجتماعي ١٤٢ ألف جنيه، وتقل هذه التكلفة في محافظة الشرقية إلى ١٠٠ ألف جنيه للوحدة.

المصدر: من إعداد فريق عمل البحث.

٤-٥ تحديات إدارة التنمية العمرانية

شهدت مصر في الفترة (١٩٦٠ – ١٩٨٦) نمواً متسارعاً لسكان الحضر بفعل عوامل الجذب للمدن الكبرى، واستمرت النسب حول نفس معدلاتها حتى عام ٢٠١٧ مما نتج عنه العديد من القضايا والمشكلات. ويوضح الشكل التالي (٤-٣) تطور نسب التحضر في محافظات مصر في الفترة من (١٩٢٧ – ٢٠١٧)، كما يوضح الجدول (٤-٣) تحديات التنمية العمرانية مقسمة إلى عدد من المحاور.

شكل (٤-١): تطور نسب التحضر في محافظات مصر خلال الفترة ١٩٢٧-٢٠١٧

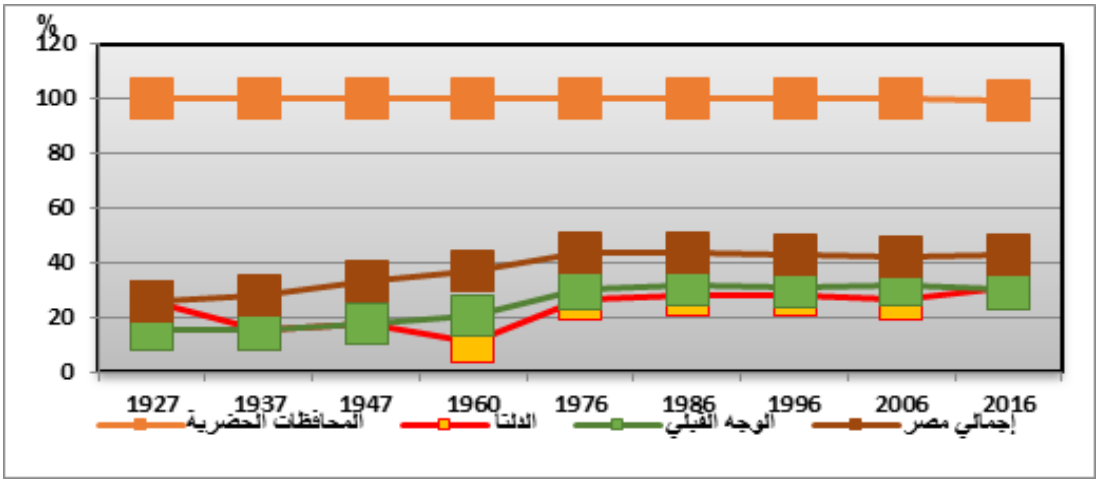

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات مختلفة.

جدول رقم (٤-٤)

تحديات التنمية العمرانية بجمهورية مصر العربية

التحديات	القضايا
محور الخصائص الاجتماعية والاقتصادية	
تداعي الخصائص الاجتماعية بالمدن ومراكزها	• تبلغ نسبة المراكز ذات مستويات المعيشة شديدة التداعي ٨.٣% من جملة مراكز الجمهورية، تتمركز معظمها في محافظات شمال وجنوب الصعيد وأسيوط مثل محافظة أسيوط وسوهاج والمنيا والفيوم، كما في مركز دار السلام والبلينا وجهينة والمنشاة والعسيرات بسوهاج، وكل من مركز القوصية ومنفلوط والفتح وساحل سليم بأسيوط، ومركز مطاي وملوي ودير مواس والعدو بالمنيا، ومركز إطسا واهناسيا بالفيوم، مما يدل على ضرورة توجيه المزيد من التنمية لمحافظات جنوب ووسط الصعيد. • تبلغ نسبة المراكز ذات مستويات المعيشة متوسطة التداعي ١٨% من جملة مراكز الجمهورية، وتتركز في كل من المحافظات الزراعية مثل محافظة البحيرة والغربية والدقهلية، وحول الكتلة الحضرية للقاهرة والجيزة كما في مراكز محافظة الجيزة والقليوبية ومراكز محافظة الفيوم. • تبلغ نسبة المراكز ذات مستويات المعيشة منخفضة التداعي ٣١.٥% من جملة مراكز الجمهورية، وتتركز في كل نطاق شرق الدلتا مثل مركز كفر سعد والحامول وسيدي سالم ومطوبس، ومراكز محافظة الغربية عدا شبين الكوم ومراكز محافظة الشرقية عدا الزقازيق والقنايات ومراكز محافظة الدقهلية عدا المنصورة، كما تشمل عواصم محافظات إقليم شمال وجنوب الصعيد وأسيوط مثل مركز أسيوط وسوهاج والأقصر والمنيا وبني سويف. • ويمكن تحديد إجمالي النطاقات المتداعية بأنها تشمل نطاقات شرق الدلتا فيما (مركزي المنصورة والزقازيق)، غرب الدلتا بالكامل، شمال الدلتا فيما

التحديات	القضايا
	عدا مدينة دمياط، والمناطق المحيطة والمتاخمة للقاهرة الكبرى بمحافظات القاهرة/ الجيزة/ القليوبية، مناطق الساحل الشمالي الغربي وغرب مصر فيما عدا مركزي السلوم والفرافرة، وسط سيناء وجنوب البحر الأحمر وجنوب أسوان، إقليم شمال الصعيد، إقليم جنوب الصعيد. • وتشير تلك المؤشرات إلى ضرورة تجهيز وتهيئة مناطق تنموية أخرى أعلى من مستويات المعيشة المتوسطة والفوق متوسطة القائمة بأقاليم القاهرة الكبرى والعمل على الاستفادة من ارتفاع مستويات المعيشة في قطاع البحر الأحمر وجنوب سيناء.
تداعي الأداء الاقتصادي بالمدن ومراكزها	• يتضح ضخامة عدد المراكز شديدة التداعي الاقتصادي حيث تبلغ نسبتها ٢٧% من إجمالي مراكز الجمهورية، وتقع في محافظة الجيزة والقليوبية وخاصة المراكز القريبة من الكتلة الحضرية للقاهرة والجيزة مثل أوسيم والبدرشين وكرداسة وبنها وطوخ وقليوب، ومراكز محافظة مطروح والبحيرة وكفر الشيخ والعديد من مراكز محافظة الدقهلية مثل مركز منية النصر ودكرنس وتمي الامديد وميت غمر وأجا وطلخا والمنصورة. • المراكز المتداعية اقتصادية وهي المراكز المتوسطة التداعي الاقتصادي بالمقارنة بدرجة المراكز على مستوى الجمهورية، ويبلغ نسبتها ٣٣.٦% من جملة مراكز الجمهورية، وتقع هذه المراكز في الأقاليم الزراعية والسياحية والمحافظات الحدودية والصحراوية، مثل كل من محافظة الدقهلية ودمياط والغربية والشرقية والمنوفية وجنوب سيناء وشمال سيناء والاسماعيلية وبني سويف، مثل مركز ميت سلسيل والمطرية والجمالية وبلقاس وجمصة ودمياط وفارسكور وطنطا وكفر الزيات وزفتي وقطور وفاقوس وبلبيس ونخل ورفح والعريش وطابا ودهب وبني سويف ويوسف الصديق. • مراكز الركود الاقتصادي وهي المراكز الأقل في درجة التداعي الاقتصادي مقارناً بمراكز الجمهورية، وتبلغ نسبتها ٢١% من جملة مراكز الجمهورية، وتقع في كل من إقليم جنوب الصعيد مثل محافظة قنا وسوهاج وأسيوط والوادي الجديد، مثل مركز أسيوط وديروط ومغاغة والغنايم وباريس والداخلة والخارجة والفرافرة وسوهاج وطهطا وطما والبلينا وجرجا وقنا وفرشوط وأبو طشت وقفط وقوص والوقف. مما يدل على ضرورة تجديد الاقتصاد الحضري وتهيئة عدد من المدن المتوسطة الحجم بالصعيد وبالمثل في إقليم قناة السويس وإقليم الدلتا. ويوضح الملحق (٨) تداعي الأداء الاقتصادي • ارتفاع معدلات البطالة في المحافظات الحضرية حيث بلغت نسبة البطالة في الحضر ١٥% في عام ٢٠١٧،[١] وترتفع بشكل خاص في كل من

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة، بحث القوى العاملة " تقرير تحليلي" عام ٢٠١٧.

التحديات	القضايا
	محافظة بورسعيد والسويس إلى ٢٤% و٢٣% على الترتيب، تليهما محافظة البحر الأحمر وأسوان بنسبة ٢٠% و١٩% على الترتيب عام ٢٠١٧ كما يوضح الملحق رقم (٨) معدلات البطالة بالمحافظات عام ٢٠١٧.
المعايير التخطيطية محور	
التوسع العمراني والمتغيرات الاقتصادية في المناطق الحضرية	• زيادة الطلب على الخدمات المقدمة من قبل القطاعين العام والخاص، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل:إقليم القاهرة الكبرى ٥٠٠٠ نسمة / كم٢ ومحافظة الإسكندرية والبحيرة ودمياط والغربية والمنيا وقنا واسيوط وسوهاج لأكثر من ٢٠٠٠ نسمة/ كم٢ ومناطق التوسع العمراني الجديدة. • معظم الخدمات تعمل بأكثر من طاقتها التصميمية والبعض الآخر يعمل بأقل من طاقته الوظيفية حسب طبيعة المدن الجديدة.
ضعف البنية العمرانية: ضعف البنية العمرانية	• ضعف البنية العمرانية: ضعف البنية العمرانية للتجمعات الحضرية يعني ضعف الاتصال بالمرافق والخدمات الأساسية من شبكات مياه الشرب وشبكات صرف الصحي والكهرباء ووجود الطرق غير المرصوفة داخل التجمعات الحضرية والطرق المؤدية إليها، بالإضافة إلى ضعف توافر الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والترفيهية والأمنية وغيرها، ووجود مناطق عشوائية وغير آمنة داخل الكتلة العمرانية، وتزيد هذه القضية خاصة في محافظات الصعيد مما يؤدي إلى تأخرها في مستوى التنمية الاقتصادية وتأخر فرص الحراك الحضري بها.
عدم عدالة التوزيع الجغرافي لبعض انواع الخدمات العامة على مستوى المناطق الحضرية وعلى مستوى المحافظات وعدم كفاءتها سواء من ناحية التوزيع والطاقة الاستيعابية	• ظهور العديد من مناطق التوسع العمراني والمدن الجديدة وكذلك المشاريع العمرانية العقارية الجديدة ادى الى عجز كبير في بعض الخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات والمساجد والمساحات الخضراء على مستوى الدولة.
عدم مواكبة أسلوب تقديم الخدمات العامة للتطور التكنولوجي في مجال التنمية العمرانية **عدم مواكبة الخدمات العامة الحكومية للنمو السكاني من حيث الكم والتوزيع.** **عدم تناسب المواقع والمساحات مع متطلبات الخدمات العامة حتى في المدن الجديدة** **قلة المتاح من الأراضي الخاصة بالخدمات العامة في الأحياء القديمة نتيجة الزحف العمراني وارتفاع الطلب على الأراضي وزيادة الكثافة السكانية.** **عدم وضوح المقاييس والاشتراطات التخطيطية وتركزها على الجوانب الكمية وليس المعايير التصميمية والبنائية**	• نسبة الزيادة السنوية في الخدمات العامة ولاسيما الخدمات التعليمية والخدمات الصحية وفى مساحات الخدمات الترفيهية لا تتناسب مع الزيادة السكانية الحالية والمتوقعة. • انخفاض معدلات الخدمات الراهنة عن المقاييس العالمية بشكل كبير ولا تكفى احتياجات السكان. • عدم توفر الحد الأدنى من الخدمات العامة في بعض المحافظات وخاصة الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والثقافية، مثلا متوسط عدد طلاب التعليم قبل الجامعي يصل الى ٤٣.٥ بالفصل، ومستهدف ٣٥ طالب بالفصل عام ٢٠٣٠ (حسب بيانات خطة التنمية المستدامة) • مركزية الخدمات الحكومية بصفة عامة وفى أماكن لا تتناسب مع طبيعتها مما يؤدى الى عدم رضا المواطنين عن الخدمات

التحديات	القضايا
	• تقوم الحكومة بتحديد مواقع الخدمات العامة بدون الالتزام بالضوابط التخطيطية والتصميمية ولكن تحصل على المواقع وخاصة الشقق السكنية مجاناً
محور التشريعات والقوانين المتعلقة باستعمالات الاراضي	
تجاور استعمالات الأراضي غير المتلائمة مع بعضها، ولاسيما تجاور المناطق الصناعية والسكنية وتحويل المناطق السكنية الى أنشطة تجارية بدون اجراء دراسات التأثيرات المرورية ودراسات التأثيرات البيئية واثرها على المرافق العامة	• تداخل المناطق السكنية والصناعية والتجارية وتجاورها. • امتدادات المناطق التجارية بشكل أشرطة على الطرق والشوارع الرئيسية وإحداث تأثيرات سلبية على الاماكن السكنية المجاورة لها وخاصة في الاحياء ذات الكثافات السكانية العالية • التأثير السلبي من الناحية الجمالية لبعض الواجهات للاستعمالات التجارية. • تغير استعمالات الأراضي في الشوارع الرئيسية وعدم الالتزام بقوانين البناء له تأثيرات سلبية على الحياه بالمناطق السكنية نتيجة عدم الالتزام بالاشتراطات بالمناطق التجارية والخدمية في لائحة تصنيف استعمالات الاراضي بالمدن • النمو العشوائي على الأراضي الزراعية في القري وعدم فعالية الظهير الصحراوي المتاخم الحالي (٢كم) في تلبية الاحتياجات الحالية للمحافظات التي لها ظهير صحراوي • تضارب جهات الولاية على أراضي الدولة نتيجة عدم حوكمة الإجراءات وبالتالي فساد المحليات • وجود فرص محدودة للتنمية في الزمام الحالي لحدود المحافظات وعدم قدرته على استيعاب متطلبات التنمية المستقبلية. • عدم فعالية الظهير الصحراوي المتاخم الحالي (٢ كم) في تلبية الاحتياجات الحالية للمحافظات التي لها ظهير صحراوي. • عدم قدرة المحافظات على الاستفادة من المشروعات الحالية في الظهير الصحراوي المباشر (ما بعد ٢كم). • تطابق الحدود الادارية الحالية لبعض المحافظات مع حدود الزمام الزراعي مما يغلق فرص الخروج إلى الظهير. • عدم كفاءه حدود التفاعل الحالي بين العمران الحضري وظهيره الريفي أو حدوده الصحراوية في بعض المحافظات الحدودية لكبر المساحة وضعف الاتصالية.
التدهور الإنشائي لبعض المناطق العمرانية ولاسيما في مناطق وسط المدن ويدخل ضمن هذه القضايا مواضيع الحفاظ والتأهيل للمناطق العمرانية القديمة ذات الأهمية التراثية والتاريخية	• استمرار ظاهرة التدهور العمراني في المناطق القديمة . • تعرض الموروث العمراني للمدن والمتمثل بطراز الأبنية القديمة ذات الأهمية التراثية والتاريخية إلى التدهور الإنشائي ولا سيما تحت تأثير النمو العمراني والتجديد المستمر. • اندثار بعض المهن الإنشائية والمهارة في الزخرفة البنائية اليدوية مما ساهم في التدهور العمراني للأبنية ذات الطراز المعماري المتميز والتراثي. • ضياع الهوية الحضرية للمدن وتفاقم ظاهرة تريف الحضر نتيجة إحاطة

التحديات	القضايا
	التجمعات الريفية والعزب بالمدن عند مداخل المدن مثل مدن الدلتا ومدن الودادى والمدن ذات الطبيعة الصحراوية، مما ينعكس سلبا على التشكيل العمراني والصورة البصرية لهذه المدن.
الدور الذي تمثله منطقة وسط المدن بالمحافظات في النمو الحضري المستقبلي في مصر	• السماح بارتفاعات تزيد عن ما حددته لائحة تصنيف الأراضي مما يؤدي إلى تشجيع التطوير المستقبلي من قبل القطاع الخاص مع ضرورة معالجة التأثير على قطاعات الخدمات العامة في كثير من الأحياء. • أن لائحة تصنيف الأراضي الجديدة لا توجب توفير العدد اللازم من مواقف السيارات قبل الترخيص. • التجاوزات عند تطبيق قانون البناء وقوانين وادلة وتخطيط استعمالات الأراضي.
النقص الواضح في التشريعات المنظمة للنمو الحضري	• عدم وضوح تشريع ينظم النمو الحضري يحتوي على الضوابط والمواصفات لمكونات الهيكل العمراني بشكل نظام النمو الحضري Town Planning Act. • لا تتوفر بلائحة تصنيف الأراضي الحالية قوانين وتشريعات البناء التفصيلية على مستوى احياء المحافظات او المدن والقري لأنواع معينة من النمو العمراني. • عدم مواكبة الإطار التشريعي مع جهود التنمية العمرانية. • ضعف التشريعات والآليات التنفيذية لإلزام القطاع الخاص بالمواصفات الفنية في التخطيط العمراني
المخطط الاستراتيجي القومي الذى يحدد اهداف وبرامج سياسة التنمية العمرانية على مستوى الدولة	• حدوث تنمية عمرانية لا تتفق مع مراحل المخطط الاستراتيجي القومي وتحديد مواقع لمشاريع أدت إلى عدم كفاءة وفعالية المخططات الاستراتيجية. • غياب العلاقة بين المخطط الاستراتيجي الإقليمي والمخطط الاستراتيجي للمحافظة والمخطط الاستراتيجي العام للمدينة والقرية والمخططات التفصيلية.
عدم اتزان الاستقرار الحضري	• عدم اتزان الاستقرار الحضري في مصر خلال ٤٠ سنه (وفقاً لدراسة الاستقرار الحضري خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ٢٠١٧) مما يؤخر عملية الانتقال إلى مراحل الانتشار الحضري للسكان، وبالتالي ضعف معدلات استغلال المناطق الجديدة وزيادة الاستقطاب الحضري لبعض التجمعات الحضرية.
محور البيئية	
ازدياد تلوث الهواء الناتج من عوادم السيارات وإنتاج الطاقة والنشاطات التجارية والصناعية. **الارتفاع النسبي لمعدل استهلاك الفرد من المياه وتلوث المياه الناتجة عن الصرف الصحي** **عدم وجود فهم كافي لقيمة وأهمية الحياة النباتية والحيوانية**	• إن النمو الحضري والنمو الاقتصادي وزيادة الكثافات السكانية أدى إلى مستويات عالية من الضوضاء في المدن في ظل غياب قوانين ونظم موحدة لضبط حدة الضوضاء والإزعاج وتغيب نظم الممارسة للحد من الضوضاء الناتجة عن السيارات وأعمال البناء والتشييد. • زيادة في التلوث السمعي فوق معدلات الضجيج المسموح بها خلال الليل

التحديات	القضايا
والمتمثلة في الضغوط المستمرة للتنمية العمرانية على المناطق المحمية وفقدان الأجواء الطبيعية لتعايش الحياة البرية.	وتأثير ذلك على المستوى المعيشي. • زيادة التلوث البحرى وخاصة نهر النيل من الصرف الصحي الصحي. • الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية كالمياه وزيادة مصادر التلوث على كافة انحاء الدولة • الازدحام والاختناقات على بعض الطرق مما أدى إلى زيادة الفاقد الاقتصادي وزيادة التأثيرات البيئية على نوعية الهواء من كمية الملوثات الناتجة عن وسائط النقل والمواصلات، كما تتفاقم مشكلة التلوث بسبب استعمالات الوقود الحاوي للرصاص. • ضعف إجراءات الرقابة البيئية على الانشطة للحد من طرح الملوثات الغازية والمخلفات الصناعية السائلة والصلبة، بهدف حماية البيئة من أخطار التلوث بتلك النفايات.
محور المرافق العامة	
زيادة الاستثمارات في قطاع المرافق العامة (كهرباء، مياه، صرف صحى) لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية **زيادة الاحتياجات من الأراضي داخل المنطقة الحضرية لمواقع المرافق العامة.** **تأثير محرمات الشبكات الناقلة للمرافق العامة على الأراضي العامة لكونها تشكل حيزاً كبير من رصيد الأراضي في المستقبل.**	• الكثافات العالية الناجمة عن المشاريع العمرانية تتطلب إنجاز محطات صرف صحى وكهرباء ومياه حيث ان الشبكة الحالية غير قادرة على تحمل الزيادة السكانية المتوقعة
عدم كفاءة شبكة الطرف الصحي بمصر	• تصل نسبة السكان الذين لديهم نظام صرف صحى آمن حوالى ٥٠% من السكان ومن المتوقع ان تصل الى ٥٦% ٢٣٣ قرية، ٦٢ مشروع بالمدن عام ٢٠١٨/٢٠١٩ حسب (برنامج وزارة الإسكان) • المستهدف عام ٢٠٢٠ يصل الى ٧٠% لحوالي ٩٠٦ قرية، ٧٥ مشروع بالمدن خلال الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٢ (حسب برنامج وزارة الإسكان)
محور النقل والمواصلات	
الاعتماد على انشاء شبكة طرق خارج الكتلة العمرانية بشكل كبير لتلبية أحجام المرور الكبيرة المتوقعة مستقبلا وبناء الطرق والتقاطعات الجديدة	تصل عدد الرحلات اليومية الى أكثر من ٢ مليار رحلة يومية بمصر ومن المتوقع ان تزداد عدد الرحلات اليومية بالسيارات الخاصة ويقل معدل الاقبال على النقل الجماعي بسبب ازدحامها وتدني جودة وسائل النقل الجماعي لضعف قدرتها الاستيعابية؛ ولا تلبي احتياجات كافة المواطنين مما يقلل استخدامها، بالإضافة إلى عدم كفاءة ادارتها في مصر.
الأحجام المرورية الكبيرة المتوقعة مستقبلا على المحاور الرئيسية بالمدن **استمرار التركيز على الاستعمال الفردي للسيارات وعدم وجود رؤيا واضحة وسياسة محددة لنظام النقل تخدم الاحتياجات الاقتصادية للسكان وتحمي البيئة** **ازدياد عدد الحوادث المرورية على الطرق بمصر وعدم وجود استراتيجية شاملة للسلامة المرورية**	• تصل نسبة الزيادة لمستخدمي النقل الجماعي سنويا الى ٥% عام ٢٠١٥ ومن المتوقع ان تزداد الى ٧.٨% سنويا عام ٢٠٢٠ حيث تصل عدد الرحلات الى ٢.٢ رحلة يوميا بنهاية عام ٢٠١٨ ثم تزداد الى ٣٠% عام ٢٠٢٠ ثم الى ٥٠% عام ٢٠٣٠ حسب بيانات خطة التنمية المستدامة٢٠٣٠/٢٠ في مصر.

التحديات	القضايا
الازدحام المروري على محاور شبكة الطرق الرابطة بين المحافظات **هناك زيادات كبيرة في أعداد المتنقلين يومياً (Commuters) بين المحافظات واستمرار الاختناقات المرورية على محاور الحركة.** **عدم وجود سياسة شاملة للنقل الجماعي**	
محور الاسكان	
عدم توفر مخزون أراضي للإسكان في المناطق الريفية، وعدم توفر مخزون كافي من الأراضي السكنية. الجاهزة للبناء في المدن. وقلة عدد برامج دعم الإسكان التي توفرها الدولة مع عدم تنوع اختياراتها	• الرصيد الحالي من الأراضي السكنية في المناطق الريفية لا تكفى الاحتياجات السكانية بالريف. • زيادة مشكلة الاسكان لذوى الدخل المحدود. •
اتساع الفجوة بين العرض والطلب في قطاع الإسكان كنسبة من إجمالي الطلب مع عدم تضمين الوحدات الزائدة عن الحاجة في شرائح الدخل المختلفة	• طبقا لخطة التنمية المستدامة في مصر فان الوضع الحالي عام ٢٠١٥ تصل الى ١٢% أي ٢.٥ مليون وحدة سكنية. • الوضع عام ٢٠١٨ يصل الى ٧.٥% أي ١.٥ مليون وحدة سكنية طبقاً لبرنامج وزارة الإسكان. • المستهدف عام ٢٠٢٠ يصل الى أقل من٨% أي ٩٢٢ الف وحدة سكنية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ (٦٠٠ الف إسكان جماعي- ٢٨ الف إسكان دار مصر- ١٨٠ الف إسكان مصر) طبقاً لبرنامج وزارة الإسكان طبقاً لبرنامج وزارة الإسكان • المستهدف عام ٢٠٣٠ يصل الى قل من ٥%أي ٧.٥ مليون وحدة سكنية (٥٠٠ الف وحدة سنويا ابتداء من عام ٢٠١٥). • ضعف مشاركة القطاع الخاص في تنمية المدن الجديدة نتيجة لضعف البرامج التحفيزية للمطورين والمستثمرين.
استمرار زيادة عدد المناطق غير الأمنة بجميع مدن مصر وتأثيرها السلبي.	• تبلغ عدد المناطق غير الآمنة علي مستوى مصر ٣٥١ منطقة، بمساحة٤٣٥٧.٨ فدان، وتضم حوالي 241,639 وحدة سكنية يسكنها حوالي مليون نسمة حسب بيانات صندوق تطوير المناطق العشوائية • تعدد الجهات صاحبة الولاية على المناطق غير الامنة على مستوى الدولة • ضعف كفاءة إدارة المناطق غير الآمنة.
زيادة مساحة المناطق العشوائية في الحضر والريف.	• تصل نسبة المساحات العشوائية في مصر الى ٣٨% من إجمالي المساحة المأهولة بالسكان عام ٢٠١٨ حسب بيانات خطة التنمية المسدامة٢٠/٢٠٣٠ ويسكنها حوالى ٨٥٠ الف نسمة حسب بيانات الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ١٨/١٩-٢١/٢٠٢٢.
توزيع الاستثمارات العامة	
عدم عدالة وكفاءة توزيع الاستثمارات على مستوى المحافظات حيث تستحوز محافظة القاهرة والجيزة على اكثر من ٢٥% سنويا.	• زيادة حجم الفجوات التنموية بين المحافظات حيث تستحوز محافظة القاهرة ومحافظة الجيزة على ٤٩.٩ مليار جنية في خطة ٢٠١٨/٢٠١٩اى بنسبة ٣٩% من اجمالي حجم الاستثمارات الحكومية

التحديات	القضايا
يتم توزيع حجم الاستثمارات بين المحافظات حسب أهمية المحافظة وعدد السكان	حسب بيانات(خطة الاستثمارات ٢٠١٨/٢٠١٩- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري). • ضعف الموازنة العامة للدولة عن تحمل إضافة أعباء تمويلية جديدة لإنشاء وحدات محلية "محافظات"، ولكن يمكن زيادة تمويل المحافظات الحالية من خلال إضافة مراكز إدارية جديدة في الظهير تعتمد على المشروعات الجديدة في الظهير، مع تحويل ولايات بعضها لصلاحيات المحافظة للاستفادة من العائد منها، مع الالتزام بالقوانين والاشتراطات الخاصة بتنميتها.
تحديد أولويات المشاريع العمرانية	
عدم توفر منهجية موحدة لتحديد أولويات المشاريع العمرانية	• عدم توفر Portfolio Management لتحديد أولويات المشاريع معتمدة بناء على منهجية ومعايير محددة. • ضعف الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص PPP لتخفيف الأعباء المالية عن القطاع الحكومي. • عدم توفر Investment Master plan لتحديد الفرص الاستثمارية في مجال التمية العمرانية.
التنسيق بين الجهات الحكومية	
عدم التنسيق والتعاون الكامل بين الجهات الحكومية من حيث توفير الخطط والدراسات والمشاريع المستقبلية في ضوء المخطط الاستراتيجي وخاصة ان تنفيذ الخطة القومية يتطلب الربط بين الاهداف المستقبلية والتوجهات والبرامج والسياسات الاقتصادية المطلوبة والمخطط الاستراتيجي القومي على مستوى الدولة وعلى مستوى الأقاليم والمحافظات حيث تترجم الخطة القومية الى احتياجات ومتطلبات خاصة بعناصر التنمية العمرانية.	• تكلفة غياب عنصر التنسيق مكلفة للغاية وخاصة اذا كان المشروع خاص بالمرافق العامة وان غياب التنسيق على المدى الطويل بين الجهات الحكومية يؤدى الى كثير من التناقضات والتعارض لتحقيق الأهداف. • عدم ضمان تنفيذ جميع المشاريع طبقا لأهداف المخطط الاستراتيجي القومي. • عدم الاستجابة لجميع الطلبات الواردة من جميع الجهات الحكومية بتخصيص مواقع لهم لأداء بعض الخدمات الخاصة بها في ضوء أهداف المخطط الاستراتيجي. • صعوبة تكامل المعايير التخطيطية وفق اسس مدروسة لتزويد المناطق بالخدمات والمرافق العامة في المستقبل. • صعوبة جدولة تنفيذ المشاريع حسب المراحل التنفيذية طبقاً لأولوياتها حسب عناصر التكاليف وجهات التمويل. • صعوبة التنسيق بين أهداف وسياسات المخططات الاستراتيجية القومية على مستوى الدولة والاقاليم والمحافظات والمدن والقري والمخططات التفصيلية المتضمنة وبرامج وسياسات الجهات الحكومية والمحليات لتحقيق أفضل عائد للاستثمارات على المرافق والخدمات العامة.

المصدر: من إعداد فريق عمل البحث.

٤-٦ فرص التنمية العمرانية على المستوى القومي لتحقيق الاستدامة

يمكن اعتبار التنمية العمرانية المستدامة أداة رئيسية لترشيد جهود التنمية وذلك من خلال:

- ضبط النمو العمراني واتجاهاته بما يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ورفع الكفاءة الوظيفية للتجمعات العمرانية.
- إعادة النظر في الأنظمة التخطيطية المعمول بها لإمكان فتح المجال لتوفير بعض الخدمات العامة في المناطق ذات الكثافة العمرانية العالية وخاصة في محافظات المدن.
- وضع خطة شاملة للحاجة الى الخدمات العامة وتوزيعها بشكل منتظم داخل النسيج العمراني للمحافظات والتنسيق مع اصحاب الجهات المعنية للمشاريع للمساهمة في تنفيذها.
- مراجعة المعايير التخطيطية لتحقيق الاستخدام الكفؤ للأراضي، وتشجيع التنمية الشاملة والمتكاملة لتخفيض التكاليف.
- الحد من عدم الموائمة بين الاستعمالات المتجاورة من خلال اعتماد ضوابط ومعايير التخطيط العمراني وأنظمة البناء والتطبيق الدقيق للمتطلبات البيئية في التخطيط العمراني.
- وضع سياسة عمرانية متكاملة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة من خلال إعادة توزيع السكان والارتقاء بالبيئة العمرانية القائمة.
- الاحتياج إلى تطوير مخططات التنمية العمرانية والحيز العمراني للقرى والمدن المصرية.
- التوافق مع الاتجاهات العالمية الحديثة في إدارة العمران والسياسات القومية الحالية القائمة على تفعيل مبدأ المشاركة الشعبية على كافة المستويات ومشاركة القطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة كفاءة الإدارات الحكومية في القيام بمهامها بصورة غير تقليدية.
- تحديد الاحتياجات الحقيقية الحالية والمستقبلية ومن ثم تحديد الأولويات وترشيد توزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات المختلفة لتحقيق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في أقل وقت ممكن بأقل التكاليف.
- تكامل أنواع التخطيط على المستوى المحلي وتنسيق أداء الجهات التنفيذية للقطاعات المختلفة (تعليم، صحة، ثقافة، نقل،...) بما يضمن عدم التعارض بينها وترشيد الطاقات والجهود.
- خلق بيئة عمرانية صحية آمنة توفر حداً مقبولاً من العناصر الجمالية بالاستخدام الواعي لعناصر البيئة المحلية المتاحة.
- دعم كفاءة اتخاذ القرار على المستويات المختلفة للقطاعين الحكومي والخاص ووضوح الرؤية أمام متخذ القرار.

- تبسيط وتوضيح خطط التنمية والمشروعات للمواطنين وممثليهم بالمجالس الشعبية مما يمكنهم من المشاركة في صنع القرار ويساعد على خلق نوع من الإجماع على أهداف محددة وفتح مجالات أوسع للمشاركة الشعبية.
- تدعيم كفاءة أداء المجالس الشعبية للمهام الموكلة إليها من خلال وضوح خطط التنمية ومراحلها المختلفة.
- وضع وتحديث إطار عمل مرن للأجهزة التنفيذية والشعبية يتكيف مع التغيرات غير المتوقعة للاعتمادات المالية للمشروعات المختلفة.
- الاستغلال الأمثل لنطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي وجذب السكان إلى مناطق جديدة، ولابد أن تفتح آفاق جديدة للتنمية في مناطق جديدة لاستغلال المناطق المتاحة للتنمية. ويواجه هذا التوجه محدودية الأراضي الصالحة للتنمية بتكلفة متوسطة، لذلك لابد من استغلال المناطق الجديدة في الظهير المتاخم والظهير المباشر للمشروعات الجديدة والمناطق الجديدة المنماة في الساحل الشمالي الغربي والبحر الاحمر. بالإضافة إلى أن استمرار معدل النمو السكاني على ما هو عليه حالياً (٢.٠٤% سنوي) سيؤدي إلي بلوغ سكان مصر ١٨٤ مليون ٢٠٥٢، ومع التركّز السكاني في ٧.٥% من المعمور ومع التركيز السكاني في منطقة الوادي والدلتا تزايدت مخاطر النمو المتزايد على الأراضي الزراعية وبالتالي دخول مخاطر الأمن الغذائي.

ويوضح الملحق (٣٤) التالي **نطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي نطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي**، وتشتمل هذه النطاقات على ما يلي:

١. أراضي أنشطة وموارد تعدينية، امتيازات بترول، مشروعات استصلاح أراضي، مناطق استصلاح مقترحة، مناطق وموارد سياحية، محميات طبيعية حالية ومقترحة.
٢. امتيازات بترولية، صناعات ثقيلة، مناطق صناعات مقترحة، مناطق زراعية، مشروعات استصلاح، مناطق استصلاح مقترحة، مناطق وموارد سياحية، محميات طبيعية حالية، مناطق حرة.
٣. مناطق سياحية شاطئية، مناطق سياحة السفاري، أنشطة تعدينية، امتيازات بترول، مشروعات استصلاح أراضي، موارد سياحية، محميات طبيعية حالية ومقترحة.
٤. امتيازات بترول، صناعات ثقيلة، مناطق صناعية، مشروعات استصلاح، مناطق استصلاح مقترحة، أراضي أنشطة تعدينية، موارد سياحية وتعدينية، محميات طبيعية حالية ومقترحة.
٥. أراضي أنشطة تعدينية، موارد تعدينية، امتيازات بترول، صناعات ثقيلة، مناطق صناعية مقترحة، مناطق زراعية، مشروعات استصلاح قائمة ومناطق استصلاح مقترحة، مناطق سياحية، محميات طبيعية حالية ومقترحة.

٦. موارد سياحية وتعدينية، أراضي أنشطة تعدينية، امتيازات بترول، صناعات ثقيلة، مناطق صناعية مقترحة، مناطق زراعية، مشروعات استصلاح قائمة ومناطق استصلاح مقترحة، مناطق سياحة السفاري، محميات طبيعية حالية ومقترحة.
٧. مشروعات استصلاح قائمة ومناطق استصلاح مقترحة، أراضي زراعية، موارد سياحية، أراضي سياحة سفاري، امتيازات بترول، صناعات ثقيلة، مناطق صناعية مقترحة، محميات طبيعية حالية.
٨. موارد سياحية، مشروعات استصلاح أراضي، مناطق استصلاح أراضي مقترحة. محميات طبيعية مقترحة، أراضي للأنشطة التعدينية.

خاتمة

يعتبر النمو السكان هو الحاكم الرئيس للتنمية العمرانية وما يتطلبه من ضرورة تحقيق العدالة في توفير الأراضي لأغراض الإسكان وغيرها من الاستخدامات لمختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لمحدوديه الأراضي المتاحة والجاهزة للتنمية، وهو يشكل الركن الأساسي لعملية التخطيط العمراني، الأمر الذى يتطلب تحقيق مستويات عالية من الكفاءة الاقتصادية في استعمالات الأراضي، وإدارة شاملة ومتكاملة خاصة بالتنمية العمرانية والبنية التحتية، والبيئة والسلامة والتحكم في الظواهر السلبية مثل النمو العشوائي والتضخم العمراني بأشكاله المختلفة، وذلك لما يترتب عليهما من أضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية، وضرورة المحافظة على الأراضي الزراعية في وجه النمو العمراني المتسارع، والمحافظة على البيئة الطبيعية والتراث العمراني في الدولة، والمحافظة على مصادر المياه الجوفية والسطحية وخصوصا مع ندرة المياه في السنوات المقبلة. وتنظيم الأساليب والإجراءات الفعالة لتوجيه النمو الحضري بما يتفق مع السياسات المعتمدة بالمخططات الاستراتيجية (القومية والإقليمية والمحافظات والمدن).

ولمواجهة قضايا التنمية العمرانية يقترح فريق البحث وضع مجموعة من الخطط الاستراتيجية للتنمية العمرانية، وتركز هذه الخطط علي وضع جملة من الأهداف الاستراتيجية ينبثق عنها مجموعة من المبادرات الاستراتيجية والمشاريع ذات الأولوية التي تضمن تحقيق أفضل النتائج وبكفاءة اقتصادية عالية.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

بناء على ما سبق استنتاجه في فصول الدراسة، يمكن عرض مجموعة النتائج التالية:

- ارتفع عدد سكان مصر بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ من حوالي ٧٢.٧ إلى نحو ٩٤.٨ مليون نسمة.
- زاد معدل النمو السنوي للسكان من ٢.٠٤% للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ إلى ٢.٥٦% للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧.
- لا يزال السكان يتركزون في الوادي والدلتا، ولا تزال المأهولة بالسكان حوالي ٧.٧% فقط.
- لا تزال محافظة القاهرة تستحوذ على النصيب الأكبر من عدد السكان في ٢٠١٧ (١٠.٦%).
- لا يظهر التركيب النوعي للسكان تغيرا ملحوظا على المستوى القومي وفي أغلب المحافظات.
- ارتفعت نسبة السكان صغار السن (< ١٥ سنة) خلال نفس الفترة من ٣١.٧% إلى ٣٤.٢%.
- ارتفعت نسبة السكان كبار السن (> ٦٥ سنة) خلال فترة الدراسة من ٣.٧% إلى ٣.٩%.
- انخفضت نسبة وفيات الرضع (< سنة) المرتفعة من حوالي ١٨ إلى حوالي ١٥‰.
- انخفضت نسبة وفيات الأطفال (< ٥ سنوات) المرتفعة من حوالي ٢٣ إلى حوالي ٢٠‰.
- انخفضت نسبة الأمية على المستوى القومي خلال فترة الدراسة من حوالي ٣٠% إلى حوالي ٢٦%.
- ارتفعت نسبة الفقر من ١٩.٦% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٧.٨% في عام ٢٠١٥.
- زاد حجم القوى العاملة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧ من نحو ٢٣.٩ مليون فرد إلى نحو ٢٩.٥ مليون فرد.
- لم تتغير نسبة مساهمة الإناث إلى الذكور في قوة العمل ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٧.
- زاد معدل البطالة من ٩.١% في عام ٢٠٠٧ إلى ١١.٨% في عام ٢٠١٧.
- بلغ دخل الأسرة في الحضر ١.٤٦ مرة دخل الأسرة في الريف في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مقابل ١.٣٤ مرة في ٢٠١٤/٢٠١٥.
- زادت نسبة الاتصال بشبكة الصرف الصحي من ٤٦.٦% إلى ٥٥.٩% ما بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٧.
- هناك عدد من المحافظات يقل اتصال الأسر في الريف بشبكة الصرف الصحي بها عن ٥%، مثل البحر الأحمر والأقصر وقنا.

ثانيا: التوصيات:

في ظل النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- **فيما يتعلق بالبيانات:**
  - انتظام دورية إصدار بيانات الحسابات الإقليمية، وقواعد البيانات الاقتصادية المحلية، بشكل يتيح إمكانية المقارنة بين السنوات المختلفة لمعرفة التطور في المؤشرات الخاصة بالمحافظات.
  - نشر بيانات القوى العاملة بصورة متوافقة مع التعدادات السابقة، حتى يمكن المقارنة بينها، من أجل دقة رصد التطورات في فترات ما بين التعدادات.
  - إعادة نشر بيانات السكان والقوى العامة الخاصة بمحافظتي قنا والأقصر في تعداد ٢٠٠٦ حسب التعديلات الإدارية التي اتبعت في تعداد ٢٠١٧.
- تقييم آثار الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمشروعات في مجالي السكان والقوى العاملة، خاصة في محافظات الصعيد والحدود والمحافظات الريفية الزراعية.
- تبني قضية إعادة توزيع السكان والعمران والأنشطة الاقتصادية، بعيدا عن القاهرة الكبرى بصفة عامة، والعاصمة القاهرة بصفة خاصة.
- إحياء خطط وبرامج ومشروعات تنمية الصعيد بصفة عامة، وجنوب الصعيد بصفة خاصة.
- تبني مشروعات وطنية للتشغيل كثيفة العمالة، تركز على إشباع الاحتياجات الأساسية وإحلال الواردات، خارج حدود الوادي والدلتا الحالية.
- ضبط النمو العمراني واتجاهاته بما يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ورفع الكفاءة الوظيفية للتجمعات العمرانية.
- وضع سياسة عمرانية متكاملة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة من خلال إعادة توزيع السكان والارتقاء بالبيئة العمرانية القائمة.
- الاحتياج إلى تطوير مخططات التنمية العمرانية والحيز العمراني للقرى والمدن المصرية.
- التوافق مع الاتجاهات العالمية الحديثة في إدارة العمران.
- خلق بيئة عمرانية صحية آمنة توفر حداً مقبولاً من العناصر الجمالية بالاستخدام الواعي لعناصر البيئة المحلية المتاحة.
- دعم كفاءة اتخاذ القرار على المستويات المختلفة للقطاعين الحكومي والخاص ووضوح الرؤية أمام متخذ القرار.
- الاستغلال الأمثل لنطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي وجذب السكان إلى مناطق جديدة، ولابد أن تفتح آفاق جديدة للتنمية في مناطق جديدة لاستغلال المناطق المتاحة للتنمية.

الملخص

تتمثل مشكلة البحث الرئيسة في محاولة تحقيق فهم أفضل للمسألة الجدلية القديمة المتجددة، المتعلقة بطبيعة العلاقات المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية، وذلك من خلال استعراض ما توصلت إليه الأدبيات السابقة من ناحية، والاعتماد على آخر البيانات المتاحة من ناحية أخرى. وما إذا كان يمكن أن تساير استراتيجيات وسياسات وبرامج ومشروعات التنمية المستدامة هذا الحجم الكبير والنمو المرتفع للسكان، على اعتبار أن أربعة فئات عمرية خمسية على الأقل قد ولودوا بالفعل! ولا يمكن التعامل معهم إلا كمعطاة طوال العشرين سنة القادمة على الأقل، وهو ما يغطي أربع خطط خمسية قادمة على الأقل!

وتستمد الدراسة أهميتها من أنها أول دراسة جماعية متخصصة في السكان والقوى العاملة والتنمية الإقليمية والعمرانية تستغل آخر البيانات المتاحة من تعداد ٢٠١٧، لتتبع التغير والنمو في أحجام ومستويات وأنماط واتجاهات المتغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية حتى ٢٠١٧. ومن ثم تمثل هذه الدراسة مدخلا مهما لعمل كثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مثل: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والمنوط بها إعداد استراتيجيات وسياسات وخطط وبرامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، كما تعتبر نتائج الدراسة من المصادر المهمة لمتابعة وتقييم الخطط السكانية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على المستويين القومي ومستوى المحافظات والتي ترتبط بمهام كل من: وزارة الصحة والسكان، وزارة التنمية المحلية، وزارة القوة العاملة والهجرة، المجلس القومي للسكان، ودواوين عموم المحافظات المختلفة.

ويتمثل الهدف الرئيس للدراسة في دراسة مستويات وأنماط واتجاهات النمو السكاني، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، بهدف التعرف على الوضع السكاني والاجتماعي والاقتصادي والإسكاني، ومؤشرات مستويات المعيشة. إضافة إلى بيان المؤشرات العمرانية ودورها في قياس الفوارق الإقليمية على مستوى المحافظات أو الريف والحضر وانعكاساتها على المجتمع، ثم تحديد تأثير النمو السكاني المتوقع على التنمية العمرانية. وينبثق من هذا الهدف الرئيس عدد من الأهداف الفرعية كما يلي:

١- دراسة مستويات وأنماط واتجاهات ومكونات النمو السكاني على مستوى المحافظات.

٢- تحليل تطور الأوضاع والخدمات الاجتماعية، خاصة التعليمية والصحية ومستوى المعيشة، على مستوى المحافظات.

٣- دراسة التغيرات الاقتصادية من حيث توزيع القيمة المضافة ومشاركة القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية، ومستويات وتوزيع الدخل والإنفاق، والاتصال بالمرافق، على مستوى المحافظات.

٤- استعراض الأوضاع الراهنة والاحتياجات المتوقعة في مجال النمو والتنمية العمرانية على مستوى المحافظات والريف والحضر والمدن.

٥- تقديم عدد من النتائج التي يمكن أن يبنى عليها عدد من التوصيات التي يمكن أن تساعد الجهات المستفيدة في حل المشكلات المتعلقة بالعلاقة الجدلية بين السكان والتنمية.

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق هدف وصف وتحليل مستويات وأنماط واتجاهات النمو السكاني ومصادره، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للسكان حسب المحافظات. وذلك من أجل وصف وتحليل المعلومات المتوفرة ومحاولة استكمالها وتطبيق بعض الأساليب الإحصائية لتأكيد العلاقات بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية وبعض مؤشرات التنمية على مستوى المحافظات المصرية. وتستخدم الدراسة الأسلوب الكارتوجرافي: وذلك باستخدام الخرائط المتاحة والخرائط المعدة بالبيانات الحديثة الناتجة عن تعداد ٢٠١٧، من أجل تسهيل إظهار التباينات على مستوى المحافظات.

وينقسم البحث إلى أربعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. حيث يستعرض **الفصل الأول** تطور حجم ونمو السكان والتغير في خصائصهم في مصر خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧، والتغير في الهيكل العمري والنوعي؛ وتوزيع السكان على المحافظات والحضر والريف؛ والعوامل المؤثرة على النمو السكاني، تناول سياسات الدولة في التعامل مع القضية السكانية. ويتناول **الفصل الثاني** أثر النمو السكاني على التغيرات في الخصائص الاجتماعية للسكان في مصر، مع التركيز على الحالة التعليمية، والخدمات التعليمية المتاحة، والإنفاق العام على التعليم؛ والحالة الصحية للسكان، والخدمات الصحية المتاحة، وحجم الإنفاق العام على الصحة؛ ومستوى المعيشة من خلال مؤشرات الفقر. ويتعرض **الفصل الثالث** للنمو السكاني والتغيرات الاقتصادية، إذ يتناول القيمة المضافة على مستوى المحافظات؛ ومؤشرات القوى العاملة، من حيث التغير في حجم وتوزيع القوى العاملة والمشتغلين والمتعطلين، وخصائص القوى العاملة وفقاً للحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي، ومتوسطات الأجور على مستوى الأنشطة والمحافظات، ومتوسط الدخل والإنفاق السنوي للأسرة، ومعدل اتصال الأسر بالمرافق العامة. ويختتم **الفصل الرابع** بدراسة النمو السكاني والتنمية العمرانية من حيث تطور تمركز الاستقرار السكاني في العمران المصري، والحراك الحضري للمدن، والبعد المكاني للحضر؛ ونمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية بالمحافظات، من حيث الفئات الحجمية للتجمعات الحضرية، وتصنيف مراكز المدن طبقا لميزات الهجرة؛ وقضايا وتحديات إدارة البيئة الحضرية والتنمية العمرانية، من حيث مؤشرات التنمية العمرانية على المستوى المحلي، ومؤشرات البيئة السكنية للعمران، ومؤشرات كفاءة البيئة العمرانية، والتدهور العمراني وتدنى جودة الحياة في المدن القائمة، ومؤشرات الحرمان والحصول على الخدمات العامة الأساسية، ومعدلات استهلاك الكهرباء والمياه وطاقة الصرف الصحي؛ وتكاليف الحصول على وحدة سكنية، ويختتم بعرض فرص التنمية العمرانية على المستوى القومي لتحقيق الاستدامة.

أهم النتائج:

- ارتفع عدد سكان مصر بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ من حوالي ٧٢.٧ إلى نحو ٩٤.٨ مليون نسمة.
- زاد معدل نمو السكان سنويا من ٢.٠٤% للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ إلى ٢.٥٦% للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧.
- لا يزال السكان يتركزون في الوادي والدلتا، ولا تزال المأهولة بالسكان حوالي ٧.٧% فقط.
- تستحوذ محافظة القاهرة على النصيب الأكبر من السكان في ٢٠١٧ (١٠.١%).
- ارتفعت نسبة السكان صغار السن (< ١٥ سنة) خلال نفس الفترة من ٣١.٧% إلى ٣٤.٢%.
- ارتفعت نسبة السكان كبار السن (> ٦٥ سنة) خلال فترة الدراسة من ٣.٧% إلى ٣.٩%.
- انخفضت نسبة الأمية على المستوى القومي خلال فترة الدراسة من حوالي ٣٠% إلى حوالي ٢٦%.
- انخفضت نسبة وفيات الرضع (< سنة) المرتفعة من حوالي ١٨ إلى حوالي ١٥‰.
- انخفضت نسبة وفيات الأطفال (< ٥ سنوات) المرتفعة من حوالي ٢٣ إلى حوالي ٢٠‰.
- ارتفع عدد تلاميذ التعليم قبل الجامعي بحوالي ٥ مليون تلميذ (من ١٦ إلى ٢١) بنسبة ٣١%.
- زادت كثافة فصول التعليم الحكومي الابتدائي من ٤٤ طالب/فصل إلى ٤٨ طالب/فصل.
- زادت كثافة فصول التعليم الحكومي الإعدادي من ٣٩ طالب/فصل إلى ٤٤ طالب/فصل.
- انخفضت نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من GDP من ٢.٨% إلى ٢.٥%.
- ارتفع العمر المتوقع للذكور بنحو ٤.٣ سنة، من ٦٦.٥ إلى ٧٠.٨ سنة.
- ارتفع العمر المتوقع للإناث بنحو ٤.٥ سنة من ٦٩.١ إلى ٧٣.٦ سنة.
- ارتفع عدد المواطنين الذين تخدمهم المستشفى الواحدة من ٣٨.٨ ألف مواطن إلى ٥٦.٥ ألف مواطن.
- تراجع معدل الأسرّة من ٢١ سرير لكل ١٠ آلاف مواطن إلى نحو ١٣.٤ سرير لكل ١٠ آلاف مواطن.
- ارتفع معدل الأطباء البشريين من ٧.٣ لكل ١٠ آلاف مواطن إلى ١٣.٢ لكل ١٠ آلاف مواطن.
- تضاعف تقريبا معدل هيئة التمريض من حوالي ١٤.٤ إلى نحو ٢١.٧ فردا لكل ١٠ آلاف مواطن.
- ارتفعت نسبة الإنفاق العام على الصحة من GDP من ١.٤ إلى ١.٦%.
- ارتفعت نسبة الفقر من ١٩.٦% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٧.٨% في عام ٢٠١٥.
- ارتفعت نسبة الفقر المدقع من ٣.٦% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٥.٣% في عام ٢٠١٥.
- ارتفعت نسبة الفقر بريف الصعيد من ٣٩.١% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٥٦.٧% في عام ٢٠١٥.
- ارتفعت نسبة الفقر في المحافظات الحضرية من ٥.٧% إلى ١٥.١%.
- تساهم محافظة القاهرة بنحو ٣٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وبحوالي ١٠.٦% فقط من السكان.
- تستحوذ القاهرة على نسبة ٤٤.١% من إجمالي الأجور، ونسبة ٢٨.٩% من فائض التشغيل.
- زاد حجم القوى العاملة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧ من نحو ٢٣.٩ مليون فرد إلى نحو ٢٩.٥ مليون فرد.
- تضم محافظة القاهرة النصيب الأكبر من القوى العاملة بنسبة ١١.١%.

- لم تتغير نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل (٢٣.٨% إناث مقابل ٧٦.٢% ذكور).
- زادت نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي (+١٥ سنة) بشكل طفيف من ٤٤.٣% إلى ٤٥%.
- زادت نسبة التشغيل (+١٥ سنة) قليلا من ٤٠.١% إلى ٤٢%.
- ارتفع عدد المتعطلين من ٢.١٨ مليون متعطل إلى ٣.٤٦ مليون متعطل.
- زاد معدل البطالة من ٩.١% في عام ٢٠٠٧ إلى ١١.٨% في عام ٢٠١٧.
- ارتفع معدل بطالة الذكور من ٥.٩% إلى ٨.٢%، ومعدل بطالة الإناث من ١٩.٤% إلى ٢٣.١%.
- ارتفع معدل بطالة الحضر من ١٢.٢% إلى ١٤.٥%، ومعدل بطالة الريف من ٦.٩% إلى ٩.٨%.
- تناقصت نسبة الأميين في القوى العاملة من ٢٨.٩% إلى ١٨.٢%.
- زادت نسبة الحاصلين على شهادة متوسطة أو مؤهل متوسط فنى من ٣٢.٩% مقابل ٣٤.٧%.
- زادت نسبة الحاصلين على مؤهل فوق متوسط وأقل من جامعي من ٨% إلى ١٣.٥%.
- زادت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق جامعي من ١٦.٩% إلى ١٩.٢%.
- انخفض نصيب قطاع الزراعة والصيد وتربية الحيوانات من جملة المشتغلين من ٣٢% إلى ٢٥%.
- زاد نصيب نشاط الصناعات الاستخراجية والتحويلية من جملة المشتغلين قليلا من ١١% إلى ١٢%.
- زاد نصيب الأنشطة الخدمية المختلفة من جملة المشتغلين من ٥٧% إلى ٦٣%.
- يتباين مستوى المعيشة معبراً عنه بدخل الأسرة ما بين حضر وريف الجمهورية بشكل ملحوظ.
- زادت نسبة اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي من ٤٦.٦% إلى ٥٥.٩% بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٧.
- يقل اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي في ريف البحر الأحمر والأقصر وقنا عن ٥%.

أهم التوصيات:

- انتظام دورية إصدار بيانات الحسابات الإقليمية، وقواعد البيانات الاقتصادية المحلية، بشكل يتيح إمكانية المقارنة بين السنوات المختلفة لمعرفة التطور في المؤشرات الخاصة بالمحافظات.
- نشر بيانات القوى العاملة بصورة متوافقة مع التعدادات السابقة، حتى يمكن المقارنة بينها، من أجل دقة رصد التطورات في فترات ما بين التعدادات.
- تبني قضية إعادة توزيع السكان والعمران والأنشطة الاقتصادية، بعيدا عن القاهرة الكبرى بصفة عامة، والعاصمة القاهرة بصفة خاصة.
- إحياء خطط وبرامج ومشروعات تنمية الصعيد بصفة عامة، وجنوب الصعيد بصفة خاصة.
- تبني مشروعات وطنية للتشغيل كثيفة العمالة، تركز على إشباع الاحتياجات الأساسية وإحلال الواردات، خارج حدود الوادي والدلتا الحالية.
- ضبط النمو العمراني واتجاهاته بما يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ورفع الكفاءة الوظيفية للتجمعات العمرانية.

- وضع سياسة عمرانية متكاملة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة من خلال إعادة توزيع السكان والارتقاء بالبيئة العمرانية القائمة.
- الاحتياج إلى تطوير مخططات التنمية العمرانية والحيز العمراني للقرى والمدن المصرية.
- التوافق مع الاتجاهات العالمية الحديثة في إدارة العمران.
- خلق بيئة عمرانية صحية آمنة توفر حداً مقبولاً من العناصر الجمالية بالاستخدام الواعي لعناصر البيئة المحلية المتاحة.
- دعم كفاءة اتخاذ القرار على المستويات المختلفة للقطاعين الحكومي والخاص ووضوح الرؤية أمام متخذ القرار.
- الاستغلال الأمثل لنطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي وجذب السكان إلى مناطق جديدة، ولابد أن تفتح آفاق جديدة للتنمية في مناطق جديدة لاستغلال المناطق المتاحة للتنمية.

المراجع

١. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٦.

٢. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧.

٣. ----------، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٦.

4. ----------، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، 2017.

٥. ----------، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، عامي 2007 و 2017.

6. ----------، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، 2017.

٧. ----------، النشرة السنوية لإحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل لعام ٢٠١٧.

٨. ----------، النشرة السنوية لمسح العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٧ و ٢٠١٧.

٩. ----------، أهم مؤشرات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٤/٢٠١٥.

١٠.----------، كتاب أهم مؤشرات التعداد ٢٠١٧.

١١.----------، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠١٤/٢٠١٥.

١٢.----------، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٤/٢٠١٥.

١٣.----------، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠١٤/٢٠١٥.

١٤.----------، والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٢٦-٢٧.

١٥.----------، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكانية ٢٠٠٦.

١٦.----------، ٢٠١٨، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧.

١٧.----------، الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٠٦.

١٨.----------، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٨.

١٩----------، الكتاب الاحصائي السنوي، إصدار ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٢٦-٢٧.

١٩.----------، النشرة السنوية المجمعة، بحث القوى العاملة " تقرير تحليلي" عام ٢٠١٧.

٢٠.----------، النشرة السنوية لاحصائيات المواليد والوفيات لعام ٢٠١٦.

٢١.----------، مصر في أرقام ٢٠١٨.

٢٢.----------، مصر في أرقام، ٢٠١٦.

٢٣.----------، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٥.

٢٤.جورج قرم، السكان والفقر والنمو في العالم العربي، المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية، القاهرة، ٢٤-٢٦ يونيو ٢٠١٣.

٢٥.حنان عبد الخضر هاشم، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: رؤى نظرية وجدل قائم، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، ٢٠١١.
٢٦.الدستور المصري ٢٠١٤.
٢٧.رئاسة مجلس الوزراء، برنامج عمل الحكومة ٢٠١٨/٢٠١٩- ٢٠١٢١/٢٠٢٢: مصر تنطلق.
٢٨.زكي، رمزي (١٩٨٤) "المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة"، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، (سلسلة عالم المعرفة، ٨٤).
٢٩.عمار، حامد (١٩٩٢) " التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم – المؤشرات – الأوضاع"، القاهرة: سيناء للنشر؛ قبرص: الصقر العربي للإبداع.
٣٠.العيسوي، إبراهيم (١٩٨٥) "انفجار سكاني أم أزمة تنمية؟: دراسة في قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر"، القاهرة: دار المستقبل العربي.
٣١.مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام ٢٠١٧.
٣٢.محمد عدنان وديع، قضايا السكان في الوطن العربي: قراءة في الواقع والتحديات، مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٩.
٣٣.مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧.
٣٤.معهد التخطيط القومى (٢٠١٠) التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات المصرية وآثارها على التنمية، قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢١٩.
٣٥.---------- (٢٠٠٨) "الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢١٠)، القاهرة: معهد التخطيط القومي.
٣٦.---------- "تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية ٢٠١٧"، تقرير فني تحت النشر.
٣٧.نظارة المالية، إدارة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوي العام للقطر المصري عام ١٩١٠ (السنة الثانية)، المطبعة الأميرية بمصر ١٩١١.
٣٨.هطل، حامد (٢٠٠٠) النمو السكاني وعلاقته بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في إمارة دبي، المؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية، الانفجار السكاني فى المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين، الكويت ٢٤-٢٦ ابريل ٢٠٠٠.
٣٩.---------- (٢٠٠١) النظام الشامل لتخطيط استعمالات الأراضي لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (١٦٠٨)

٤٠.---------- (٢٠٠٣) تجربة إمارة دبي في التخطيط الشامل وإدارة التنمية العمرانية، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مجلد (١١) العدد (٢)، ص ص ١١٦-١٦٢.

٤١.الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك إلى مصر، الصفحة الرئيسية، السكان http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=19K ، نوفمبر ٢٠١٥.

٤٢.وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية المستدامة " للعام ٢٠١٦ /٢٠١٧.

٤٣.www.mop.eg.gov

٤٤.وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الحسابات الإقليمية: المنهجية والتطبيق في ضوء التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٣/١٢، إصدار ٢٠١٥، ص ٤٧-٤٨.

٤٥.----------، الحسابات الإقليمية: المنهجية والتطبيق في ضوء التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٣/١٢، إصدار ٢٠١٥. والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٤.

٤٦.----------، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٤٧.وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠١٦/٢٠١٧.

٤٨.----------، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧.

٤٩.وزارة الدولة للسكان (٢٠١٥)، الإستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠. القاهرة: المجلس القومى للسكان.

٥٠.وزارة المالية، البيانات التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨/٢٠١٩، والملامح الأساسية لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩. بعض البيانات محسوبة بواسطة الباحث.

٥١.----------، البيانات التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٥٢.----------، الملامح الأساسية لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

ملاحق

ملحق (١) المدن التي حققت معدلات نمو سكاني (٣ % فأكثر) بين الفترات التعدادية ١٩٧٦: ٢٠١٧

المحافظة	اعلى تغير في معدلات النمو ٧٦/٨٦	اعلى تغير في معدلات النمو ٩٦/٢٠٠٦	اعلى تغير في معدلات النمو ٢٠٠٦/٢٠١٧
القاهرة		مايو ١٥	
		بدر	بدر
الجيزة	الجيزة	الجيزة	الجيزة
	البدرشين	الوراق	الشروق
	اوسيم		الشيخ زايد
	الصف	الصف	
	الحوامدية		
	البحرية		
	العياط		
	كرداسة	كرداسة	كرداسة
		أكتوبر ٦	أكتوبر ٦
القليوبية	طوخ		الخصوص
	شبين القناطر		
	قليوب	قليوب	قليوب
	كفر شكر		
	الخصوص	الخصوص	
		العبور	العبور
	شبرا الخيمة	شبرا الخيمة	
البحيرة	حوش عيسى	حوش عيسى	حوش عيسى
	أبو المطامير		رشيد
			ادكو
	غرب النوبارية	غرب النوبارية	غرب النوبارية
	أبو حمص	أبو حمص	
	ايتاي البرود	ايتاي البرود	ايتاي البرود
	كوم حمادة		
	الدلنجات		
		وادي النطرون	وادي النطرون

المحافظة	اعلى تغير في معدلات النمو ٧٦/٨٦	اعلى تغير في معدلات النمو ٩٦/٢٠٠٦	اعلى تغير في معدلات النمو ٢٠٠٦/٢٠١٧
الشرقية	كفر صقر		ههيا
	أولاد صقر	أولاد صقر	أولاد صقر
			سنورس
	منيا القمح	منيا القمح	منيا القمح
	بلبيس	بلبيس	القنايات
	أبو حماد		الحسينية
		رمضان ١٠	رمضان ١٠
		الصالحية الجديدة	مشتول السوق
الإسماعيلية	الإسماعيلية	الإسماعيلية	
	أبو صوير		
		التل الكبير	فايد
		القنطرة	القنطرة
		القنطرة شرق	قصاصين
شمال سيناء	العريش	العريش	العريش
		الشيخ زويد	الشيخ زويد
	بئر العبد	بئر العبد	بئر العبد
		نخل	
		ابورديس	
		الطور	
		رأس سدر	
		سانت كاترين	
	نويبع		
		شرم الشيخ	
		دهب	

المحافظة	اعلى تغير في معدلات النمو ٧٦/٨٦	اعلى تغير في معدلات النمو ٩٦/٢٠٠٦	اعلى تغير في معدلات النمو ٢٠٠٦/٢٠١٧
مطروح	مرسى مطروح	مرسى مطروح	
	السلوم	السلوم	
	الحمام	الحمام	
	الضبعة		الضبعة
	سيوة	سيوة	
	سيدي براني	سيدي براني	سيدي براني
	العلمين	العلمين	العلمين
كفر الشيخ	قلين		البرلس
			مطوبس
الدقهلية	طلخا		اجا
		منية النصر	جمصة
			المطرية
			الجمالية
	بلقاس		المنزلة
دمياط	دمياط	دمياط	دمياط الجديدة
	رأس البر		
الغربية	زفتى		
	السنطة		
	قطور		
المنوفية	قويسنا		
	الباجور	الباجور	الباجور
	اشمون		
	الشهداء	الشهداء	الشهداء
	بركة السبع		
		السادات	مدينة الصالحية

تابع ملحق (١) المدن التي حققت معدلات نمو سكاني (٣ % فأكثر) بين الفترات التعدادية ١٩٧٦: ٢٠١٧

المحافظة	اعلى تغير في معدلات النمو ٧٦/٨٦	اعلى تغير في معدلات النمو ٩٦/٢٠٠٦	اعلى تغير في معدلات النمو ٢٠٠٦/٢٠١٧
الفيوم	اطسا	اطسا	اطسا
	طامية		ابشواي
بني سويف	واسطى		بني سويف الجديدة
	ناصر	ناصر	ناصر
			الفشن
			ببا
	اهناسيا	اهناسيا	اهناسيا
	بني سويف	بني سويف	
المنيا	العدوة	العدوة	العدوة
		بني مزار	سمسطا
	مطاي	مطاي	
	أبو قرقاص		
	المنيا	المنيا	
أسيوط	ديروط		أسيوط الجديدة
	أبو تيج		ساحل سليم
	صدفا		
	الغنايم		ابنوب
	الفتح	الفتح	الفتح
الوادي الجديد	الداخلة		
	الفرافرة	الفرافرة	الفرافرة
سوهاج	المراغة		سوهاج الجديدة
	طما		الكوثر
	المنشاة		جهينة
	سقالته		سقالته
	دار السلام	دار السلام	طهطا

المحافظة	اعلى تغير في معدلات النمو ٧٦/٨٦	اعلى تغير في معدلات النمو ٩٦/٢٠٠٦	اعلى تغير في معدلات النمو ٢٠٠٦/٢٠١٧
جنوب سيناء			رأس سدر
			أبو زنيمة
			الشيخ زويد
			الطور
قنا	نجع حماد	نجع حماد	
	فقط		
	نقادة		
اسوان	نصر		ادفو
			كوم امبو
			البصيلية بحري
			كلابشة
الأقصر			البياضية
البحر الأحمر	مرسى علم	مرسى علم	
	سفاجا		سفاجا
	رأس غارب		
	القصير	القصير	
	الغردقة	الغردقة	
	شلاتين	شلاتين	
	حلايب		
بورسعيد	بورسعيد		
السويس	السويس	السويس	السويس
الإسكندرية			برج العرب
		برج العرب الجديدة	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، عام ٢٠٠٦، ٢٠١٧

المدن التي استمرت معدلات نموها السكاني بمعدلات ٣% فأكثر بين التعدادات

ملحق (٢) تنوع الأنشطة الاقتصادية بالمحافظات المصرية عام ٢٠٠٦.

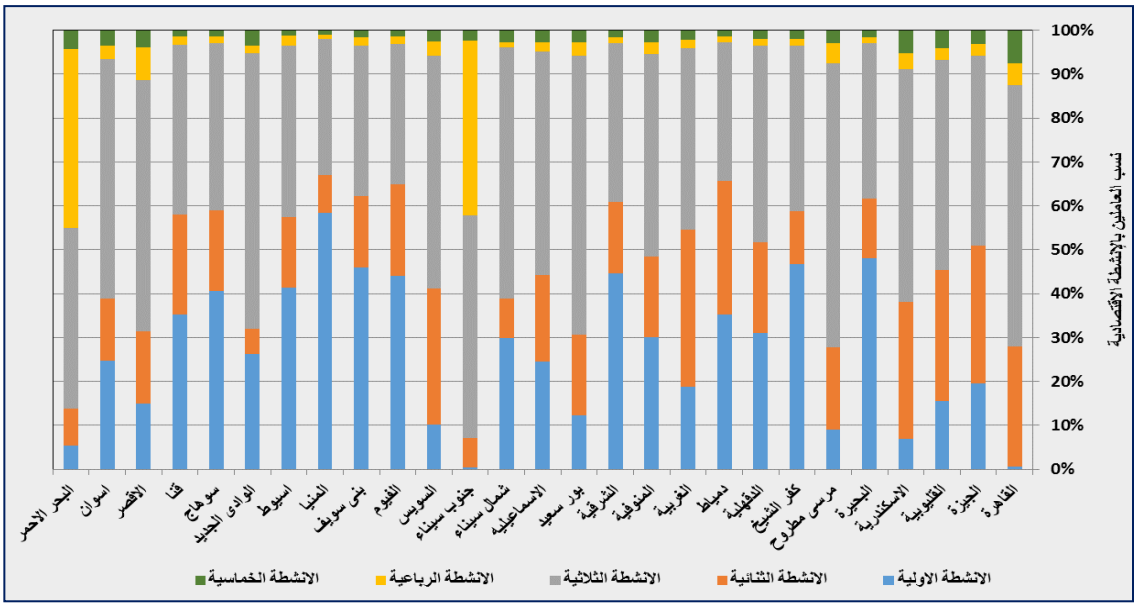

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان عام ٢٠٠٦ (جدول توزيع السكان طبقاً للنشاط الاقتصادي).

ملحق (٣) حجم السكان بالنسبة للمساحة المأهولة ٢٠١٧

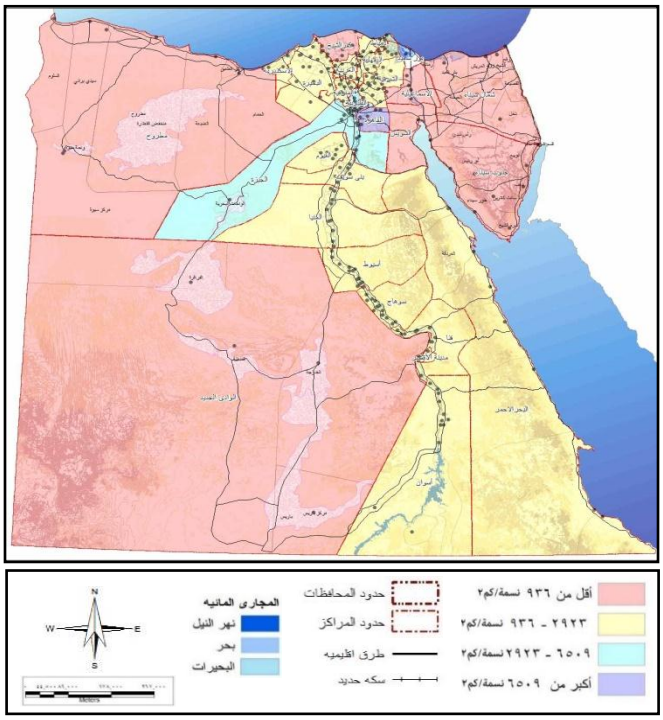

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧.

ملحق (٤) نمط التوزيع المكاني للتجمعات العمرانية

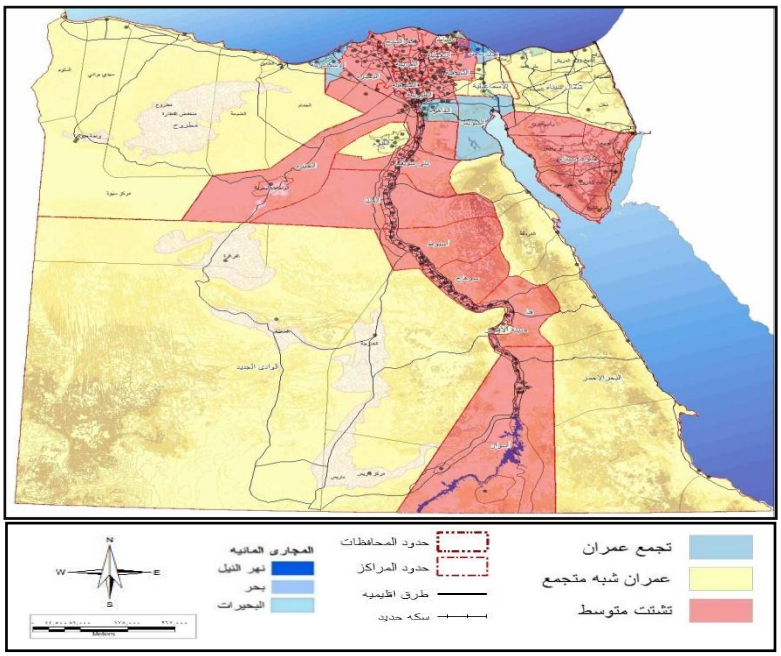

المصدر: تم حسابه وفقا لمعامل الانتشار وفقاً لبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧.

ملحق (٥) الفئات الحجمية للتجمعات العمرانية الحضرية

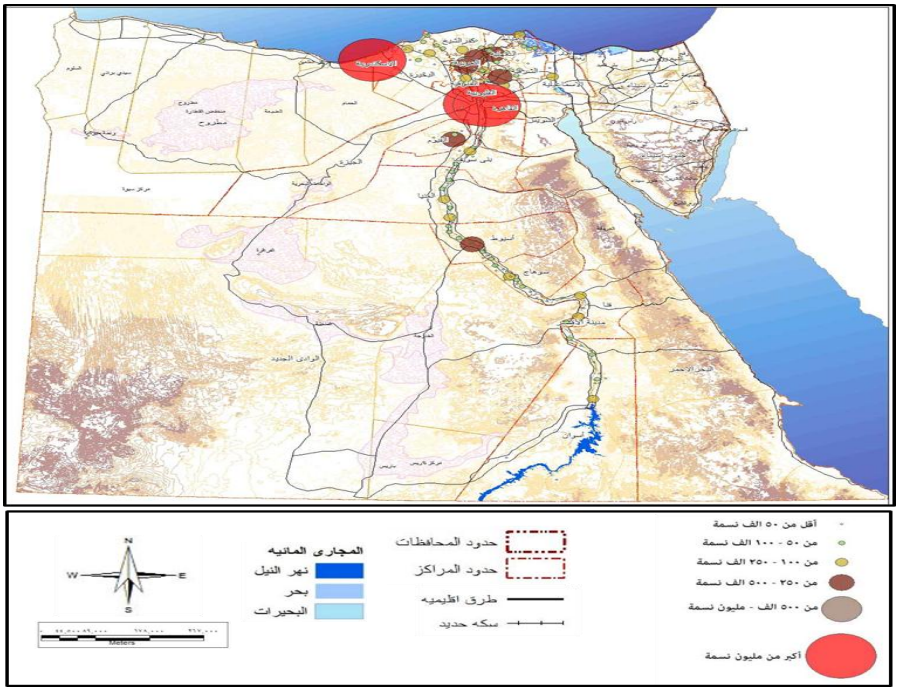

المصدر: التعداد العام للسكان عام ٢٠١٧، جدول (توزيع حجم السكان حسب فئات السن والنوع).

ملحق (٦) تصنيف فئات الحراك السكاني اعتمادا على الهجرة للمراكز في الفترة بين ١٩٩٦ و٢٠٠٦

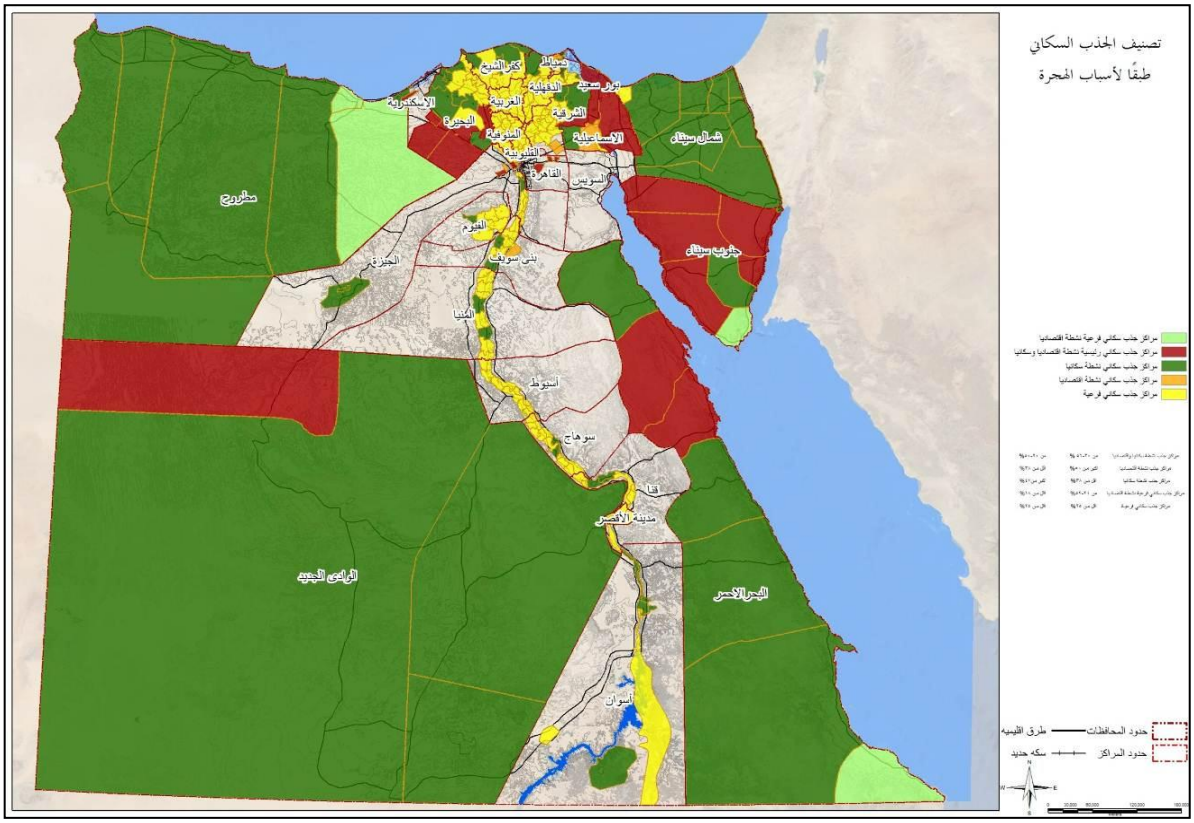

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان عام ٢٠٠٦.

ملحق (٧) التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف على مستوى محافظات الجمهورية (٢٠١٧)

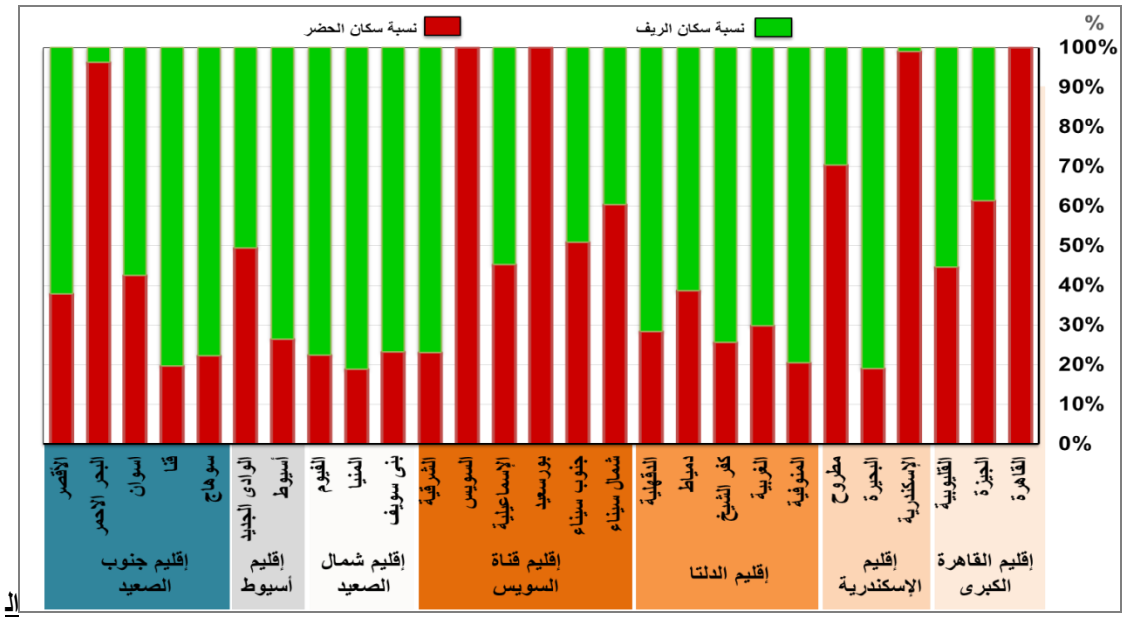

مصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان عام ٢٠١٧.

ملحق (٨) معدل البطالة بالمحافظات عام ٢٠١٧

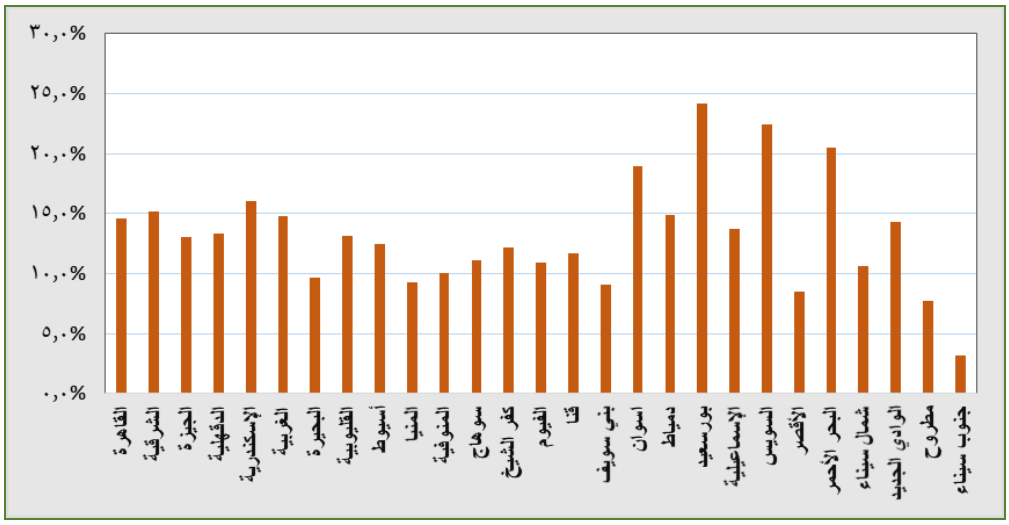

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧

ملحق (٩) تداعى الأداء الاقتصادي

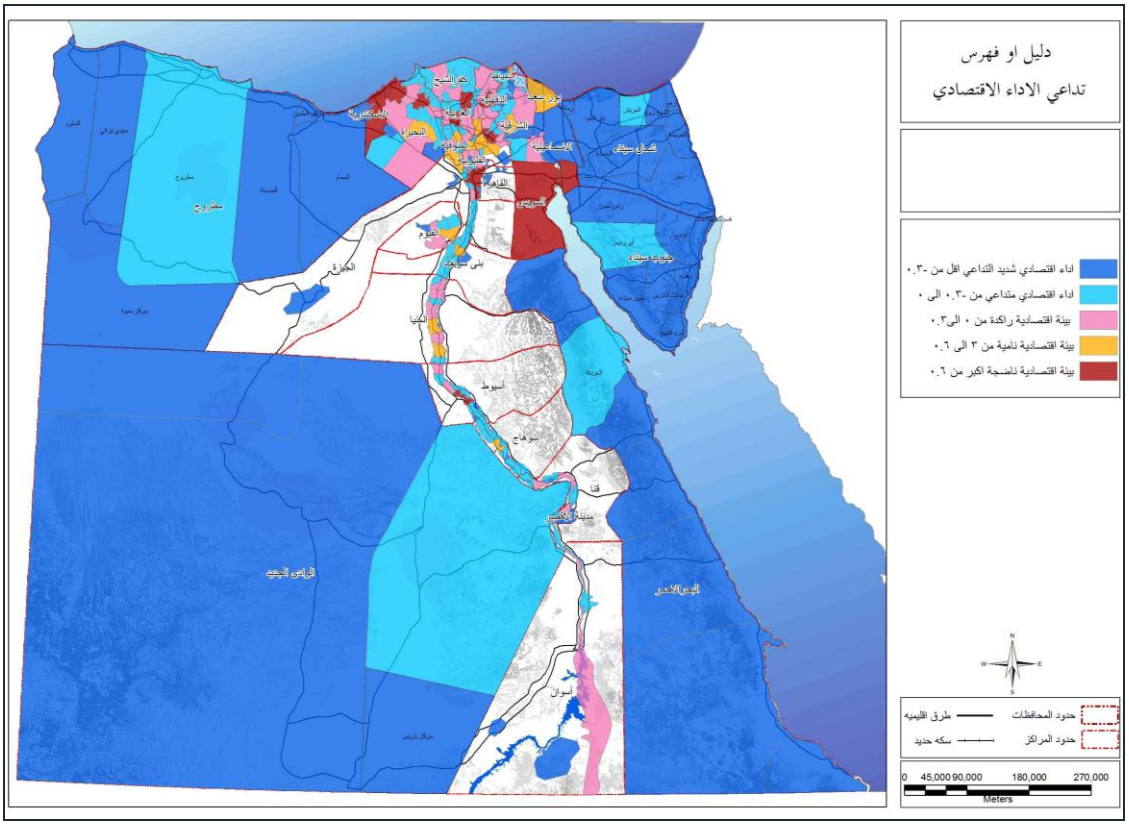

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان عام ٢٠٠٦.

ملحق (١٠) نسبة الوحدات الشاغرة على مستوى الجمهورية طبقاً للفئات الحجمية للمدن

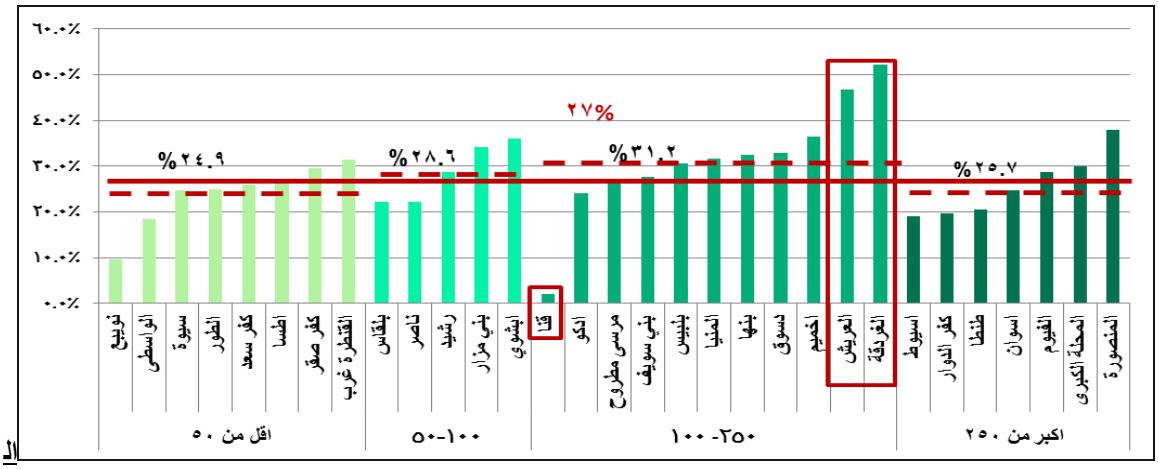

المصدر: باستخدام بيانات تعداد السكان والمنشآت ٢٠١٧ وتم تقسيم فئات المدن من قبل فريق البحث.

ملحق (١١) توزيع وحدات المباني العادية للسكن طبقا للاستخدام الحالي لريف المراكز بالجمهورية عام ٢٠١٧

% الوحدات السكنية الخالية المكتملة		% الوحدات السكنية الخالية بدون تشطيب		اجمالي الوحدات السكنية الخالية %	
الفئة	% عدد المدن في كل فئة	الفئة	% عدد المدن في كل فئة	الفئة	% عدد المدن في كل فئة
أكثر من ٥٠%	1%	أكثر من ٥٠%	0.0%	أكثر من ٥٠%	1.9%
من ٥٠%-٣٠%	4%	من ٥٠%-٣٠%	0.0%	من ٥٠%-٣٠%	8.4%
من ٣٠%-١٠%	36%	من ٣٠%-١٠%	47.2%	من ٣٠%-١٠%	83.2%
أقل من ١٠%	59%	أقل من ١٠%	52.8%	أقل من ١٠%	6.5%
الإجمالي	100%	الإجمالي	100.0%	الإجمالي	**100.0%**

المصدر: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عام ٢٠١٧.

ملحق (١٢) توزيع وحدات المباني العادية للسكن طبقا للاستخدام الحالي لمدن الجمهورية عام ٢٠١٧

% الوحدات السكنية الخالية المكتملة		% الوحدات السكنية الخالية بدون تشطيب		اجمالي الوحدات السكنية الخالية %	
الفئة	% عدد المدن في كل فئة	الفئة	% عدد المدن في كل فئة	الفئة	% عدد المدن في كل فئة
أكثر من ٥٠%	**4%**	أكثر من ٥٠%	**0.0%**	أكثر من ٥٠%	**10.2%**
من ٥٠%-٣٠%	**9%**	من ٥٠%-٣٠%	**3.1%**	من ٥٠%-٣٠%	**11.4%**
من ٣٠%-١٠%	**52%**	من ٣٠%-١٠%	**33.3%**	من ٣٠%-١٠%	**74.9%**
أقل من ١٠%	**36%**	أقل من ١٠%	**63.5%**	أقل من ١٠%	**3.5%**
الإجمالي	**100%**	الإجمالي	**100.0%**	الإجمالي	**100.0%**

المصدر: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عام ٢٠١٧.

ملحق (١٣) نسبة أطوال الطرق المرصوفة لإجمالي الطرق بالمحافظات عام ٢٠١٧.

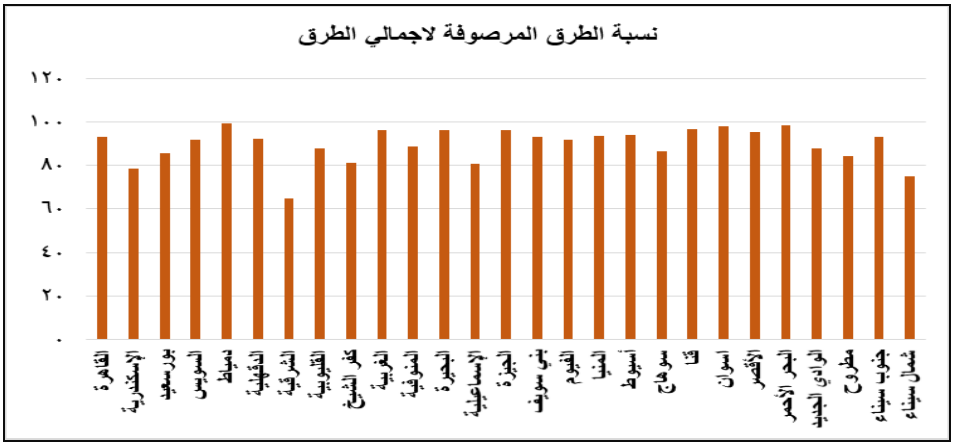

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧.

ملحق (١٤) نصيب الفرد من كمية مياه الشرب المستهلكة (لتر. يوم/فرد) عام ٢٠١٧

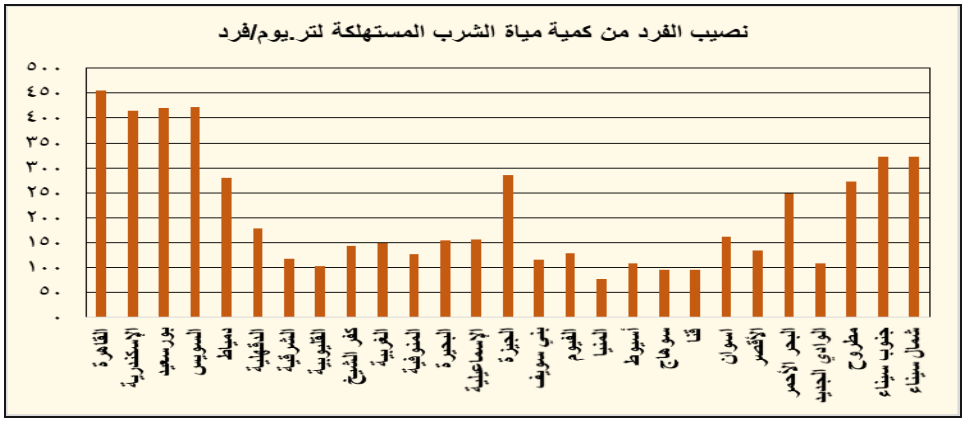

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام ٢٠١٧.

ملحق (١٥) نصيب الفرد من طاقة الصرف الصحي (لتر. يوم/فرد) عام ٢٠١٧

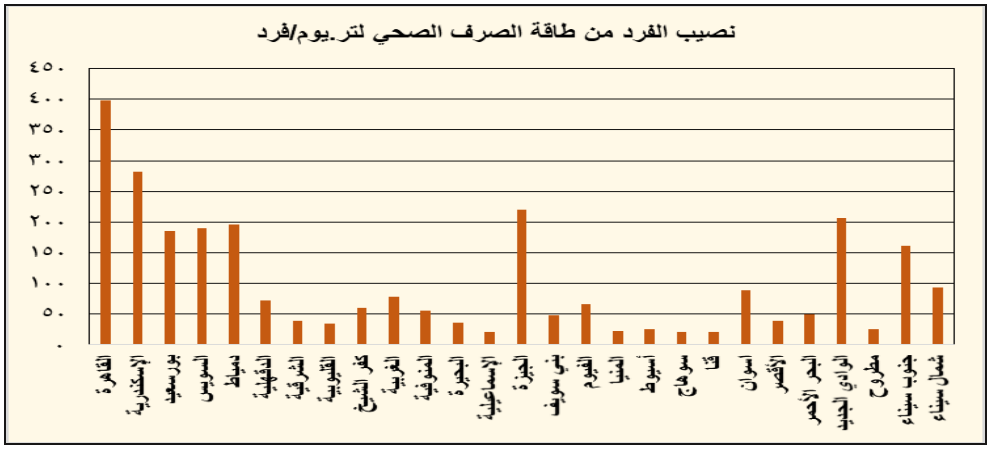

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام ٢٠١٧.

ملحق (١٦) نصيب الفرد من الكهرباء المستخدمة في الانارة (ك.و.س سنويا/للفرد) عام ٢٠١٧

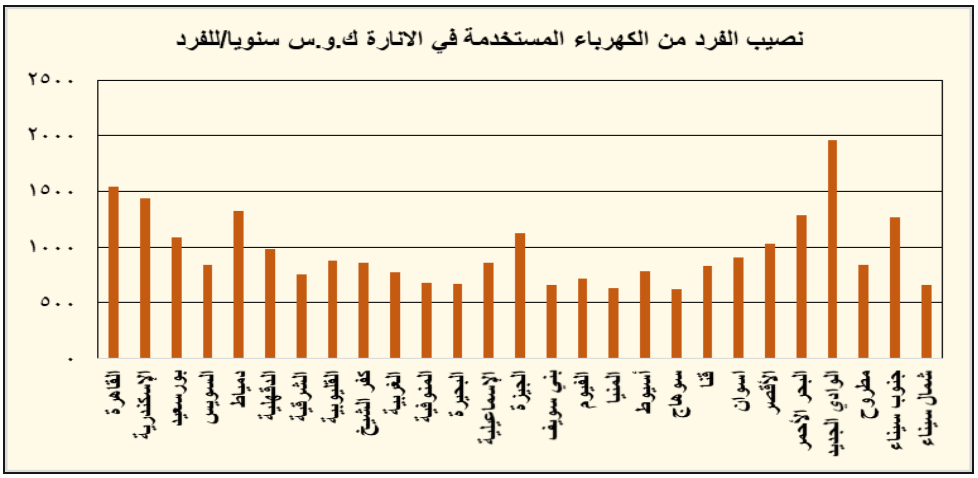

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام ٢٠١٧.

ملحق (١٧) بعض نماذج التجمعات الريفية والعزب الملاصقة والمحيطة بالمدن

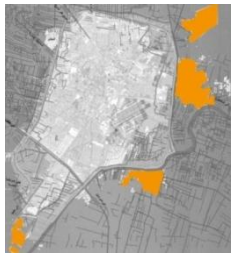

مدينة المحلة الكبرى

مدينة بنها

مدينة كفر الدوار

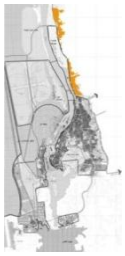

مدينة اسوان

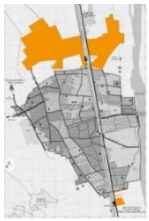

مدينة الحوامدية

مدينة بني سويف

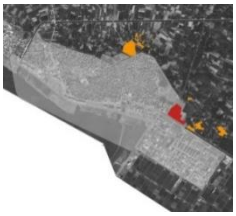

مدينة بلطيم

مدينة الطور

ملحق (١٨) توزيع نسبة عدد سكان المناطق (غير الآمنة) طبقا لدرجات الخطورة إلى إجمالي المناطق بكل مدينة

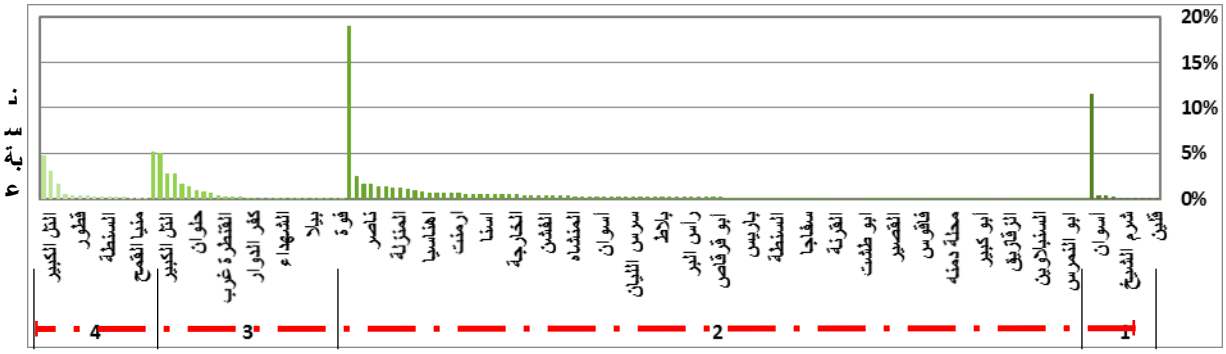

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام ٢٠١٧

ملحق (١٩) توزيع نسبة عدد المناطق ومساحة وعدد سكان المناطق(غير الآمنة) على مستوى الجمهورية

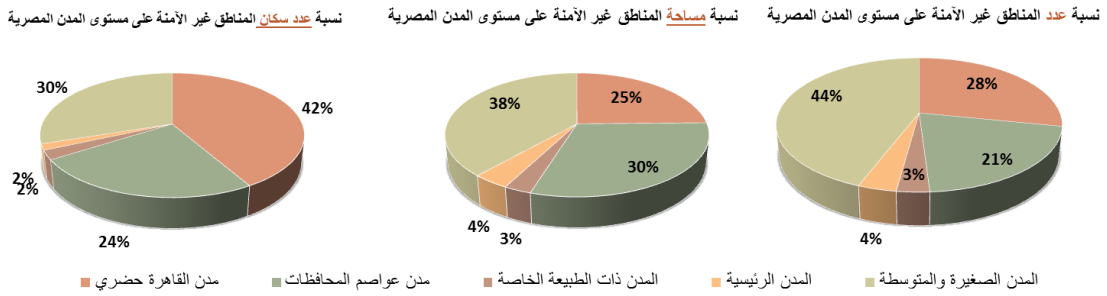

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام ٢٠١٧

ملحق (٢٠) توزيع المناطق العشوائية غير الآمنة وغير المخططة ٢٠١٧

اجمالي العشوائيات (غير المخططة + غير الامنة)	غير آمن	غير مخطط	إجمالي كتلة المدينة بالفدان (العمرانية فقط)
156300	4679	151621	417024
37·5%	1%	36·5 %	100%

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام ٢٠١٧

ملحق (٢١) نسبة مساحة المناطق غير المخططة طبقا لتصنيف المدن

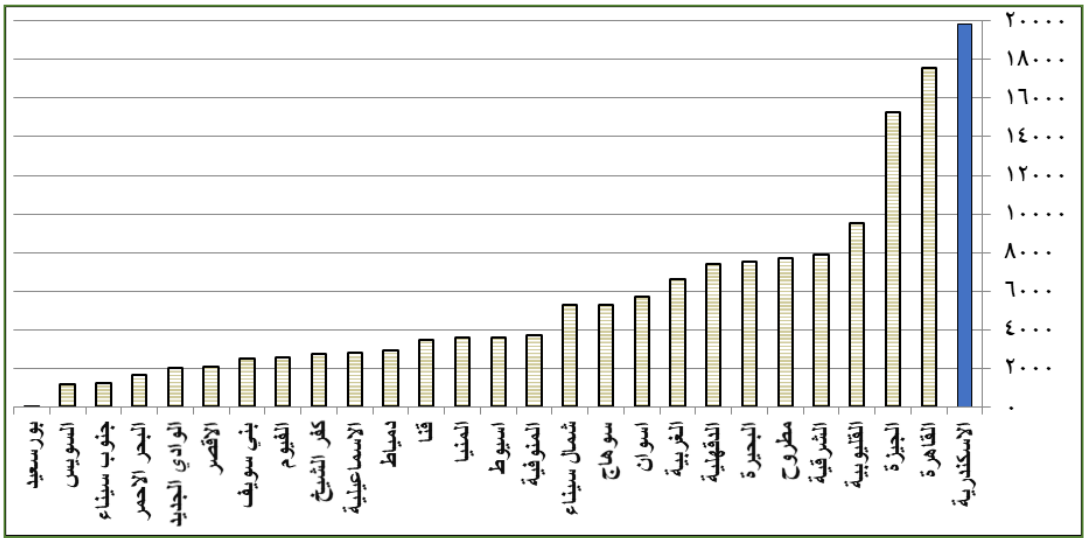

	مساحة المناطق الغير مخططة	النسبة %
الوادي	28743	19%
الدلتا	105030.5	69%
الاخرى	17847.7	12%
الاجمالي	151621.2	100%

ملحق (٢٢) توزيع المناطق (غير المخططة) طبقا للمساحة (فدان) على مستوى المحافظات

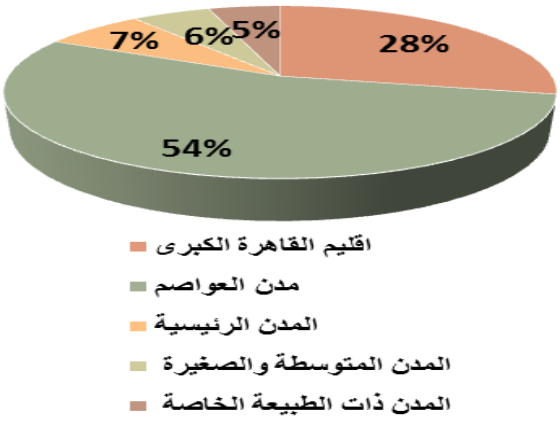

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام ٢٠١٧

ملحق (٢٣) نسبة الأسواق العشوائية حسب المحافظة

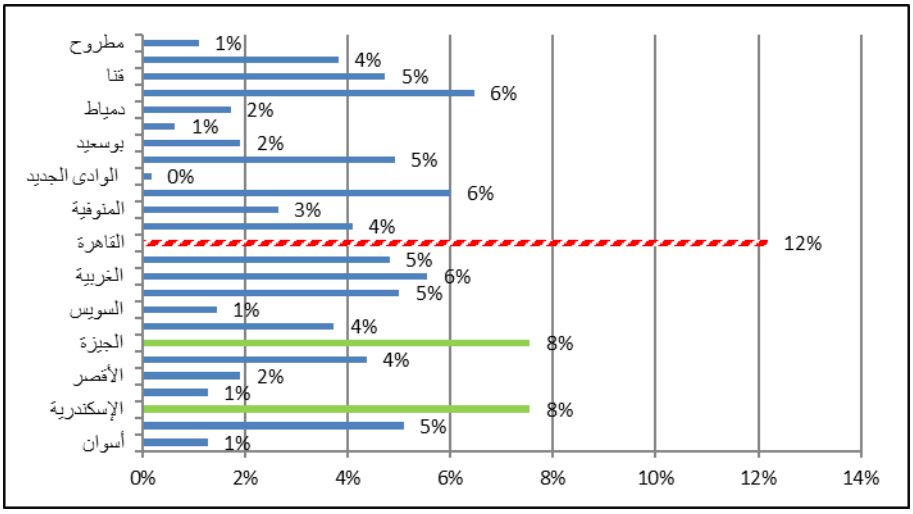

ملحق (٢٤) ريف المراكز التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء عن متوسط ريف الجمهورية

المحافظة	ريف المراكز
البحر الأحمر	قسم القصير
	قسم مرسى علم
	قسم الشلاتين
	قسم سفاجا
	قسم حلايب
مطروح	قسم سيوة
	قسم سيدى برانى
اسوان	مركز أسوان
البحيرة	مركز وادى النطرون
الاسماعيلية	قسم القنطرة شرق
قنا	مركز قفط
مطروح	قسم الحمام
الجيزه	قسم الواحات البحرية

المحافظة	ريف المراكز
شمال سيناء	قسم نخل
	قسم الحسنة
	قسم بئر العبد
	قسم القسيمة
	قسم رفح
	قسم الشيخ زويد
	العريش
جنوب سيناء	قسم أبو زنيمة
	قسم أبو رديس
	قسم نويبع
	قسم طابا
	قسم سانت كاترين
	قسم رأس سدر
	شرم الشيخ
	قسم دهب

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، عام ٢٠١٧.

ملحق (٢٥) المدن التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء عن متوسط حضر الجمهورية

المحافظة	المدينة
مطروح	مدينة السلوم
	مدينة النجيلة
	مدينة سيدى برانى
	مدينة العلمين
	مدينة سيوة
	مدينة الضبعة
	مدينة مرسى مطروح
شمال سيناء	مدينة العريش
	مدينة الشيخ زويد
	مدينة بئر العبد
	مدينة رفح
	مدينة الحسنة
جنوب سيناء	مدينة طابا
السويس	مدينة السخنة
بورسعيد	جملة مدينة بورسعيد
المنيا	مدينة بنى مزار
	مدينة سمالوط
	مدينة مطاى

المحافظة	المدينة
البحر الأحمر	مدينة مرسى علم
	مدينة الشلاتين
	مدينة الغردقة
	مدينة القصير
أسيوط	مدينة منفلوط
	مدينة ابنوب
	مدينة ساحل سليم
	مدينة البدارى
	مدينة الغنايم
سوهاج	مدينة دار السلام
	مدينة جهينة
المنيا	مدينة دير مواس
الفيوم	مدينة يوسف الصديق
	مدينة أبشواى
بني سويف	مدينة أهناسيا
قنا	مدينة الوقف
	مدينة قنا الجديدة
المنوفية	مدينة شبين الكوم

المحافظة	المدينة
الجيزة	مدينة ٦ أكتوبر
	مدينة الباويطى
	مدينة البدرشين
الاسكندرية	مدينة برج العرب
	مدينة برج العرب الجديدة
الدقهلية	مدينة الجمالية
	مدينة الكردي
	مدينة المطرية
البحيرة	مدينة بدر
	مدينة الدلنجات
	مدينة وادى النطرون
دمياط	مدينة عزبة البرج
	مدينة رأس البر
	مدينة فارسكور
	مدينة الروضة
الشرقية	قسم الصالحية الجديدة
	مدينة منشاة ابو عمر
	مدينة بلبيس

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، عام ٢٠١٧.

ملحق (٢٦) ريف المراكز التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط ريف

المحافظة	المدينة
الشرقية	مركز الزقازيق
	مركز بلبيس
	مركز ديرب نجم
	مركز الابراهيمية
	مركز أبو كبير
	مركز منشأة أبو عمر
	مركز الحسينية
القليوبية	مركز بنها
	مركز القناطر الخيرية
	مركز شبين القناطر
	مركز الخانكة
الغربية	مركز المحلة الكبرى
	مركز كفر الزيات
المنوفية	مركز قويسنا
	مركز الباجور
	مركز أشمون
	مركز منوف

المحافظة	المدينة
البحيرة	مركز دمنهور
	مركز حوش عيسى
	مركز ايتاى البارود
	مركز بدر
	مركز الدلنجات
	مركز وادى النطرون
الاسماعيلية	مركز القنطرة شرق
	مركز أبو صوير
الجيزه	مركز أبو النمرس
	مركز الحوامدية
	مركز البدرشين
	مركز منشأة القناطر إمبابة
	مركز الواحات البحرية
بنى سويف	مركز ببا
المنيا	مركز سمالوط غرب
سوهاج	مركز طما
	مركز دار السلام

المحافظة	المدينة
شمال سيناء	العريش
	مركز بئر العبد
	مركز رمانة
	مركز الحسنة
	مركز نخل
	مركز القسيمة
	مركز الشيخ زويد
	مركز رفح
البحر الأحمر	مركز القصير
	مركز مرسى علم
	مركز الشلاتين
	مركز حلايب
مطروح	مركز مرسى مطروح
	مركز النجيلة
	مركز سيدى برانى
	مركز السلوم
	مركز الضبعة
	مركز الحمام
	مركز سيوة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، عام ٢٠١٧

ملحق (٢٧) المدن التي تنخفض بها نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط حضر الجمهورية

المحافظة	المدينة
الدقهلية	مدينة السنبلاوين
الشرقية	مدينة القنايات
	مدينة مشتول السوق
	مدينة أبو كبير
	مدينة منشأة أبو عمر
	مدينة الحسينية
	مدينة الصالحية الجديدة
القليوبية	مدينة الخصوص
الغربية	مدينة طنطا
المنوفية	مدينة أشمون
البحيرة	مدينة إيتاى البارود
	مدينة وادى النطرون

المحافظة	المدينة
مطروح	مدينة مرسى مطروح
	مدينة النجيلة
	مدينة سيدى برانى
	مدينة السلوم
	مدينة الضبعة
شمال العريش	مدينة العريش
	مدينة بئر العبد
	مدينة الحسنة
	مدينة نخل
	مدينة الشيخ زويد
	مدينة رفح
جنوب سيناء	مدينة سانت كاترين
	مدينة نويبع
	مدينة طابا
	مدينة دهب
	مدينة شرم الشيخ

المحافظة	المدينة
الجيزة	مدينة أبو النمرس
	مدينة الحوامدية
	مدينة كرداسة
	مدينة الباويطى
الأقصر	مدينة أرمنت
البحر الأحمر	مدينة القصير
	مدينة مرسى علم
	مدينة الشلاتين
	مدينة حلايب
القاهرة	مدينة القاهرة الجديدة
بورسعيد	جملة مدينة بورسعيد
السويس	مدينة السخنة
الإسماعيلية	مدينة القنطرة غرب
	مدينة القنطرة شرق

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، عام ٢٠١٧.

ملحق (٢٨) كمية مياه الشرب المنتجة والمستهلكة على مستوى المحافظات (ألف م٣/يوم)

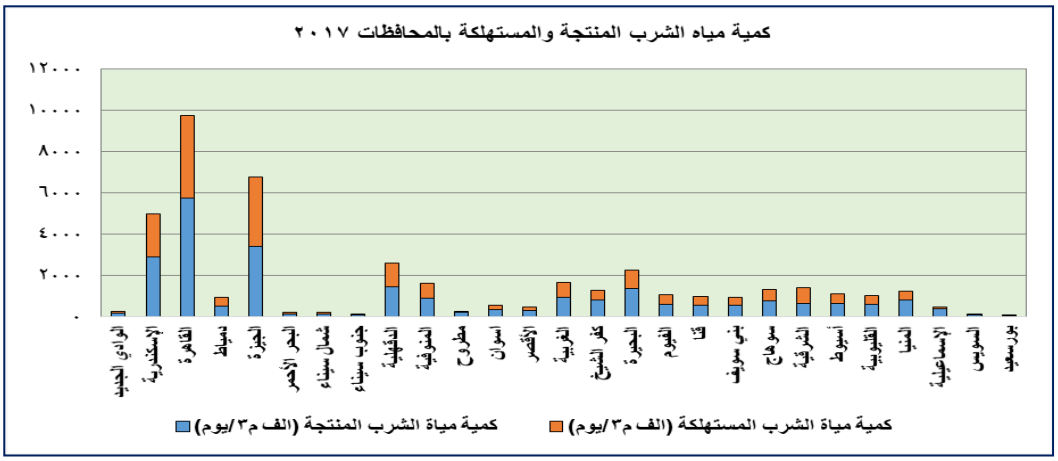

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧.

ملحق (٢٩) القدرة الفعلية لمحطات الصرف الصحي وكمية المياه المعالجة للصرف على مستوى المحافظات ٢٠١٧ (ألف م٣/يوم)

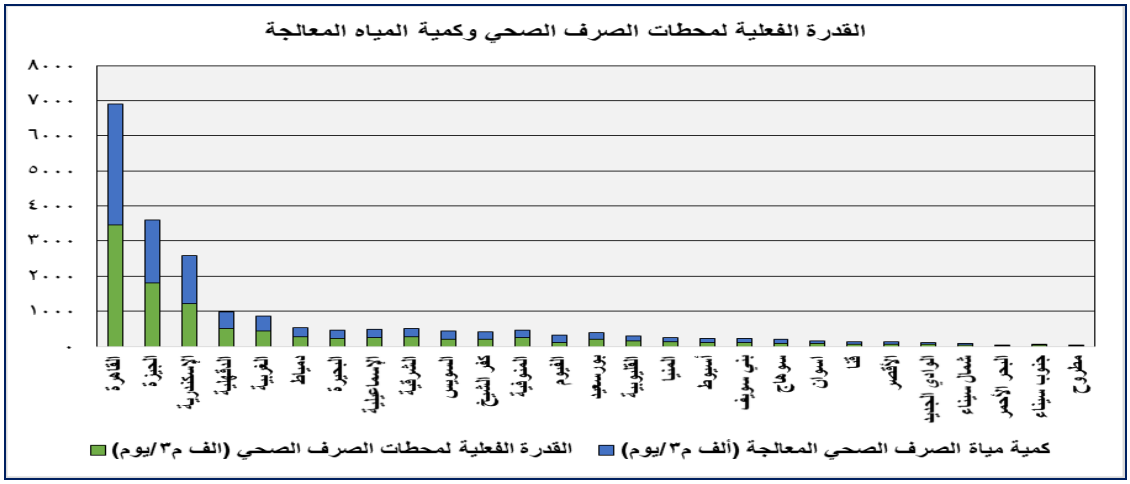

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧

ملحق (٣٠) كمية الكهرباء المستخدمة للإنارة (مليون ك.و.س) على مستوى المحافظات ٢٠١٧ (ألف م٣/يوم)

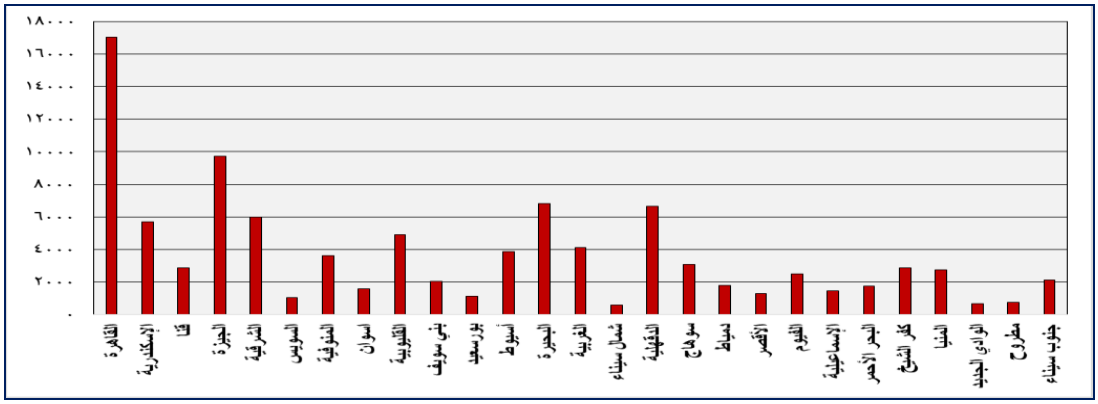

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧

ملحق (٣١) تكلفة الوحدة السكنية (الإسكان المتوسط) بالألف جنيه حتى مايو٢٠١٧

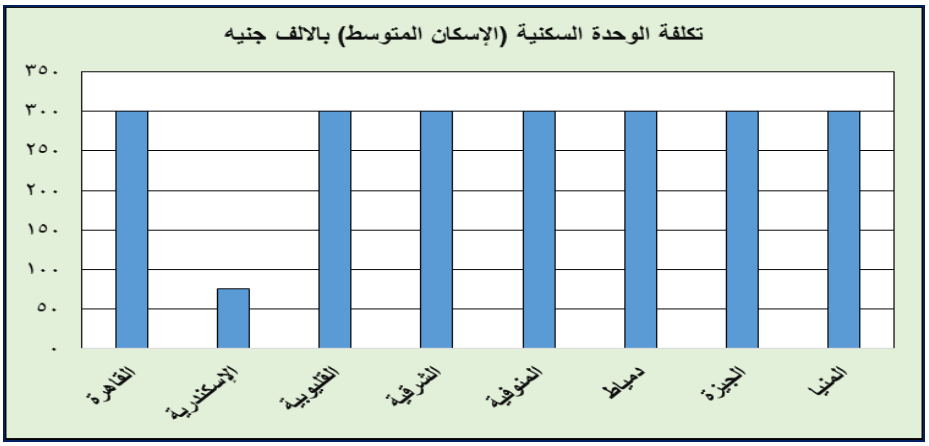

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام ٢٠١٧

ملحق (٣٢) تكلفة الوحدة السكنية (الإسكان الاجتماعي) بالألف جنيه حتى مايو٢٠١٧

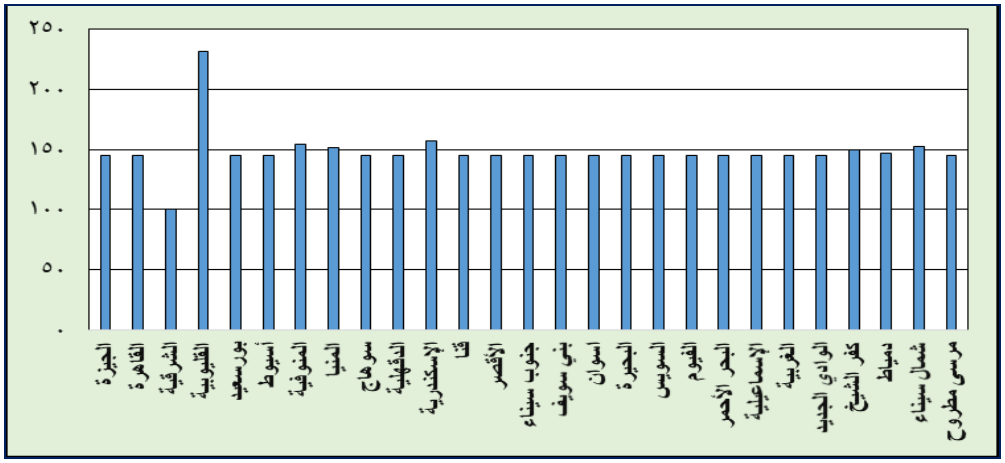

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظات مصر بالمعلومات، عام ٢٠١٧
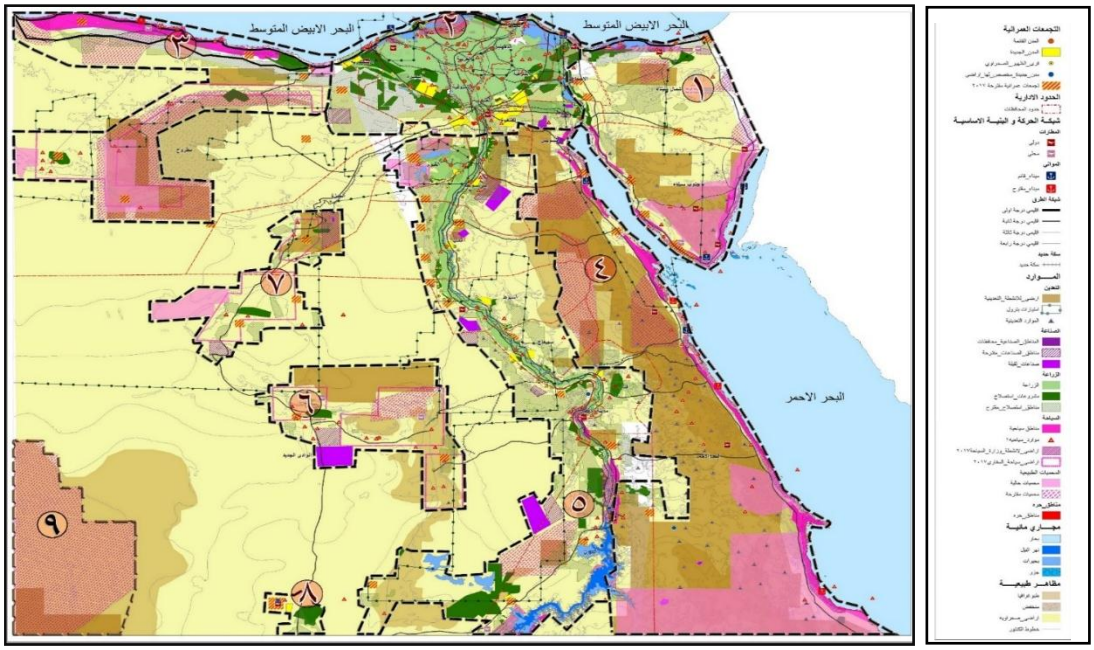
ملحق (٣٣) نطاقات الموارد الواعدة على المستوى القومي